



مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٤٦

مصر ومنظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٧٩ - ١٩٨٧)

د. عبد الله الأتشل



الهيئة المصرية العامة للكتاب





مركز وثائق وناريخ عصر المعاصر

إشراف : أ.د. يونان لبیب رزق
مدير التحرير: خلف عبد العظيم الميرى

الاخراج الفنى : مراد نسيم

مصر
ومنظرة المؤتمر الإسلامي
(١٩٧٩ - ١٩٨٧)

تأليف
د. عبد الله الأشعل



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٤

تقديم

لم تعد مصر النهضة على تقديم مثل هذه الدراسات التي يتضمنها هذا العدد .

وعدم الاعتياد ناتج في جانب منه عن اتجاه الى الدراسات التقليدية تبنته السلسلة ايماناً منها بأن تاريخ مصر لازال في حاجة الى كثير مما يستحق البحث والنشر ، كما يعود في جانب منه الى اعتقاد من جانب القائمين على هذه السلسلة أنها نافذة للكتاب الشبان الجادين ممن يحتاجون الى فرجة للنشر والاطلال على عالم القراء ، وأغلب هؤلاء لجأوا الى التأليف في هذه النوعية من الكتابات التاريخية . . الكتابات التقليدية .

بيد ان اعتبارات عديدة دعتنا هذه المرة الى الخروج عن تلك القاعدة

فنحن ننشر هذه المرة لأستاذ متمرس هو الدكتور عبد الله الأشعل احد رجال الدبلوماسية المرموقين العاملين في مجال البحث .

ونحن ننشر أيضا في موضوع لم يسبق معالجته في أى من الدراسات السابقة إيماننا منا بأن العناية بعلاقات مصر في إطار وادى النيل أو في الإطار العربى أو في الإطار الافريقى ينبغى أن تواكبه عناية بعلاقات مصر في الإطار الاسلامى .

ونحن ننشر ثالثا لأستاذ قانون يكتب في العلاقات السياسية قبل أن يكتب في التاريخ الأمر الذى انعكس على هذا العدد في أكثر من جانب .

فهو قد انعكس عليه من ناحية (الشكل) ، فتقسيم الفصول الى مباحث لم يعتد قارىء « مصر النهضة » عليه ، ولكننا قبلناه هذه المرة من الدكتور الأشعل !

وهو قد انعكس عليه من ناحية الفترة الزمنية التى ضمت عقدى السبعينات والثمانينات ، وهى فترة شديدة المعاصرة لم تعتد دراسات مصر النهضة على الاقتراب اليها .

ثم انه قد انعكس اخيرا على طريقة المعالجة التى سيشعر قارىء مصر النهضة بأنها مختلفة عن الطريقة التى صدرت بها الكتابات فيها من قبل .

أملنا أن تلقى التجربة قبولا من قارىء مصر النهضة ، وعلى الله قصد السبيل ؟

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

تقديم

د. مصطفى الفقى

يمثل هذا الكتاب أهمية ذات مغزى لسببين رئيسيين - فى
ظنى - هما :

أولا - ان كتابا يدور موضوعه حول مصر ومنظمة المؤتمر
الاسلامى (٧٩ - ١٩٨٧) لابد وان يشير الانتباه اذ شهدت تلك
الفترة بالتحديد سنوات ايقاف عضوية مصر فى هذه المنظمة
لأسباب تتصل بالسياسة المصرية تجاه اسرائيل حيث اقترنت
القطيعة العربية بأخرى اسلامية ولكن تأثير الأخيرة كان أشد
وطأة على مشاعر المصريين الذين يؤمنون بدور الكنانة فى حفظ
الترات الروحية للأمة الاسلامية وحرصها التاريخى على التضامن
الاسلامى .

ثانيا - ان باحثا من طراز الدكتور عبد الله الأشعل - وهو
الأكاديمى الجاد والدبلوماسى المرموق - لابد ان يغرى بمتابعة
ما يكتبه ودراسة ما يتعرض له من أبحاث ، وحين يتصل الأمر
بمنظمة المؤتمر الاسلامى فان الاغراء يتضاعف لأن الدكتور

الأشعل عمل مستشارها القانونى لعدة سنوات كان خلالها نموذجا متألقا وصورة مشرفة ، ولقد شهدت بنفسى أثناء حضورى القمة الاسلامية عام ١٩٧٨ ضد الوفد المصرى برئاسة السيد رئيس جمهورية مصر العربية ، كيف كان دور صاحب هذا الكتاب فعلا ومؤثرا .. نشطا وواعيا .

ولسوف يشاركنى القارىء الاهتمام والفائدة حين يفرغ من قراءة هذا الكتاب القيم بموضوعه ومحتواه العميق بكاتبه ورؤاه ..

د. مصطفى الفقى

أكتوبر ١٩٩٣

مقدمة

ترتب على إبرام مصر لاتفاقيات كامب ديفيد والسلام نتائج هامة فيما يتعلق بمركز مصر السياسى فى الاطار الاقليمى ، وهى نتائج تتطلب دراسة متأنية لما تعكسه من تحولات اساسية فى نسق العلاقات المصرية العربية ووضع مصر الاقليمى . لأول مرة فى تاريخ المنظمات الدولية يتم وقف دولة كبرى فى المنظمة الاقليمية ونقل الجامعة العربية من مقرها الدائم الى دولة أخرى ذات وضع مختلف تماما ، وحيث تجرأت الدول الصغيرة فى النظام العربى على الاتيان بتصرفات ازاء مصر ليست مألوفة على الأقل فى الحساب العقلى للعلاقات العربية . وكل ذلك تم دون وجود نص فى الميثاق ، بعد ان كان المأخذ الأكبر الذى سجله الدارسون على المنظمة الاقليمية هو سيطرة دولة عظمى على سياساتها وقراراتها .

ومن ناحية أخرى خرج هذا التمرد العربى على مصر عن النطاق العربى الى نطاقات أخرى عديدة فأصاب هدفا فى النطاق الاسلامى حيث لمصر رصيد لا ينكر ودور بارز كان حريا بأن

يعصمها من أى أثر يصيبها وهو بالفعل من أية آثار سلبية في علاقاتها الإسلامية وحصر أثر التمرد العربى على دائرة العلاقة بين مصر ومنظمة المؤتمر الإسلامى ونظرا لخطورة هذه النتائج فى المجالين العربى والإسلامى على الأقل فلاشك ان الدارسين فى علوم التاريخ والعلاقات الدولية والقانون الدولى سوف يتوقفون طويلا أمامها ، ولذلك فأننى أرجو من وراء كتابة هذه الصفحة الناقصة من تاريخ مصر المعاصر أن أقدم لهم مادة خصبة لدراساتهم .

وهذه الصفحة محددة فى نطاقها الزمنى والموضوعى كما أننى أقدمها بصفتى شاهدا مباشرا على أحداثها ومشاركا فى كتابة بعض سطورها ممثلا لمصر تارة ولمنظمة المؤتمر الإسلامى تارة أخرى ، وهذا الاعتبار هو بالتحديد الذى دفعنى الى تسجيل هذه الصفحة ؛ لما أعلمه من قيمة مثل هذه الشهادات فى توثيق صفحات التاريخ .

أما النطاق الزمنى لهذه الصفحة فهو يمتد من ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٧ مرورا بعام ١٩٨٤ ولذلك لم اتطرق الى تطور القضايا الإسلامية التقليدية ، أو اتناول القضايا الساخنة كالبوسنة والهرسك . ففي عام ١٩٧٩ أوقفت عضوية مصر فى منظمة المؤتمر الإسلامى بعد عدة أسابيع من القرارات العربية ضد مصر فى أعقاب ابرامها لاتفاقية واشنطن للسلام مع إسرائيل . وفى عام ١٩٨٤ تقرر إنهاء الوقف والسماح لمصر بممارسة أنشطتها فى المنظمة فيما يشبه الاعتذار لمصر مقابل تعهد مصر بتأكيد احترامها للقرارات الإسلامية وميثاق المنظمة . وأما عام ١٩٨٧ فهو آخر مناسبة استقر بعدها وضع مصر وتوقفت محاولات المنازعة فى عودتها للمنظمة ومحاولات وقفها مرة أخرى . وكل ذلك مرآة واضحة لتطور العلاقات والقضايا العربية من ناحية ،

وتطور العلاقات المصرية العربية من ناحية أخرى على نحو ما فصلنا في ثنايا هذه الدراسة .

أما موضوع الدراسة فهو البحث الوثائقي القانوني لثلاث وقائع ومضاعفاتها ، وهى وقائع وقف العضوية ، وانهاء الوقف ، وتثبيت العضوية وذلك عبر جدل قانوني وسياسي له قيمته التاريخية الظاهرة .

فالدراسة اذا ليست بحثا في السياسة المصرية في العالم الاسلامي ولكنها تفيد مثل هذا البحث في التأكيد على أن وضع مصر في عالمها الاسلامي لم يتأثر بعلاقاتها العربية وانما انحصر الأثر كما قلنا في دائرة علاقات مصر مع المنظمة الاسلامية ، حيث بدأت الأزمة وانتهت في هذه الدائرة طوال السنوات ٧٩ - ١٩٨٤ ولم تتعداها . وبعد ما كانت المنظمة الاسلامية أداة للاتجاه السياسي العربي المناهض لمصر صارت اطارا من الأطر النادرة التي دارت فيها محاولات تطبيع العلاقات المصرية العربية .

والدراسة باطارها الزمني والموضوعي تسجيل تاريخي بحث لا يتطرق بأى حال الى المساس بالعلاقات السياسية بين مصر وشقيقاتها من الدول العربية ولا يخرج الهدف منها عما قصدناه ، ولذلك اقتصدنا بشكل ملحوظ في تقديم اية تحليلات سياسية ، واقتصرنا على تقديم الوقائع الثابتة في السجلات والوثائق التي يستطيع اى باحث أن يطلع عليها . واعتقد أن كتابة هذه الصفحة التي تتناول فترة زمنية مغلقة تمت في وقت استقرت فيه معظم الحقائق التاريخية اللازمة لها .

وأخيرا فأننى أرجو أن أوفى بهذه الدراسة بعض دينى لمصر ولحكومتها التي شئت لى الأقدار أن تشرقنى بالعمل فى البعثة المصرية فى جدة قبل عقد القمة الاسلامية الرابعة فى منتصف يناير ١٩٨٤ بخمسة أسابيع ، تلك القمة التى خصصت معظم

عملها للبحث في انتهاء وقف عضوية مصر ، فحضرت المشهد من بدايته وتابعت اجراءات انتهاء الوقف وممارسة مصر لعضويتها ، ثم انتقلت بعد ذلك الى الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامى مديرا للإدارة القانونية ومستشارا قانونيا لها حتى نهاية ١٩٨٩ . وبذلك اتيح لى أن ارى الموقف كاملا وأن اسهم من مواقع متعددة وزوايا مختلفة فى كتابة بعض سطور هذه الصفحة النادرة فى علاقات مصر الدولية ، على أن هذه الصفحة تتطلب صفحة مكملة وهى تتعلق بمصر والجامعة العربية من ١٩٧٩ - ١٩٩٠ أملا أن يتحمس لكتابتها من الباحثين من يقدر على تبعاتها .

وكل ما أرجوه أن اكون قد سجلت هذه الصفحة متحليا بالقدر المعقول بشريا من الحيساد العلمى والوظيفى ، وأن تكون الدراسة حافزا لاثراء باب لا يزال يتطلب الكثير من البحث والدراسة وهو باب العلاقات المصرية الاسلامية .

ولا يفوتنى أن أقدم شكرى لمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر وهذه السلسلة ، والمشرف عليها مؤرخنا الكبير الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق الذى أبدى حماسا للموضوع فكان له الفضل فى تشجيعى على كتابته .

كما لا يفوتنى الإشارة الى أن قصة عودة مصر للمؤتمر الاسلامى هى شهادة تقدير للدبلوماسية المصرية الهادئة بقيادة الرئيس حسنى مبارك وجهود أجيال الدبلوماسيين المصريين أو فى مقدمتهم الوزير عمرو موسى الذى كانت له صولات مشهودة فى أروقة المؤتمر الاسلامى .

والله ولى التوفيق

د. عبد الله الأشعل

المستشار القانونى لمنظمة

المؤتمر الاسلامى (سابقا)

القاهرة فى ١/١٠/١٩٩٣

الفصل الأول

— مصر وجهود اقامة التنظيم الاسلامى الدولى

كانت مصر من المحطات الرئيسية التى ظهرت فى محاولات انشاء التنظيم الاسلامى الدولى عبر التاريخ الاسلامى كله نظرا لدور مصر فى العالم الاسلامى منذ فتحها على يد عمرو بن العاص وحتى انشاء منظمة المؤتمر فى ١٩٦٩/٩/٢٥ والمنظمات الأخرى المنبثقة عنها . ولذلك فاننا نناقش فى هذا الفصل دور مصر خلال مرحلتين هامتين من مراحل انشاء هذه المنظمة وهما : مرحلة المؤتمرات الاسلامية التى بدأت عام ١٩٢٤ عقب سقوط الخلافة الاسلامية والغاءها وسقوطها فى اسطنبول . والمرحلة الثانية هى التى أعقبت حرب عام ١٩٦٧ وشهدت نشأة هذه المنظمة .

المبحث الأول

مصر وظاهرة المؤتمرات الإسلامية

بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم آل أمر المسلمين الى الخلفاء الراشدين الأربعة ، وبموت علي بن أبي طالب انتقل الحكم في الدولة الإسلامية من المدينة المنورة الى العاصمة الأموية في دمشق . ثم حلت محلها الدولة العباسية التي سقطت رسميا بغزوها لبغداد وفرار الخليفة الى مصر في النصف الثاني من القرن الثالث عشر . وفي غضون ذلك ظهرت دويلات وامارات اسلامية على اتساع العالم الاسلامي من الأندلس الى شبه القارة الهندية حتى استقر الأمر للحكم العثماني في العالم العربي خلال القرن السادس عشر ، الذي قيل انه نقل الخلافة من القاهرة الى الأستانة (١) حتى الفاها كمال اتاتورك . وفي ضوء ذلك يمكن القول ان التاريخ الاسلامي ينقسم من وجهة نظر التنظيم الدولي - الى مرحلتين : المرحلة الأولى هي التي كانت فيها الخلافة الإسلامية رمز الوحدة ، أو هي في الواقع وحدة أو سلطة برمزية وامتدت هذه المرحلة فعليا من الخلافة الأموية الى ان استقر الخليفة في الأستانة . وأما المرحلة الثانية فهي التي

(١) يرى كثير من المؤرخين ومن بينهم المؤرخ الأمريكي لوثر روب ستودارد ان الترك اتخذوا من الخلافة لقبها ولم يعترف الشيعة لهم بها ، وان الأتراك حاولوا في بعض الأحيان استغلالها مثلما حدث في عودتهم لقيام الجامعة الإسلامية ، ومطالبتهم المسلمين بالجهاد لصالحهم . ويذكر ان العرب في جملتهم ظلوا ينظرون للترك على انهم غاصبون للخلافة . انظر كتابه حاضر العالم الاسلامي - ترجمة عجاج نويهيض ، دار الفكر (بدون تاريخ) ص ٢٨٦ - ٢٩٠ .

شهدت ظاهرة المؤتمرات الاسلامية عقب الفاء الخلافة عام ١٩٢٤ .
ولابد من الاشارة الى انه رغم العناية الملحوظة من جانب المؤرخين
بفترات التاريخ الاسلامى ادبيا وسياسيا والى حد ما اجتماعيا ،
فلا يزال القصور واضحا فى استجلاء جوانب العلاقات الدولية
والقانون الدولى والمنظمات الدولية خلال عصور الخلافة التى
امتدت الى ما يقرب من ثلاثة عشر قرنا . ولا تكاد نلاحظ من
محاولات تجميع العالم الاسلامى واستنهاض همته سوى كتابات
بعض المصلحين من امثال الأفغانى ودعوته للجامعة الاسلامية (٢)
وما لابس هذه الدعوة من ملابسات ميساسية وتاريخية معروفة ،
وهى فكرة تناقض دعوة الكواكبي التى كانت تروج للخلافة
العربية التى طرحها فى كتابيه طبائع الاستبداد وام القرى .
ولاشك ان هذه الدعوة كانت تناهض الأتراك وتشكك فى فكرة
الجامعة الاسلامية وتشتم فيها رائحة الانتهازية السياسية (٣) .
ورغم أن الخلافة كانت مجرد رمز وكان الخليفة لا سلطان له (٤) ،

(٢) انظر فى تفاصيل الفكرة المرجع السابق ، ص ٢٨٧ وما بعدها ،
رسالة د. عبد الملك هوده للدكتوراه بجامعة القاهرة عام ١٩٥٥ . وانظر فى
جذور هذه الفكرة وتقديم دور الأفغانى فى وجهة نظر مخالفة لما هو معروف :
د. لويس هوفس ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، المبحث الثانى ، الجزء
الاول ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٦ ، ص ٥٣ وما بعدها .

ومما يذكر ان لوثرروب يشير الى تيارين لفكرة الجامعة الاسلامية التى
ظهرت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهما : الطرق الصوفية ،
وقضية الخلافة . راجع لوثرروب ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ وما بعدها .

(٣) راجع تفصيلا وافيا فى العلاقة بين الدعوة القومية العربية والدعوة
الاسلامية ، مجيد خضورى ، الاتجاهات السياسية فى العالم العربى ،
بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٨ وما بعدها .

(٤) انظر الفصل الاول من كتابنا : اصول التنظيم الاسلامى الدولى ،
القاهرة ، ١٩٨٨ .

الا أن إلغاء هذه الخلافة لقي أصداً مريرة في ربوع العالم الإسلامي ، وانقلب إعجاب المسلمين بأتاتورك الى عداً شديداً (٥) ، كما أن هذا الإعلان قد أطلق معركة ساخنة على الصعيد الفكري والدراسات الشرعية بين أنصار فكرة الخلافة ، وأعدائها (٦) . أما الأزهر فقد أصدر بياناً عقب إلغاء الخلافة بعد أربعة أيام (أى يوم ٢٥ مارس ١٩٢٤) أكد فيه عدم شرعية عزل الخليفة ، ودعا الى عقد مؤتمر يتقرر فيه مصير الخلافة . وكان علماء الأزهر قد عقدوا في ذلك اليوم مؤتمراً موسعاً برئاسة شيخ

(٥) انظر في تفصيل ذلك د. محمد ضياء الدين الرئيس ، الإسلام والخلافة في العصر الحديث ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٦٤ وما بعدها .

ود. زكريا سليمان بيومي ، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨) القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٤٤ وما بعدها . ويذكر طارق البشري أن بعض المصريين أيدوا فصل الدين عن الدولة في تركيا ، كما أيدوا تجريد الخليفة من سلطاته ، ولكن الأمر الذي اهتم له الوجدان الديني هو إلغاء الخلافة ذاتها كمنصب ديني أو مركز لتجميع الأقطار الإسلامية ، وتضمنت ردود الفعل الاحتجاج على انفراد الأتراك وحدهم بأمر إلغاء الخلافة . انظر كتابه ، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠ ، ص ٢٩٢ ، وما بعدها .

(٦) دافع أنصار الخلافة عنها مباشرة حتى قبل الغائها مثال ذلك رشيد رضا في كتابه حول الخلافة والإمامة العظمى . أما الاتجاه الثاني فكان تارة معادياً صراحة للخلافة مثلما فعل مؤلف تركي مجهول في كتاب ظهر عام ١٩٢٣ بعنوان « الخلافة وسلطة الأمة » . انظر د. بيومي ، هامش ١ ، ص ٢٥ مرجع سابق ، واتخذ هذا الاتجاه تارة أخرى صورة الدفع بأن الخلافة ليست من أصول الحكم في الإسلام مثل الشيخ علي عبد الرازق « الإسلام وأصول الحكم » وقد خالفه في ذلك الدكتور السنهوري في رسالة بالفرنسية « الخلافة » عام ١٩٢٥ . انظر مجيد خضوري ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ وقد أطلق على اتجاه السنهوري العلمانية التشريعية .

الأزهر تكونت خلاله لجنة للاعداد للمؤتمر المقترح . وصدرت مجلة باسم المؤتمر الاسلامى فى أكتوبر ١٩٢٤ أعلنت فى أولى أعدادها ان المؤتمر سيتجاوز بحث الخلافة الى بحث أسس حكومة اسلامية ، ومنهج تعليمى اسلامى (٧) .

وقد ترتب على إلغاء الخلافة اثران هامان هما : توقد الشعور الدينى فى العالم الاسلامى مما ساعد على نشأة الحركات الاسلامية لتقف ضد التغريب والشيوعية والعلمانية التى اتخذت طابع الدعوات الوطنية والقومية . واما الأثر الثانى فهو ظهور ظاهرة المؤتمرات الاسلامية بديلا عن الخلافة . ولقد انعقد المؤتمر الأول فى مصر فى ٢٥ مايو ١٩٢٦ وحضره ٢٥ مندوبا وسط أزمة سياسية طاحنة بسبب ارتفاع بعض الأصوات المطالبة بأن تكون مصر مقر الخلافة وان يكون الملك فؤاد خليفة المسلمين ، وانعكس ذلك فى أعمال المؤتمر اذ كثر عدد المتنافسين على الخلافة بحيث فشل المؤتمر فى مهمته وهى البحث فى مدى وجوب الخلافة وفيمن يكون خليفة واكتفى باصدار قرار بأن تستمر هيئة المجلس الادارى للمؤتمر فى مصر وان ينشأ لها شعب فى البلاد الاسلامية تكون على اتصال بها لعقد مؤتمرات متوالية (٨) . فقد انتهى المؤتمر الى ان مركز الخلافة « لا يمكن البت فيه الآن » ،

(٧) د. زكريا بيومى ، مرجع سابق ص ٥٧ - ٦٠ .

(٨) كان المطالبون بالخلافة الى جانب مصر ، الملك الافغانى امان الله خان والشرىف حسين شريف مكة وسليمان مراكش فى الوقت الذى عقد فيه الملك عبد العزيز بن سعود المؤتمر الاسلامى فى مكة لبحث اوضاع الأماكن المقدسة . انظر د. زكريا بيومى ، مرجع سابق ص ٥٦ - ٦٠ . وانظر فى تفاصيل الاعداد لمؤتمر الخلافة ، طارق البشرى ، ص ٢٩٧ وما بعدها . وراجع أيضا النشاط المضاد لجماعة الخلافة الاسلامية ، ص ٢١٦ وما بعدها . وعن أعمال المؤتمر نفس المرجع ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

وذكرت اللجنة المكلفة ببحث هذه المسألة استحالة قيام الخلافة بعد نشوء الحكومات الوطنية ، ثم ان « أهم شروط الخليفة ان يكون له من النفوذ ما يستطيع معه تنفيذ احكامه واوامره وان يدافع عن بيضة الاسلام وحوزة المسلمين طبق احكام الدين » . وقالت ايضا ان قيام الخلافة مرتبط بوحدة الكلمة وغيابها مرهون بتفريق الكلمة وانه « اذا فرض واقم خليفة عام للمسلمين فلا يكون له النفوذ الشرعى المطلوب ، ولا تكون الخلافة التى يتصف بها خلافة شرعية بمعناها الحقيقى ، بل تصبح وهمية ليس لها من النفوذ قليل ولا كثير ... » (٩) .

انعقد بعد ذلك مؤتمر اسلامى فى القدس عام ١٩٤١ ليؤكد تضامن المسلمين مع عرب فلسطين ضد المؤامرة الصهيونية ، ثم التأم بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٨ مؤتمر فى القاهرة للنساء المسلمات وانتهت به الموجة الاولى من المؤتمرات الاسلامية .

واما الموجة الثانية فهى التى شهدتها الخمسينات والستينات خاصة حتى عام ١٩٦٧ ، ويلاحظ على مؤتمرات هذه المرحلة انها لم تكن مؤتمرات بالمعنى المألوف ولكنها منظمات او محاولة لاقامة منظمات تحمل اسم المؤتمر الاسلامى ، وارتبطت هذه الظاهرة بمحاولات السعى لتصفية الاستعمار ، ومحاولات بعض الدول كمصر والسعودية لتأكيد الخط الاسلامى فى سياساتهما ، والذى تأثر بلا شك بطابع التوتر والصراع .

وفى أعقاب ١٩٦٧ توقد الوعد الدينى مرة اخرى مرتبطا بشكل أكثر وضوحا بالظروف السياسية فى مصر والعالم

(٩) طارق البشرى : مرجع سابق ، ص ٣٢٢ .

الاسلامى كله ، وتحقق لأول مرة الالتقاء بين التيارين العربى والاسلامى حول الصراع العربى الاسرائيلى وبخاصة حول القدس، ثم كانت محاولات بعض اليهود احراق المسجد الأقصى التى أدت الى انعقاد قمة الرباط (١٠) . حيث أنشئت منظمة المؤتمر الاسلامى لتصبح اهم ملامح المرحلة الثالثة التى اتخذت طابعاً تأسيسياً .

فقد قرر مؤتمر الرباط أن يتم اجتماع لوزراء الخارجية فى جدة فى مارس ١٩٧٠ لبحث حصيلة الجهد الاسلامى المشترك لتنفيذ قرارات تلك القمة ، والبحث فى انشاء امانة دائمة يكون من جملة واجباتها الاتصال بالحكومات الممثلة فى المؤتمر والتنسيق بين أعمالها (١١) .

وانعقد مؤتمر جدة الثالث لوزراء الخارجية فى مارس ١٩٧٢ وتم فيه التوقيع على ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى .

(١٠) راجع فى ظروف انعقاد قمة الرباط ١٩٦٩ كتابنا اصول التنظيم الاسلامى الدولى ، مرجع سابق ، الفصل الاول .
(١١) بيان قمة الرباط فى ١٩٦٩/١/٢٥ . انظر ص ٧ فى « بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية التى أصدرته الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى من الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٨١ » .

المبحث الثاني

أسرة المنظمات الإسلامية (*)

Family of Islamic Organizations

تضم منظمة المؤتمر الاسلامي حاليا (عام ١٩٩٢)
٥. دولة (١) بما في ذلك افغانستان التي علقت عضويتها عام ١٩٧٩
عقب الغزو السوفيتي لها واعيدت عام ١٩٨٨ . ويحق لكل
دولة اسلامية ان تنضم الى المؤتمر الاسلامي بطلب يتضمن رغبتها
واستعدادها لتبني الميثاق ، ويودع لدى الأمانة العامة لعرضه
على مؤتمر وزراء الخارجية في أول اجتماع له بعد تقديم الطلب ،
ويتم الانضمام بموافقة المؤتمر عليه بأغلبية ثلثي أعضاء المؤتمر (٢) .
وقد بدأت العضوية بالدول التي حضرت مؤتمر القمة في الرباط
ومؤتمر وزراء الخارجية في جدة وكراتشي كدول مؤسسة ، ثم
انضمت بقية الدول بعد ذلك .

ويجوز لأي من الدول الأعضاء التي تنسحب بتقديم اشعار
خطي للأمين العام وتبلغ به جميع الدول الأعضاء ، على أن تؤدي
الدولة الراغبة في الانسحاب التزاماتها المالية حتى نهاية السنة

(★) هذه التسمية عك غرار أسرة الامم المتحدة التي تضم الفروع
الستة الرئيسية بالإضافة الى الوكالات المتخصصة .

(١) انضمت مؤخرا كل من البانيا وطاجكستان وكازاخستان (ديسمبر

عام ١٩٩٢)

(٢) المادة الثامنة من ميثاق المنظمة .

المقدم خلالها طلب الانسحاب ، ولم يحدد الميثاق تاريخ بدء سريان الانسحاب (٣) .

وتتخذ منظمة المؤتمر الاسلامي جدة مقرا مؤقتا لها الى ان تنتقل الى مقرها الدائم وهو القدس بعد تحريرها (٤) .

مبادئ المنظمة وأهدافها :

تهدف المنظمة الى تعزيز التضامن الاسلامي بين الدول الأعضاء ، ودعم التعاون بينها في جميع المجالات والتشاور بينها في المنظمات الدولية ، وتعزيز مناخ التعاون والتفاهم مع الدول الأخرى ، والسعى لدعم السلم والأمن الدوليين ، ودعم كفاح الشعوب الاسلامية للمحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية ومكافحة الاستعمار والتفرقة العنصرية ، وتنسيق العمل للمحافظة على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه (٥) .

وأما مبادئ المنظمة فهي المساواة بين الأعضاء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحق تقرير المصير واحترام السيادة والاستقلال ووحدة اراضي الأعضاء ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها فيما بينها (٦) .

(٣) المادة العاشرة . ويلاحظ ان الميثاق شأنه شأن بقية موائق المؤسسات والمراكز والمنظمات الفرعية عن منظمة المؤتمر الاسلامي تحتاج الى ضبط في الصياغة والاحكام .

(٤) المادة ٥/٦ من الميثاق .

(٥) المادة الاولى/١ من الميثاق .

(٦) المادة الاولى/ب من الميثاق .

ولا يتسع المقام هنا لتحليل نشاطات المنظمة سعياً لتحقيق تلك الأهداف على أساس هذه المبادئ ، ولكننا نلاحظ أن المنظمة قد أبدت اهتماماً ملحوظاً بالقضية الفلسطينية بجميع جوانبها انطلاقاً من اهتمامها الأول بقضية القدس ، الأمر الذي انعكس في اجتماعات أجهزة المنظمة وفي الهيكل التنظيمي للمنظمة ذاتها ، فقد نشأت في الأمانة العامة إدارة للقدس وأمين عام مساعد لشئون القدس ، وانهقدت للقضية دورات خاصة أهمها اجتماع القمة الثالث ١٩٨١ في مكة (٧) ، وانشئت لجنة القدس برئاسة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وعضوية عدد من وزراء خارجية الدول الأعضاء (٨) لمتابعة أوضاع القضية في المحافل الدولية وفق برنامج تضعه في هذا الشأن ، كما أنشئ صندوق القدس ووقفته لتقديم الدعم المادي لتنفيذ هذا البرنامج .

كذلك اهتمت المنظمة برعاية الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية وبالقضايا الإسلامية مثل دعم صمود المجاهدين الأفغان في وجه الاحتلال والبطش السوفيتي للشعب الأفغاني المسلم وخطته لطمس هويته الإسلامية ، كذلك توزع اهتمام المنظمة من خلال أجهزتها لدعم التعاون في المجالات التجارية والاقتصادية التي يتولاها بنك التنمية الإسلامي ومراكز البحوث في أنقرة والدار البيضاء واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في إطار الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي وعدد من

(٧) اعتبر عام ١٩٨٠ على أنه عام القدس ، وخصص اجتماع فاس العاشر لوزراء الخارجية في مايو ١٩٧٩ ليكون « دورة فلسطين والقدس الشريف » ثم عقدت في فاس في سبتمبر ١٩٨٠ دورة طارئة سميت دورة القدس الشريف .
(٨) أنشئت اللجنة بالقرار رقم ١٠/٤ لعام ١٩٧٩ ، بيانات وقرارات ، المرجع السابق ص ٤٢٦ .

الاتفاقيات النوعية الأخرى ، ويدخل في ذلك مساعدة الدول المتضررة من المجاعات والقحط والتصحر . وأما قضايا التعاون الثقافي والتكنولوجي فيعمل لخدمتها عدد كبير من المنشآت الثقافية والمراكز والجامعات الإسلامية تحت رعاية اللجنة الدائمة للتعاون الثقافي والإعلامي ، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي . وهذه اللجان الدائمة لجان رئاسية وتضم عضويتها وزراء . كما تتوزع المنظمات الإسلامية المختلفة بين هذه القطاعات الثلاثة .

وأما في مجال تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ، فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية تشكل أكبر تحدٍ لجهود المنظمة في هذا المجال ، حيث فشلت لجنة المساعي الحميدة الإسلامية (٩) في التقريب بين الجانبين .

الهيكل التنظيمي للمنظمة :

يضم المؤتمر الإسلامي أربع هيئات هي : مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات ، ومؤتمر وزراء الخارجية ، والأمانة العامة والمؤسسات التابعة لها (١٠) ومحكمة العدل الإسلامية الدولية .

(٩) أنشئت لجنة المساعي الحميدة الإسلامية خلال اجتماع الوزراء الطارئ لوزراء الخارجية في سبتمبر ١٩٨٠ في نيويورك بعد أسبوع من اندلاع الحرب ، وتضم الأمين العام ، السنغال ، منظمة تحرير ، غينيا ، تركيا ، جامبيا ، باكستان ، بنجلاديش وكان يرأسها الرئيس سيكوتوري وخلفه بعد وفاته الرئيس جاوارا رئيس جامبيا ، وعقدت حتى ١٩٨٥ تسعة اجتماعات في جدة .

(١٠) المادة الثالثة من الميثاق .

(أ) مؤتمر القمة :

هو الجهاز الأعلى للمنظمة ويجتمع بصفة دورية مرة كل ثلاث سنوات اعتباراً من عام ١٩٨١ . كما يمكن أن ينعقد كلما دعت الحاجة ، وذلك للنظر في القضايا العليا التي تهم العالم الإسلامي ، وتنسيق سياسة المنظمة تبعاً لذلك (١١) . عقدت قمة مؤتمرات للقمة أولها هو التأسيسي في الرباط ١٩٦٩ ، والثاني في لاهور ١٩٧٤ والثالث في مكة ١٩٨١ والرابع في الدار البيضاء ١٩٨٤ والخامس في الكويت ١٩٨٧ والسادس في دكار في ديسمبر ١٩٩١ .

(ب) مؤتمر وزراء الخارجية :

ينعقد مؤتمر سنوي يضم وزراء الخارجية أو ممثليهم ، كما ينعقد المؤتمر عند الاقتضاء (١٢) ، بالإضافة الى اجتماع للوزراء ينعقد على هامش الدورات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنسيق مواقف الدول الأعضاء ازاء نقاط جدول أعمال هذه الدورات. ضماناً لتماسك وفعالية المجموعة الاسلامية في الأمم المتحدة . وتبذل المؤتمرات الوزارية في تنفيذ السياسة العامة للمنظمة ومتابعة تنفيذ قرارات القمة والاعداد لتلك المؤتمرات ، وتعيين الأمين العام والأمناء المساعدين ، وربط الميزانية . وكان آخر اجتماع عادي لوزراء خارجية الدول الاسلامية هو ذلك الذي انعقد في اسطنبول دورته العشرين في اغسطس ١٩٩٢ .

(١١) المادة الرابعة المعدلة .

(١٢) المادة الخامسة المعدلة .

(ج) الأمانة العامة :

يرأس الأمانة العامة أمين عام يساعده أربعة أمناء مساعدين ينتخبون جميعا من قبل مؤتمر وزراء الخارجية لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد ، مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل (١٣) . وقد تم تعديل النص على مدة الأمين العام لتكون أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

وتقوم الأمانة العامة بالاعداد لمختلف الاجتماعات ومتابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات المختلفة ، والاتصال والتعاون مع المنظمات الدولية الاقليمية والعالمية ، خاصة وان المنظمة عضو مراقب في الأمم المتحدة ، ويشترك الأمين العام في كافة الجهود الرامية لتحقيق أهداف المنظمة ، مثال ذلك انه عضو في لجنة المساعي الحميدة الاسلامية ، ولجنة متابعة الموقف في أفغانستان ، واللجان الوزارية الخاصة بمسلمي الفلبين ، واريتريا وغيرها مما يضيق معه المقام لتفصيله .

الأجهزة الفرعية :

يتبع الأمانة العامة عدد من الأجهزة الفرعية وهي مركز البحوث الاحصائية في انقرة ، ومركز بحوث التاريخ والحضارة في اسطنبول ، ولجنة المحافظة على التراث الاسلامي في اسطنبول ، ومركز تنمية التجارة في الدار البيضاء ، والمؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا في جدة ، ومركز التدريب المهني في دكا ،

(١٣) تتناوب المجموعات الثلاثة العربية والافريقية والاسيوية تولى منصب الأمين العام ، ويكون كل منها أمين عام مساعد .

بالإضافة الى عدد من المراكز الفنية والجامعات الإسلامية
(في ماليزيا - النيجر - اوغندا ... الخ) .

المنظمات الإسلامية المتخصصة :

أنشأت المنظمة عددا من المنظمات الإسلامية المتخصصة التي
تعمل تحت اشراف مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية ، من بينها
نذكر بنك التنمية الإسلامي ، ومنظمة الاذاعات الإسلامية ،
ووكالة الأنباء الإسلامية ، والاتحاد الرياضي الإسلامي والمنظمة
الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ومجمع الفقه الإسلامي ،
ومنظمة العواصم والمدن الإسلامية .

المبحث الثالث

مصر ونشأة المنظمات الإسلامية

اشتركت مصر في القمة الإسلامية الأولى التي انعقدت في الرباط في سبتمبر عام ١٩٦٩ وكانت مصر تأمل أن تكون هذه القمة فاتحة عمل إسلامي مشترك يعزز العمل العربي الذي ثبت عجزه إبان الهزيمة أمام إسرائيل عام ١٩٦٧ وأن يساعد العرب على ما أعلنوه في قماتهم في الخرطوم في أغسطس عام ١٩٦٧ من عزمهم على إزالة آثار العدوان ولذلك كانت هذه القمة بمثابة التقاء بالبعدين الديني والقومي رغم أن البعد الإسلامي أو الديني بشكل عام كان مرتبطا بالبعد القومي منذ نشأة المشكلة الفلسطينية سواء في الجانب الفلسطيني أو الجانب اليهودي بحيث أمكن أن نتبين أربعة مراحل مرت بها العلاقة بين البعدين من ١٩٠٠ حتى ١٩٨٨ (١) . وقد أحدثت هزيمة ١٩٦٧ شرخا هائلا في الذات العربية وافسحت المجال والبعد الإسلامي بشكل واضح نتيجة ثلاثة عوامل على الأقل أولها أن الهزيمة فسرت على أنها عقاب على اغفال الدين ولذلك كان رد الفعل الطبيعي الأقبال على دور العبادة أملا في أن يجدوا في أسباب السماء ما افتقدوه في آلهة السياسة والحرب تلك هي البيئة التي نشأت في أحضانها حركات التطرف الديني . وكان العامل الثاني ظهور الحقد

(١) انظر تفصيلات لذلك في كتابنا أصول التنظيم الإسلامي الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ - ص ٤٤ - ٥١ .

الصهيونى واليهودى ضد المقدسات الاسلامية بشكل خاص وبلغ حد التطرف فى محاولة احراق المسجد الأقصى فى ٢١ اغسطس عام ١٩٦٩ . اما العامل الثالث فهو استيلاء اسرائيل على القدس الشرقية ضمن بقية الاراضى الفلسطينية . ويضاف الى هذه العوامل حرص منظمة التحرير الفلسطينية على اثارة البعد الدينى التقدمى الى جانب البعد القومى مما ادى الى ان تكون القدس العزيزة لدى المسلمين والمسيحيين قبلة للجميع من العرب وغيرهم كما أصبحت اسرائيل محط الجهاد وبذلك لم تعد القضية الفلسطينية عربية قاصرة وانما أصبحت عربية اسلامية تطلب الدفاع عنها قيام منظمة المؤتمر الاسلامى بجعل مقرها المؤقت فى جدة الى ان تتحرر القدس لتكون المقر الدائم لها وجعلت هدفها الرئيسى تحرير القدس واسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وصار جهدها بالكامل بل وتنظيمها الادارى يعكس اهتمامها المطلق بالقضية الفلسطينية .

هكذا كانت مصر التى مثلها فى مؤتمر قمة الرباط نائب رئيس الجمهورية آنذاك الرئيس أنور السادات ، تنظر الى المؤتمر والى أعماله . ورغم ان المؤتمر قد انعقد بجهد مشترك من السعودية والمغرب لخدمة أهداف متعددة بمناسبة حريق المسجد الأقصى ورغم ان مصر كانت تشعر بحساسية خاصة طوال الستينات من أى دور سعودى اسلامى الا انها وبفعل الهزيمة قد تخلت عن هذا الموقف بعد ان تعثر سعيها فى الاطار العربى . وتطبيقا لذلك فان مصر قد وافقت على قرار المؤتمر المتضمن فى اعلانه فى فقرته الثانية بحث موضوع اقامة امانة دائمة يناط بها اجراء الاتصال بين الدول المشتركة فى المؤتمر وتنسيق عملها .

وقد اعترف فى القمة الاسلامية الاولى ٢٥ دولة هى :
الأردن - ايران - افغانستان - الجزائر - تشاد - غينيا -

أندونيسيا - السعودية - الكويت - لبنان - ليبيا - ماليزيا -
مالي - المغرب - موريتانيا - النيجر - باكستان - السنغال -
الصومال - اليمن الجنوبي - اليمن الشمالي (اتحاد شطرا
اليمن في مايو ١٩٩٠) - السودان - تونس - تركيا - مصر -
كما اشترك ممثلو مسلمي الهند ومنظمة التحرير الفلسطينية .

كذلك اشتركت في مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي الأول
الذي عقد في جدة في مارس ١٩٧٠ حيث تقرر في هذا الاجتماع
انشاء الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي وفوض ماليزيا في اختيار
اول امين عام لهذه المنظمة .

واشتركت مصر في المؤتمر الوزاري الثاني في كراتشي في
ديسمبر ١٩٧٠ حيث عبر المؤتمر عن عميق أسفه لوفاة الرئيس
جمال عبد الناصر ، « الزعيم الكبير للعالم الاسلامي ونوه بدوره
في السلم والعدل الدوليين » (٢) . وفي هذا المؤتمر تقرر تعيين
تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا امينا عاما للمنظمة التي
لم تكن قد نشأت بعد كما أكد رئيس المؤتمر وهو وزير خارجية
باكستان ان المواقف المختلفة التي عبرت عنها الوفود في مؤتمر
جدة الوزاري الأول بصدد تأسيس الأمانة ، لم تزل قائمة ،
وكانت مصر ضمن الدول التي تحفظت على انشاء أمانة دائمة .

وقد خطا المؤتمر خطوات بعيدة تجاه انشاء عدد من المنظمات
الاسلامية المتخصصة وهي البنك الاسلامي للتنمية ووكالة
الأنباء الاسلامية وكانت مصر قد تقدمت الى المؤتمر باقتراح
لدراسة فكرة انشاء بنك اسلامي أو اتحاد للبنوك الاسلامية

(٢) الفقرة الرابعة من البيان الختامي للمؤتمر - بيانات وقرارات
مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية من ١٩٦٦ - ١٩٨١ - جدة بدون تاريخ .

وأوصى المؤتمر بتكليف مصر بإعداد دراسة شاملة للمشروع على ضوء اقتراحها ومناقشات المؤتمر على أن تعرض الدراسة على الأمين العام خلال ستة أشهر .

وأجاز المؤتمر لأى دولة عضو فيه أن تشترك فى الدراسة مع مصر بالتنسيق مع الأمين العام بحيث تعرض على المؤتمر بعد ذلك .

كما وافق المؤتمر من حيث المبدأ على تأسيس وكالة أنباء اسلامية وكلف الأمين العام بمتابعة تنفيذ القرار وكان لمصر دورها أيضا فى مقترحات عمل هذه الوكالة خلال اجتماعات الخبراء .

ودرس هذا المؤتمر مشروع ميثاق المنظمة وطلب من الأمين العام أن يستوضح مقترحات ورغبات الدول للمشاركة فى اجتماع دراسة هذا المشروع ، وبالفعل اهتم المؤتمر الاسلامى والوزارى الثالث الذى انعقد فى جدة من ٢٩ فبراير الى ٤ مارس ١٩٧٢ بهذا الموضوع حيث كان مشروع الميثاق ومتابعة انشاء البنك الاسلامى ووكالة الانباء الاسلامية فى صدر جدول أعمال هذا المؤتمر .

وتجدر الإشارة الى أن مصر قد اشتركت فى عضوية اللجنة التى اجتمعت فى جدة من ٢١ - ٢٣ يونيو ١٩٧١ لبلورة الصيغة النهائية لهذا المشروع كما اشتركت فى مؤتمر جدة الوزارى بوفد رأسه السيد حسن التهامى الذى كان بمرتبة نائب رئيس الوزراء وسفير بوزارة الخارجية . وكان الوفد المصرى من أنشط الوفود التى ساهمت فى مناقشة مشروع الميثاق وقراره ولم تكن هناك قضايا خلافية أساسية فى مواد المشروع وإنما كانت هناك نزاعا متعددة خصوصا بالنسبة لنظام العضوية فى المنظمة ومسألة

الأمانة الدائمة حيث كانت مصر لاتزال تحتفظ ببعض التردد ازاء
انشائها (٣) .

ومن ناحية أخرى استعرض المؤتمر الدراسة التي أعدتها
مصر لانشاء البنك الاسلامى وقرر انشاء هذا البنك الذى بدأ
عمله فى جدة عام ١٩٧٥ وهو يعد نموذجا ناجحا للمنظمات
الاسلامية .

واقر المؤتمر النظام الأساسى لوكالة الأنباء الاسلامية
ومقرها جدة .

ويلاحظ ان تحسن العلاقات المصرية السعودية خاصة فى
اوائل السبعينات والتي وصلت قممتها خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣
قد جعل ممكنا التعاون بين البلدين فى اطار المنظمات الاسلامية
الجديدة واتخاذ معظمها مقارا لها فى جدة ومكة ، كما ظهر ذلك
فى انتخاب السيد حسن التهامى بالاجماع سكرتيرا عاما للمنظمة
خلفا للسيد تنكو عبد الرحمن الذى استقال لأسباب صحية
وشخصية وذلك خلال المؤتمر الاسلامى الوزارى الرابع المنعقد فى
بنغازى بليبيا من ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٣ .

وقد اشتركت مصر فى القمة الاسلامية الثانية فى لاهور
بباكستان فى فبراير ١٩٧٤ ولم تشترك بعد ذلك سوى عام ١٩٨٧
فى القمة الخامسة فى الكويت فى يناير ١٩٨٧ ، بسبب القطيعة
المصرية العربية عام ١٩٧٩ .

(٣) انظر فى تفصيل ذلك كله المحضر الحرفى لاجتماع جدة الوزارى الثالث

عام ١٩٧٢ .

وقد أشاد مؤتمر لاهور بأداء القوات المصرية والعربية في حرب أكتوبر وقرر المساندة الكاملة والفعالة لمصر وسوريا والأردن والشعب الفلسطيني في نضالهم لاسترجاع أراضيهم (٤) .

وخلال المؤتمر الاسلامى الوزارى الخامس المنعقد في كوالالمبور بماليزيا في يونيو ١٩٧٤ كان لمصر دور في اقتراح انشاء المؤسسة الاسلامية للعلوم والتكنولوجيا التى بدأت تمارس عملها عام ١٩٨١ في جدة خلال فترة تعليق عضوية مصر .

منظمة اذاعات الدول الاسلامية :

كانت من الدول التى تحمست للاعلام الاسلامى بوجه عام سواء بانشاء الوكالة الاسلامية او منظمة للاذاعات الاسلامية ، وانعقد لهذا الغرض مؤتمر في الرياض في مارس ١٩٧٥ ، ثم نظر المؤتمر الوزارى السادس بجدة في يوليو ١٩٧٥ في مشروع النظام الاساسى لمنظمة الاذاعات واقره ، واتخذت جدة مقرا لها .

اللجنة الاسلامية للهلال الاحمر :

اقترحت ليبيا خلال المؤتمر الوزارى الثامن المنعقد في طرابلس في مايو ١٩٧٧ انشاء اللجنة الاسلامية الدولية للهلال الاحمر اسوة باللجنة الدولية للصليب الاحمر . ولم تقم هذه اللجنة رسميا حتى الآن لعدم توفر التصديقات اللازمة .

ولم تشترك مصر في المؤتمر الوزارى الثامن نظرا لتوتر العلاقات بينها وبين ليبيا آنذاك بسبب تعثر مشروعات الوحدة

(٤) انظر تفصيلات اخرى عن هذه اللجنة في كتابنا اصول التنظيم الاسلامى الدولى ، مرجع سابق ، الفصل الخاص بالمنظمات الاسلامية : المتخصصة .

بينهما ومهاجمة ليبيا لاتجاه مصر صوب الولايات المتحدة منذ
أواخر عام ١٩٧٣: ثم ما أسفرت عنه جهود الوزير الأمريكى
كيسنجر من إبرام اتفاقيتى فك الاشتباك بين مصر واسرائيل
عام ٧٤ - ١٩٧٥ .

ومعلوم ان العلاقات المصرية الليبية استمرت فى التوتر حتى
وصلت الى الصدام المسلح ، وكان لاتجاه العلاقات المصرية
الأمريكية اثر فى تعميق الروابط الليبية السوفيتية وانضمام
ليبيا الى الاتجاهات المناهضة للسياسة المصرية خاصة بعد زيارة
الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ؛ ومنذ ذلك الحين
بدت نلح الأزمة بين مصر والدول العربية فى اطار منظمة المؤتمر
الاسلامى والجامعة العربية .

الفصل الثاني

وقف عضوية مصر في منظمة المؤتمر الاسلامى (١٩٧٩ - ١٩٨٤)

تطور موقف المؤتمر الاسلامى من مصر اقبل فاس :

كانت زيارة القدس هى التى اثارت المواقف العربية ونقلتها الى الاطار الاسلامى . . .

فقد وردت الاشارات الاولى للموقف المصرى خلال المؤتمر الوزارى الاسلامى التاسع فى داکار بالسنگال فى ابريل عام ١٩٧٨ اى قبل توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد بعدة اشهر ، اذ جاء باحدى فقرات البيان الختامى للمؤتمر « يؤكد المؤتمر مجددا ان قضية فلسطين هى جوهر الصراع فى الشرق الأوسط وأن اى تجاهل لهذه الحقيقة لا يخدم السلام العالمى ، كما ان المحاولات الرامية الى المحافظة على الوجود الصهيونى العنصرى فى فلسطين المحتلة باعتماد حلول ثنائية أو التملص عن جوهر القضية لن يؤدى الى حل عادل . ولذا يدين المؤتمر هذه المحاولات ويرفضها ويدعو الى مقاومتها بكل الوسائل والأساليب ، كما يدين كافة السياسات

والممارسات التي تمس قرارات مؤتمر الدول الاسلامية وتشكل انتهاكا لها .

ويؤكد ايضا على حق منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى فى العمل من اجل اسقاط جميع اشكال التسويات الانهزامية وكافة المشاريع التعسفية والعمل على اخفاق أية تسوية من شأنها المساس بحقوق الشعب الفلسطينى الثابتة فى فلسطين . ويؤكد المؤتمر تضامن الدول الأعضاء مع المنظمة ويدعو دول العالم المحبة للسلام الى دعمها فى هذا (ابدت بعض الدول تحفظاتها على ذلك) .

وتضمن القرار ٩/٣ - س حول القضية الفلسطينية نفس الموقف ، فى الوقت الذى أكد فيه القرار بشدة على ان منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . هاجم القرار « المحاولات التصفوية والاستسلامية » التى تقودها الولايات المتحدة خدمة لمصالحها ومحافظة على الوجود الصهيونى باعتماد الحلول الثنائية ، كما ادان كل السياسات التى تشكل مساسا بقرارات المؤتمرات الاسلامية او خروجا عليها .

وسوف نناقش فى مبحثين وقف عضوية مصر ومدى قانونية هذا القرار وآثاره .

المبحث الأول

مؤتمر فاس العاشر ووقف عضوية مصر

تقرر في مؤتمر فاس الوزاري العاشر المنعقد في مايو ١٩٧٨ وقف عضوية مصر في المنظمة ، وسوف نناقش ذلك تفصيلا في هذا المبحث ، ولكن نود الإشارة الى ان ادانة مصر بسبب موقفها في كامب ديفيد ثم في معاهدة السلام قد استمرت منذ ذلك الحين ولم تتوقف نسبيا الا منذ مشاركة مصر في المؤتمرات الاسلامية بعد انتهاء وقف عضويتها عام ١٩٨٤ ثم توقف هذه الاشارات نهائيا في القمة الاسلامية الخامسة عام ١٩٨٧ .

ففي الدورة غير العادية للمؤتمر الوزاري في اسلام اباد في يناير ١٩٨٠ والتي اوقفت فيها عضوية افغانستان (١) ، بسبب الغزو السوفيتي لها وتواطؤ حكومتها مع هذا الغزو اشتدت الادانة لمصر وافغانستان فاشارت الفقرة ٢٧ من البيان الختامي الى تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية ، كما ادان المؤتمر هذه السياسة في الفقرة ٣٩ ، مثلما اعتبر ذلك تواطؤا بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة في جميع المجالات وما يعنيه ذلك من « عدوان صارخ على حق الشعب الفلسطيني وتهديد الأمن البلدان العربية والاسلامية واستقلالها » .

(١) راجع موقف المؤتمر من افغانستان في كتابنا « اصول التنظيم الاسلامي الدولي » مرجع سابق ، ص ١٤٧ . وسوف نشر الى العلاقة بين انتهاء وقف افغانستان وانتهاء وقف مصر في الفصل الرابع من هذه الدراسة .

وفي الفقرة (٤٠) من البيان الختامي طالب المؤتمر « جميع الدول الاسلامية بالنظر في الانضمام الى مقاطعة الحكم المصرى سياسيا وثقافيا واقتصاديا والسير على نهج البلاد العربية وتنسيق جهودها مع الدول العربية في هذا الشأن » .

وفي القرار رقم ٤/غ/ع بشأن القدس وفلسطين اشار المؤتمر الى قرار فاس بوقف عضوية مصر في المنظمة وادان تجاهل مصر لذلك القرار وامعانها في تحدى مشاعر العالم الاسلامى والعربى وخرقها لحقوق الشعب الفلسطينى . ودعا القرار الدول الاسلامية الى بحث تطبيق احكام المقاطعة العربية ضد مصر .

وفي المؤتمر الوزارى الحادى عشر المنعقد فى اسلام اباد ايضا فى مايو ١٩٨٠ تأكد نفس الموقف من مصر فى القرارات ٣٥ ، ٥٣ ، ٥٨ ، من البيان الختامى للمؤتمر حيث اشار الى الآثار الخطيرة لسياسة مصر على مبادئ الأمة الاسلامية ومثلها وراثتها وثقافتها وحضارتها ، وناشد الدول الأعضاء قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع النظام المصرى وان تقاطعه بالتنسيق مع الدول العربية . وتكررت نفس المعانى فى القرار ١١/١ حول الوضع فى الشرق الأوسط والقرار ١١/٢ حول القضية الفلسطينية ، كما أصدر المؤتمر قرارا خاصا (رقم ١١/٣) خصصه لادانة تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية .

وفي الدورة غير العادية للمؤتمر الوزارى فى عمان فى يوليو ١٩٨٠ التى انعقدت بطلب من منظمة التحرير حاولت الدول العربية المناهضة لمصر ان تحصل على مساندة الدول الاسلامية لها فى مسعاها لنقل مقر مكتب منظمة الصحة العالمية

الاقليمى من الاسكندرية الى عمان « بعد تورط النظام المصرى فى مؤامرة كامب ديفيد » . ولكن المؤتمر لم يقرر شيئاً فى هذه المسألة واكتفى بالقول بأنه « استمع الى مطالبة وزير الصحة الأردنى بنقل المقر باسم وزراء الصحة العرب » . وأدان المؤتمر اتفاقيات كامب ديفيد والسلام فى تقريره العام وفى الفقرة السادسة من قراره حول قضية فلسطين .

وفى سبتمبر من نفس العام (١٩٨٠) انعقدت دورة طارئة فى فاس وهو الاجتماع الوزارى الرابع خلال عام واحد وسميت دورة القدس الشريف اكتفى قراره حول القدس بإيراد الفقرة العاشرة « بالاستمرار فى مقاومة نهج كامب ديفيد حتى يتم اسقاطها واغلاق الأبواب التى تؤدى اليها » .

مؤتمر القمة الاسلامى الثالث

مكة المكرمة (٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٨١ م)

لم يشر بلاغ مكة الذى اصدره مؤتمر القمة المذكور من قريب او بعيد الى اتفاقات كامب ديفيد او مصر ، ولكن البيان الختامى للمؤتمر اشار فى النقطة الثامنة عشرة الى « استمرار المقاومة لاتفاقية كامب ديفيد » ، وفى القرار رقم ٣/١ - س (ق ١) بشأن برنامج العمل الاسلامى لمواجهة العدو الصهيونى اوصى المؤتمر بعدم جواز انفراد أى طرف عربى او اسلامى بأى حال لقضية فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى واوصى الاستمرار فى مقاومة نهج كامب ديفيد وما يترتب عليها من آثار ونتائج حتى يتم ازالتها . وتكرر هذا النص فى القرار ٣/٢ - س (ق ١)

بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط مع اداة تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية والتواطؤ بين النظام المصرى واسرائيل والولايات المتحدة فى مختلف المجالات وادان القرار بشدة » الحكومة المصرية لاقدامها على تطبيع العلاقات الذى يرى فيه تنكرا لمبادئ الجهاد وخطرا على المبادئ والمثل والذات والحضارة الاسلامية ، ويقرر المؤتمر تعليق عضوية مصر فى حركة عدم الانحياز .

اما المؤتمر الاسلامى الثالث عشر لوزراء الخارجية فى بغداد من (١ - ٥ / ٦ / ١٩٨١) والذى انقضى قبل ايام قليلة من قيام اسرائيل بتدمير المفاعل الذرى العراقى فى ٨ / ٦ / ١٩٨١ م ، فقد اصدر قرارا « يؤكد على التزام الدول الأعضاء بقرارات المنظمة بشأن تطبيع العلاقات بين النظام المصرى والكيان الصهيونى ، ومقاومة عملية التطبيع واسقاطها » .

واكد البيان الختامى للمؤتمر الوزارى الرابع عشر فى دكا فى ديسمبر ١٩٨٣ قبل شهر تقريبا من القمة الرابعة التى قررت انهاء الوقف ، رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد واية مبادرة تقوم عليها ، وادان المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، اما قراره حول الشرق الأوسط وفلسطين فأكد على الا يحق لأحد تمثيل فلسطين او التفاوض عنهم والا ينفرد بحل .

وتقرر فى القمة الاسلامية الرابعة والدار البيضاء (يناير ١٩٨٤ م) رفع تعليق عضوية مصر ، ولم تتضمن قرارات المؤتمر حول فلسطين والشرق الأوسط لأول مرة اية اداة لمسلك مصر ، وان اكدت القرارات على استمرار مقاومة نهج كامب ديفيد والعمل على اسقاطه ، وعلى بقية المبادئ التى تضمنتها القرارات السابقة .

أما المؤتمر الخامس عشر (صنعاء - ديسمبر ١٩٨٤ م) ، فقد أكد على التزامه بالمبادئ والأسس السبعة التي ينبغي أن يقوم عليها حل قضية فلسطين والشرق الأوسط ولم ترد أية إشارة لمصر أو علاقاتها مع إسرائيل أو اتفاقاتها معها ، وانمسا وردت إشارة عامة الى الدول التي لا تزال تحتفظ بعلاقات من أى نوع مع إسرائيل مطالبة بقطعها ، وهى إشارة لا تخص مصر وحدها ، كما انها إشارة دأبت المؤتمرات على تسجيلها قبل خطوات السلام المصرية الاسرائيلية .

أما مؤتمر فاس السادس عشر لعام ١٩٨٦ م ، فقد عااد يؤكد على عدم احقية أى طرف ادعاء تمثيل الشعب الفلسطيني ، او انفراده بالحل ، ودعا الى الاستمرار فى مقاومة كامب ديفيد حتى يتم اسقاطها ، كما أكد مطالبته الأعضاء الذين لهم علاقات بإسرائيل أن يبادروا الى قطعها (القرار ١٦/١ - س) ولكن قرارات المؤتمر لم تذكر مصر بالاسم .

كذلك أكدت القمة الخامسة فى الكويت على رفض الحلول والاتفاقات الانفرادية الى جانب تأكيدها على المبادئ الأخرى فى الموقف الاسلامى العام (القرار رقم ٥/١ - س) .

ثم جاءت قرارات المؤتمرات الوزارية (١٧) فى عمان ١٩٨٨ و (١٨) فى الرياض ١٩٨٩ ، و (١٩) فى القاهرة ١٩٩٠ خالية من أية إشارة الى كامب ديفيد والسلام حيث تعدل موقف منظمة التحرير الفلسطينية نفسها من شروط التسوية عام ١٩٨٨ خلال اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى الذى أصدر اعلان الدولة الفلسطينية .

ويتضح من هذا السياق نتيجتان هامتان هما :

الأولى - ان معارضة بعض الدول العربية لمصر ولاتفاقها مع اسرائيل والذي وصل ذروته في قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ وتطبيقها بعد أربعة أيام فقط (٣١ مارس ١٩٧٩) من ابرام مصر لاتفاقية السلام مع اسرائيل قد حاولت نقلها الى المؤتمر الاسلامى الأمر الذى ظهر بوضوح خلال مؤتمر فاس العاشر في مايو الذى سنعالج بعد قليل تفاصيل احداثه . وكانت تلك الدول تأمل ان يتحقق في المؤتمر الاسلامى مثل ما تحقق في الجامعة العربية أى وقف العضوية ، وقطع العلاقات مع مصر ، ولكن الأمر في المؤتمر الاسلامى لم يتعد وقف العضوية دون أن تتأثر علاقات مصر مع الدول الاسلامية . وسوف نرى في الفصل الرابع انه اذا كان ثقل الدول العربية المناهضة لمصر قد انتقل نسبيا من اطار الجامعة الى المؤتمر الاسلامى وان ظروفًا معينة منعت التطابق الكامل بين الأثرين (العامل الافريقى) فان انتهاء وقف عضوية مصر في المؤتمر الاسلامى قد فتح الباب لمحاولات اذابة الجليد في العلاقات المصرية العربية ، وصار المؤتمر الاسلامى هو الاطار الوحيد للقاءات المصرية العربية على كل المستويات ، والذي سمح للعوامل الجديدة والتطورات في المنطقة ان تحدث اثرها في هذا الاطار من أجل التطبيع الكامل للعلاقات المصرية العربية . ولذلك نلاحظ ان قرارات المؤتمر الاسلامى بعد عام ١٩٨٤ بدأت تقتصر على ادانة التسوية الجزئية ونهج كامب ديفيد دون أن تهاجم مصر نفسها خلافا للمرحلة السابقة . وهذا يعكس أثر تحسن العلاقات المصرية العربية بعد ذلك التاريخ .

اما النتيجة الثانية - فهي ان الاتحاد السوفيتى الذى قاد حملة مناهضة للمنهج المصرى امتدادا لتوتر العلاقات المصرية

السوفيتية منذ بداية السبعينات وبسبب اقتران هذا المنهج بالتقارب المصرى الأمريكى ، بدأ هو الآخر يتعرض لانتقاد دول عربية أخرى فى المؤتمر الإسلامى منذ غزوه لافغانستان فى منتصف ديسمبر ١٩٧٩ ، فانقسمت الدول العربية الى مجموعتين احدهما تركز على مناهضة مصر بدعم من موسكو مقابل تفاضى هذه الدول عن موقف موسكو فى افغانستان ولذلك كانت دائما تتحفظ على القرارات الإسلامية التى تتضمن ادانة لموسكو ، والمجموعة الثانية هى التى شددت على مناهضتها للخط السوفيتى المؤيد للعرب فى الصراع العربى الاسرائيلى وواكب ذلك مساندة الولايات المتحدة للمجاهدين الأفغان ضد موسكو ، ومحصلة هذا كله بالنسبة لمصر هو تخفيف الادانة العربية لمصر فى المؤتمرات الإسلامية . ولاشك ان هذا التطور الجوهري الناجم عن الغزو السوفيتى لافغانستان قد أسهم فى مجمل التطورات التى انتهت بانهاء وقف عضوية مصر فى المنظمة .

المبحث الثانى

ظروف انعقاد مؤتمر فاس وموقفه من مصر

اشرنا فيما سبق الى تصاعد الانتقاد لسياسات مصر من جانب منظمة التحرير وبعض الدول العربية منذ اتفاقات فض الاشتباك وساندت موسكو هذا الاتجاه لاقتراح سياسات مصر بالتقارب مع الولايات المتحدة والابتعاد عن موسكو ، وتعزز هذا الاتجاه بزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ثم عقده لاتفاقيتى كامب ديفيد ١٩٧٨ والسلام ١٩٧٩ . وبعد قمة بغداد فى سبتمبر ١٩٧٨ التى تقرر فيها نقل الجامعة العربية من مقرها الدائم فى القاهرة ، ووقف عضوية مصر فيها ، وقطع كافة العلاقات معها ، حاولت بعض الدول العربية التى اطلقت على نفسها دول الرفض العربية التى انتظمت فى مجموعة اطلق عليها جبهة الصمود والتصدى (١) . ولست هنا فى مجال تقييم سياسات هذه الجبهة ودوافع اعضائها والقاسم المشترك بينها ، بقدر ما يهمنا الاشارة الى ان هذه الجبهة او بالتحديد بعض اعضائها هى التى قادت حركة مناهضة مصر فى كافة المحافل الدولية فى حركة عدم الانحياز وفى الأمم المتحدة وفى المؤتمر الاسلامى .

كانت المغرب قد عرضت خلال المؤتمر الاسلامى التاسع

(١) ضمت هذه الجبهة منظمة التحرير وسوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي والعراق . (وقد اتحد الجنوب والشمال فى اليمن الموحد فى مارس عام ١٩٩٠) .

في دكا في ابريل ١٩٧٨ استضافة المؤتمر الوزاري العاشر
خلال ١٩٧٩ .

وبالفعل انعقد المؤتمر في فاس من ٨ - ١٢ مايو ١٩٧٩ بعد
حوالي شهر ونصف من ابرام اتفاقية السلام . وقد اطلق على
دورة فاس دورة فلسطين والقدس الشريف ، وذلك بمناسبة
مرور عشر سنوات على قمة الرباط .

وقد طلبت منظمة التحرير ادراج الاتفاقات المصرية
الاسرائيلية على جدول اعمال المؤتمر (٢) ، بينما لم يسمح للوفد
المصري بحضور هذا المؤتمر الذي انعقد في جو ملتهب ينذر
بما سيسفر عنه .

وفي خطاب افتتاح المؤتمر الذي القاه الحسن اشارات
تعكس هذا الجو (٣) . فقد دعا الملك المسلمين الى التحلي
بالصبر دون مهاودة فيما يخص المبادئ ودون تراجع عما اتخذ
من قرارات . وقال ان الموت الذي يهدد الأمم ليس هو الموت
المادى ، وانما يهددها موت الضمير وموت الوطنية وموت
الاحساس بالكرامة وموت روح التضحية ، ثم صار التلميح اوضح
حين اكد ان الشعب الفلسطيني ليس بحاجة الى وصاية .

وافق المؤتمر في الجلسة الأولى على مشروع قرار سوري (٤)
تضمن ما يلي :

-
- (٢) وبذلك كان البند رقم ٢٩ من جدول الأعمال .
(٣) انظر خطاب الملك الحسن في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في المحضر
الحرفي ، وكذلك الفقرة الخامسة من البيان الختامي .
(٤) القرار رقم ١٨/١٠ - س . راجع نص القرار في بيانات وقرارات
مرجع سابق ، ص ٤٤٤ .

« وبعد تدارس الوضع الخطير الناجم عن زيارة رئيس جمهورية مصر العربية للقدس المحتلة وتوقيعه اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني بإشراف وتوجيه الولايات المتحدة وعلى حساب عروبة القدس والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وبغياب أصحاب القضية الشرعيين » .

« وحيث أن المعاهدة تضمنت تفريطا بحقوق الأمة العربية والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وجاء مخالفة لمبادئ وقرارات لاهور ومؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية في كل من جدة واسطنبول وطرابلس وداكار » .

تقرر :

١ - تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي وجميع المؤسسات والمنظمات والهيئات المنبثقة عنها حتى تزول الأسباب التي دعت الى ذلك .

٢ - استمرار التعاون مع شعب مصر الإسلامية الشقيق ومع أفراد عدا المتعاونين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني .

وقد صدر القرار بالتصفيق ثم تبعته مناقشات أوضحت خلالها عمان أنها لا توافق على القرار ولا تشترك في التصويت عليه (٥) . ويبدو أن السودان قد أبلغ الأمانة العامة بعد انتهاء الجلسة بموقف مماثل ، حيث أن المحضر الحرفي لجلسات المؤتمر يظهر أن ممثل السودان لم يتطرق في تدخلاته الى موضوع هذا

(٥) كان تدخل عمان لهذا الغرض هو الحالة الوحيدة التي تحدثت فيها في المؤتمر ، المحضر الحرفي ص ٤٦ .

القرار (٦) ، ورغم ذلك أوضح البيان الختامي (٧) للمؤتمر ان عمان والسودان امتنعتا عن التصويت مع انه لم يجر تصويت أصلا .

وخلال الجلسة الأولى التي اتخذ فيها هذا القرار جرت مناقشات ساخنة حوله (٨) أوضحت خلالها وفود ست دول افريقية عدم اشتراكها هي الأخرى في قرار الوقف وهذه الدول هي النيجر والسنگال وفولتا العليا وجامبيا والجابون وغينيا بيساو . وأوضحت هذه الدول ان السبب في هذا الموقف هو انها تنتظر موقف منظمة الوحدة الافريقية الذي يتقرر عادة خلال قمتها التي تعقد سنويا في يوليو ، وان كانت هذه الدول قد أكدت مساندتها لكفاح الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعى الوحيد (٩) .

ونحن نرى ان معارضة ثمانى دول لقرار وقف عضوية مصر من اجمالى عدد الحاضرين وهو ٤٠ دولة ، ناهيك عن منع مصر من حضور المؤتمر يطعن بشدة في اجراءات صدور القرار . فلا يمكن القول بأن القرار صدر بتوافق الآراء في الوقت الذي تعارضه ٢٠٪ من عدد الدول المشتركة في المؤتمر ، كما أن القرار لم يتم التصويت عليه ، ولو حدث ذلك لكان أقرب الى الصحة من حيث أن الأغلبية التي اقترته بالتصفيق كان يمكن أن تزيد

(٦) المحضر الحرقى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ - ٢٩٣ .

(٧) البيان الختامي ، الفقرة ١٤ ، بيانات وقرارات ، مرجع سابق ،

ص ٤٠٧ .

(٨) المحضر الحرقى ، ص ٤٣ .

(٩) البند ١٤ من البيان الختامي لمؤتمر قاس العاشر مرجع سابق ،

ص ٤٠٧ .

على النصاب المطلوب لصدور قرارات مؤتمر وزراء الخارجية بموجب المادة ٣/٥ من الميثاق .

وإذا كان الميثاق قد أشار الى ضرورة توفر الأغلبية لصدور قراراته ، فان المادة ١/١٦ من لائحة الاجراءات ميزت بين القرارات في الموضوعات الاجرائية التي يتطلب صدورها توفر أغلبية بسيطة ، وبين القرارات في الموضوعات الأخرى والتي تتطلب توفر أغلبية الثلثين ؛ ولاشك ان قرار وقف عضوية دولة يدخل في طائفة الموضوعات الأخرى قياسا على مثيلتها من الموضوعات الهامة في كافة المنظمات الدولية (١٠) .

وقد تضمن أعمال مؤتمر فاس اشارات متكررة في البيان الختامي بالقرارات الأخرى استنكارا لاتفاقات كامب ديفيد والسلام (١١) .

وكان من الواضح ان الادانة ووقف العضوية ، وتحريض الدول الاسلامية على التضامن مع الدول العربية لاتخاذ اجراءات المقاطعة الشاملة ضد مصر ، بسب ابرام اتفاقات كامب ديفيد والسلام أو ارغامها على التراجع عن هذا الخط . وقد عمدت الدول العربية التي يبلغ عددها نصف أعضاء المنظمة تقريبا الى نقل المعركة السياسية ضد مصر من الاطار العربى الى الاطار الاسلامى .

وقد أدى صدور قرار فاس الى وقف فوري لنشاطات مصر وعضويتها في المنظمة واجهزتها الفرعية والمنظمات والهيئات المنبثقة عنها .

(١٠) انظر التفاصيل في كتابنا « اصول التنظيم الاسلامى الدولى » مرجع سابق ، ص ١٧٣ وما بعدها .

(١١) القرار الاول (الفقرة الثامنة) والقرار الثامن (الفقرتان

٧ ، ٨) .

المبحث الثالث

التكييف القانوني لقرار وقف عضوية مصر

الواقع ان قرار وقف عضوية مصر تعتزده مثالب قانونية عديدة أهمها خمسة جوهرية وهي :

اولها - موضوعي وهو غياب النص على الجزاءات في الميثاق :

فقد صدر قرار التعليق رغم ان ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي لا ينص على أية جزاءات بما في ذلك وقف العضوية ، بل توحى احكام الميثاق خاصة تلك المتعلقة بالانسحاب ، والطبيعة القانونية لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، والأعمال التحضيرية للميثاق ونوعية تحفظات بعض الدول الأعضاء التي سجلتها لدى المناقشة التحضيرية للميثاق (١) ، تظهر ان منظمة المؤتمر الاسلامي ليست من المنظمات التي يمكنها ان تتبع خطا صارما في تنفيذ اهدافها ، شأنها في ذلك شأن المنظمات السياسية الأخرى بشكل عام .

ومن المسلم به وفقا للفقهاء الدولي أن المنظمات الدولية التي لا تنص موثيقها على نظام معين للجزاءات يمكنها أن تقرر ما تراه بشأن هذه الجزاءات في حالة غياب النص استنادا الى نظرية السلطات الكامنة Implied Powers التي تفترض تمتع

(١) الدول التي تحفظت على الميثاق هي ايران واندونيسيا ولبنان . انظر تحفظات هذه الدول في مجموعة أعمال مؤتمر وزراء الخارجية الثالث بجدة في مارس ١٩٧٢ ، ص ٤٢١ ، ٤٢٣ .

الأجهزة السياسية للمنظمة بالسلطات اللازمة لتحقيق فعالية وجودها . غير انه لا يمكن تبرير قرار تعليق العضوية استنادا الى ذلك ، لأن تطبيق نظرية السلطات الكامنة يخضع لعدد من الضوابط يتعلق معظمها بالتحليل الدقيق لظروف المنظمة وطبيعتها . كذلك لا نعتقد ان وجود مصر في المنظمة بعد توقيعها لمعاهدة السلام مع اسرائيل يؤثر بشكل خطير على فعالية المنظمة وقراراتها ، خاصة بعد اعتناق المنظمة لخطة فاس العربية التي اعتصمت بالخيار السلمى فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، وهى اشهرات اوردتها بعض الوفود بشكل أو بآخر خلال القمة الاسلامية الرابعة فى الدار البيضاء فى يناير ١٩٨٤ .

والعيب الثانى يتعلق بفلسفة التنظيم الاسلامى الدولى ذاته :

يستفاد من الأعمال التحضيرية ومجموعة أعمال المؤتمرات السابقة على المستوى الوزارى ومستوى القمة ، فضلا عن التحفظات التى سجلتها بعض الدول الأعضاء على ميثاق المنظمة ، ان المنظمة لا يمكن أن « تفرض » سلوكا معيناً على الأعضاء وغاية ما تقوم به هو « تنسيق العمل » فيما بينها . وتكفى نظرة عجل على مبادئ المنظمة (٢) التى تؤكد على المساواة التامة وعدم التدخل واحترام سيادة الأعضاء ، لاثبات ذلك .

كذلك نلاحظ ان بعض الأعضاء فى تحفظاتها قد عكست فلسفة التنظيم الدولى . فبدلاً من أن يكون ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى وقراراتها واجبة النفاذ والاحترام فى النظم القانونية الوطنية ، فان هذه الدول قد تحفظت ضد أى قرار أو حكم فى

(٢) المادة ١/٢ ب من ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى .

الميثاق يناقض دستورها وقوانينها ولوائحها ، بل اذا كان يناقض « الحقائق السياسية فيها » (٣) .

وقد ذهب تحفظ اندونيسيا (٤) أبعد من ذلك اذ اوضح ان اندونيسيا لم توافق تماما على تشكيل منظمة دولية قوامها الدين وحده ، ولا يمكنها ان ترتبط - بشكل مطلق - بمنظمة من هذا النوع لأن اندونيسيا ليس بها دين رسمي معين ، ووافق الوفد الاندونيسى على ان تظل لبلاده صفة العضو مع الأخذ بنظام الاجماع فى اتخاذ القرارات حتى يمكنها الاعتراض على ما لا يوافقها .

وعبر مندوب ايران (٥) عن تحفظ من نوع آخر يعزز التحليل الذى قدمنا ، وهو اشتراط الا تتعارض التزامات ايران بموجب ميثاق المنظمة الاسلامية ، مع التزاماتها النابعة من ميثاق الأمم المتحدة ، واذا حدث التعارض ، فالعبرة بالتزامات الأمم المتحدة . كذلك اشترطت ايران الا تتجاوز توصيات منظمة المؤتمر الاسلامى وقراراتها تلك الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة .

اما العيب الثالث فيتصل باجراءات صدور القرار وقوته القانونية :

ولهذا العيب اربعة جوانب هى :

(١) ان القرار قد اتخذ على مستوى وزراء الخارجية .
صحيح ان احكام الميثاق تميل الى منح مؤتمرات وزراء الخارجية

(٣) التحفظ رقم (٢) الذى اودعته لبنان ، ص ٢١ فى مجموعة اعمال مؤتمر وزراء خارجية المنظمة الثالث ١٩٧٢ ، النص الفرنسى .
(٤) النص فى المرجع السابق ، ص ٢٣ .
(٥) نفس المرجع .

سلطات واسعة ، كذلك منح الميثاق بشكل محدد سلطة البت في طلبات العضوية لراغبيها في المنظمة لمؤتمر وزراء الخارجية ، وان هذه السلطة قد تمت ممارستها بالفعل في جميع الحالات المتعلقة بانضمام الدول الجديدة للمنظمة ، فيما عدا بحث انضمام سلطنة بروني في القمة الاسلامية الرابعة .

(ب) ان ممارسة مؤتمر وزراء الخارجية لسلطاته في الميثاق قد يكون أمرا مقبولا وسليما من الوجهة القانونية ، ولكن ظهر اتجاه في مناقشات القمة الاسلامية الرابعة يؤكد ان قرارات وزراء الخارجية بشكل عام لا تكتسب صفتها النهائية الا بتصديق القمة عليها ، فهي اذا قرارات ينقصها عنصر اضافي لتأكيد قوتها القانونية .

(ج) ويزداد الأمر خطورة عندما يتعرض مؤتمر وزراء الخارجية الى قضية خطيرة كقضية الجزاءات ، بل وعندما لا يكون هناك نص عليها في الميثاق .

ولقد درجت موثيق المنظمات الدولية على النظر الى قضية الجزاءات نظرة تتسم بالخطورة لأنها تتعلق بسيادة الدول الأعضاء ، وتتضمن تقييما لسلوك الدولة موضع الجزاء ، ولذلك يسند حق اتخاذ القرارات بصدد هذا الى أعلى الأجهزة فيها (٦) .

(د) واذا كان ميثاق المنظمة قد جعل ضمن صلاحيات مؤتمر وزراء الخارجية « اتخاذ قرارات في الأمور ذات المصالح المشتركة

(٦) انظر للتفاصيل في شأن نظام الجزاءات في المنظمات الدولية
D. Ruzié, Organisations et sanctions internationales, Paris
1972.

وانظر كذلك في نظام الجزاءات في المنظمات الدولية كتابنا النظرية العامة
للجزاءات في القانون الدولي والمنظمات الدولية - القاهرة ١٩٦٤ .

وفقا لأهداف وأغراض المؤتمر الواردة في هذا الميثاق « (٧) ،
ودراسة أية قضية تؤثر على دولة أو أكثر من الدول الأعضاء
في حالة طلب ذلك لاتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها ، وسلطة
المجلس في تعيين الأمين العام للمنظمة (٨) ، فان ذلك لا يكفي
لاستنباط سلطة المجلس الوزاري في اتخاذ قرار تعليق عضوية
أحد الأعضاء ، رغم ان بعض سلطاته التي أشرنا اليها هي سلطات
الأجهزة الأعلى في منظمات دولية أخرى (٩) ، فاذا جاز ان
نستخلص من دراسة الأعمال التحضيرية انه قصد تعزيز سلطات
مؤتمر وزراء الخارجية للتخفيف عن مؤتمر الرؤساء ، فأننا
لا نتصور ان تصل الرغبة في تعزيزه الى حد منحه سلطات
استثنائية في مجال الجزاءات التي لا وجود لها أصلا في الميثاق .

والعيب الرابع يتصل بمنطوق القرار من حيث الحيثيات والأحكام :

وتفصيل ذلك فيما يلي :

(١) تقول ديباجة القرار ان معاهدة السلام المصرية
الاسرائيلية قد تضمنت تفريطا بحقوق الأمة العربية والحقوق
الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . ونلاحظ على تقييم المؤتمر
العاشر للمعاهدة بعد شهر واحد من ابرامها على انه تقييم قدمته
الدول العربية المتطرفة واتضح انها فرضته فرضا على بقية

(٧) المادة الخامسة ، الفقرة ٢/ج .

(٨) المادة الخامسة ، الفقرة ٢/ز ، وكذلك المادة الخامسة ، الفقرة

٢/هـ - ١ من ميثاق المنظمة على التوالي .

(٩) راجع على سبيل المثال المادة ١٦ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية

حيث يعين الأمين العام من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

الدول الاسلامية التي تجاوبت على مضمض مجاملة للمجموعة العربية الأمر الذى أظهرته بوضوح مناقشات القمة الاسلامية الرابعة .

(ب) ان المعاهدة المصرية الاسرائيلية الجديدة من الناحية الحرفية تخص طرفيها وحدهما ولا تتعرض من قريب أو بعيد للحقوق العربية والفلسطينية . ولذلك شعرت المجموعة الاسلامية ان المجموعة العربية المتطرفة قد غررت بها وفرضت عليها تحليلا متسرعا للمعاهدة ، فضلا عما تبينته الدول الاسلامية من مغالطات متعمدة ارتكبتها تلك المجموعة المتطرفة لتسويغ دعواها .

(ج) يشير القرار فى ديباجته أيضا الى ان المعاهدة - وقد قصر تحليله عليها - مخالفة لمبادئ وقرارات قمة لاهور ، والمؤتمرات اللاحقة على المستوى الوزارى . وقد تبين للدول الاسلامية خاصة الآسيوية والافريقية ان هذه الصياغة غامضة ، وان المعاهدة لا تعد انتهاكا لميثاق المنظمة او قراراتها الرئاسية والوزارية .

(د) وأما اشارة القرار الى وقف عضوية مصر « حتى تزول الأسباب التى دعت الى ذلك » فهى مثل آخر على الغموض واللبس الذى قصدهته المجموعة العربية المتطرفة ، ولم تتمكن بقية الدول الاسلامية فى الظروف السياسية والعاطفية المحيطة باتخاذ القرار ، خاصة فى ضوء تحمس منظمة التحرير لذلك الاتجاه ، من مناقشة هذه الصيغة الغامضة . ولا ادل على ذلك من ان الأغلبية الساحقة من الوفود الاسلامية فى القمة الرابعة تساءلت باستمرار عن تلك الأسباب المزعومة التى دعت الى اتخاذ ذلك القرار . والراجع ان سبب الوقف سبب سياسى بحث يتصل برغبة هذه المجموعة فى مناهضة مصر .

(هـ) وعلى أية حال فقد جاءت ملاحظات معظم الوفود ، وشهادة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بوصفه الداعى الى مؤتمر فاس ، وكذلك شهادة الوفد العراقى حيث كان قرار فاس الاسلامى انعكاسا واستمرارا لقرارات بغداد ، تؤكد ان هذه الأسباب قد زالت وانه لم يعد هناك مبرر لاستمرار الوقف ، وان مواقف مصر وسياساتها تضعها فى موضع الشناء والتكريم على جبهة الدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية ، وليس على قائمة الاتهام والتشكيك والتجريح . ولعلنا نعلم ان موضوع مصر قد فرض نفسه دون اعداد سابق على القمة الرابعة ، بل ورغم ما اشارت اليه ليبيا وسوريا من انهما حصلتا على تأكيدات قبل المؤتمر بعدم اثاره الموضوع مطلقا ، ومما يؤيد صدق ما نذهب اليه ، ان العوامل التى جعلت النظر فى هذا الموضوع أمرا بالغ الالاحاح هو شعور الدول الاسلامية جمعاء باشتداد المخاطر على الحقوق العربية ، واهمية وجود مصر فى عالمها الاسلامى والعربى .

ولقد لجأت بعض الدول العربية من غير مجموعة الرفض فى سياق معارضتها لعودة مصر الى انتحال مختلف الحجج حتى تفت فى عضد الداعين لعودتها ، اذ ظلت حتى بعد قرار القمة الاسلامية الرابعة بانهاء وقف عضوية مصر ، تجادل بنبرة الحكيم المجذر الناصح بان القرار سيؤدى الى الحاق اضرار فادحة بالقضية العربية ، وهو ما أدى بدوره الى رد فعل صارم من الدول الاسلامية غير العربية التى اشارت الى انها ليست ملزمة بالتقييم العربى لهذه القضية والى ان الخلافات العربية لا يمكن أن تكون قيда على فعالية المنظمة الاسلامية .

واما العيب الخامس فيتعلق بآثر السلوك اللاحق :

بعد صدور قرار الوقف ركنت الدول الأعضاء الى هذا الواقع الجديد ، ولم تقم أى من الدول بما فى ذلك مصر ، بتحدى

قانونية قرار التعليق والاحتجاج عليه ، بل ان بعض الدول الأعضاء قد ذهبت الى ان سكوت أعضاء المنظمة والدولة المعلقة عضويتها ، يرقى الى درجة الاقرار القانونى بسلامة هذا القرار .

ولقد زعمت بعض الدول الأعضاء - خطأ - ان القمة الاسلامية الثالثة ١٩٨١ ، قد صدقت بقرار منها على قرار تعليق العضوية ، فتداركت بذلك النقد المتعلق بسلطات وزراء الخارجية في مجال الجزاءات ، ولما تكشف عدم دقة هذا الزعم ، وان القمة الثالثة لم تصدر اى قرار يتعلق بقرار التعليق ، اتجهت هذه الدول الى القول بأن قرارات القمة الثالثة التى ادانت « نهج » كامب ديفيد ، قد اكدت موقف المنظمة في هذا الشأن ، وكرست قانونية قرار التعليق بادانتها للفعل الذى استتبع صدور القرار ، وان لم تشر قرارات القمة الثالثة صراحة الى قرار التعليق (١٠) .

وفي ضوء ما تقدم ، فاننا نشك كثيرا في القيمة القانونية للممارسة اللاحقة للدول الأعضاء عندما يكتنفها تدليس ظاهر أو جهل غير مقصود بأهم عنصر من عناصر تكوين القاعدة العرفية، وهو شعور الدول بأن سلوكهم يتسق مع المبادئ القانونية (١١) .

يترتب على ما تقدم ان قرار تعليق عضوية مصر يصبح - في ضوء المثالب السابقة - باطلا بطلانا مطلقا ، رغم انه أحدث آثاره التنظيمية بشكل فوري .

(١٠) يطلق على هذا العنصر المعنوي في تكوين القاعدة العرفية *Opinio Juris et Necessitatis*. See Jan Brownly, *The Principles of Public International Law*, Oxford University Press, 1979, PP. 4 — 8.

(١١) انظر ملاحظات الوفدين السوري والليبي خلال القمة الاسلامية الرابعة عام ١٩٨٤ ، المحضر الحرقى ، ص ٣٢٩ .

الفصل الثالث

استئناف مصر لعضويتها في منظمة المؤتمر الاسلامي

التطورات الأساسية بين وقف العضوية وانهاء الوقف :

منذ وقف عضوية مصر في المؤتمر الاسلامي عام ١٩٧٩ حدثت تطورات واحداث جوهرية في مصر والعالم العربي اهمها اربعة ، اولها اتجاه مصر خاصة بعد تولي الرئيس حسنى مبارك في اكتوبر ١٩٨١ الحكم نحو تأكيد خطها السياسى العربى وانتماءها الذى تعرض للطعون ، رغم دقة موقفها مع اسرائيل خلال مرحلة اكمال الانسحاب الاسرائيلى من سيناء فى الشهور الاولى من حكم الرئيس مبارك وما يحيط بالحكم الجديد عادة من تكهنات وتقديرات حول حقيقة اتجاهاته . والدرس المستفاد من ذلك - لموضوعنا - هو ان مصر نجحت باتفاقها مع اسرائيل فى ان تستعيد اراضيها دون ان تفرط فى انتمائها العربى والاسلامى او تنعزل عن القضايا العربية والاسلامية .

والتطور الهام الثانى هو نشوب الحرب العراقية الايرانية فى الاسبوع الثالث من سبتمبر ١٩٨٠ وتحولها لغير صالح العراق

ومسارعة مصر الى مساندته رغم موقفه منها في قمة بغداد (١) .
وبذلك تحول موقف العراق نحو مصر بدلا من مناهضتها ضمن
دول الرفض العربية ، خاصة وان هذه الحرب اثارت الخلاف
بين العراق من ناحية وكل من سوريا وليبيا من ناحية اخرى بسبب
تأييدهما ومساندتهما لايران ، بينما اتجهت منظمة التحرير بعد
خلافها مع سوريا الى مساندة العراق ضد ايران في الحرب .
وقد انشغلت منظمة المؤتمر الاسلامي انشغالا كاملا بهذه الحرب
وآثارها في منطقة الخليج خاصة وانها تسببت في توتر حاد
في العلاقات الايرانية مع كل من السعودية والكويت .

اما الحدث الهام الثالث فهو فتور التعاون العربي الافريقي
الذي تأثر بأزمة البترول وضعف العوائد البترولية وكثرة
المشكلات العربية وتبرم الدول الافريقية في منظمة المؤتمر الاسلامي
التي تشكل ثلث عددها تقريبا من ضغوط الدول العربية
وقضاياها .

وأخيرا فان الاجتياح الاسرائيلي للبنان وآثاره المدمرة
القريبة والبعيدة على القضية الفلسطينية في وقت تفكك فيه
العالم العربي وكثرت المشاحنات بين الدول الاسلامية كل ذلك
فسر على وجهين اولهما رآه البعض أثرا من آثار عزل مصر عن
الساحة العربية والاسلامية ، بينما اعتبره آخرون نتيجة لسياسة
السلام المصرية الاسرائيلية التي ادت - حسب هذا الرأي - الى
تحديد مصر واتاحة الفرصة أمام اسرائيل للعمل بلا كوابح ضد
الفلسطينيين .

(١) ادانت مصر في البداية الغزو العراقي لايران ، ولكن عندما تغير
الموقف وصارت القوات الايرانية تلح على اقتحام الحدود العراقية ووضعها
شروطا لوقف القتال تحول موقف مصر لصالح العراق .

ووسط هذه التطورات الجوهرية انعقد مؤتمر القمة
الاسلامى الرابع فى الدار البيضاء بالمغرب فى الفترة من
١٦ - ١٩ يناير ١٩٨٤ وقدمت هذه التطورات جميعا أسانيد
قوية لانتهاء وقف عضوية مصر فى المنظمة كما سنرى .

وسوف نناقش فى هذا الفصل مجمل أعمال القمة الرابعة
فى المبحث الأول ، ثم نحلل الآثار القانونية لقرار المؤتمر بانتهاء
الوقف ودعوة مصر لاستئناف عضويتها ، ونتابع فى مبحث ثالث
تحدى بعض الدول لهذا القرار ومدى وجهة ذلك من الناحية
القانونية ، وأخيرا جعلنا المبحث الرابع لمناقشة حدود سلطات
الأمين العام للمنظمة فى حدود تعيين الأمناء المساعدين .

المبحث الأول

القمة الرابعة ودعوة مصر لاستئناف عضويتها

بعد مداولات مطولة استغرقت كل الجلسات العاملة للقمة الإسلامية الرابعة في الدار البيضاء ، ورغم عدم إدراج موضوع عضوية مصر على جدول أعمال المؤتمر الوزاري التحضيري ، أو جدول أعمال القمة ، فقد أصدر المؤتمر يوم ١٩ يناير ١٩٨٤ قراراً بدعوة مصر لاستئناف عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي .

ومن الأهمية بمكان أن نسجل بهذه المناسبة مضمون المناقشات التي دارت حول موضوع رفع تعليق عضوية مصر التي استغرقت خمس جلسات من الجلسات الست التي عقدها المؤتمر .

فبعد انتهاء الكلمات الافتتاحية التقليدية لرئيس الدورة الثالثة ، ثم رئيس الدورة الرابعة ، والأمين العام للمنظمة ، وقبل مناقشة مشروع جدول الأعمال الذي رفضه الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة الرابعة ، طلب الرئيس الفيني أحمد سيكوتوري أن يكون أول المتحدثين في أولى جلسات العمل . وفي تلك الكلمة تطرق الرئيس سيكوتوري فجأة لدور مصر الإسلامي ، وقضية تعليق عضويتها ، وطبيعة هذا الجراء والظروف التي تحيط بالقضية الفلسطينية (٢) ، ثم طلب المندوب الليبي (رئيس

(٢) انظر ص ٢٦ - ٣٠ من المحضر الحرفي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع ، الجلسة الثانية .

وزراء ليبيا ورئيس وفدها عبد السلام جلود (الكلمة (٢) فالمح
بوضوح الى أن الخط الذي بداه الرئيس سيكوتورى مشبوه ،
وانه طالما ان الأسباب التي دعت الى تعليق عضوية مصر لازالت
قائمة بل ازدادت تفاقما فلا يجوز بحث الموضوع . وتلاه المندوب
السورى (٤) السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير
الخارجية السورى) فأكّد ان حلقات الضعف العربى ثم التحالف
الأمريكى الاسرائيلى والمشكلة اللبنانية وغزو لبنان تم بسبب
ارتباطات مصر فى كامب ديفيد . وعارض بشدة نداء الرئيس
سيكوتورى وطالبه بسحبته . وكان مندوب الجزائر (٥) هو ثالث
المعارضين لنداء الرئيس سيكوتورى حيث أكد ان قمة فاس
العربية عام ١٩٨٢ قد قررت ان دواعى تعليق عضوية مصر فى
المنظمة والجامعة العربية لا تزال قائمة وان التضامن مع الأقطار
العربية والمقاومة الفلسطينية يقتضى عدم المساس بها بل ان الموافقة
على رجوع مصر يعنى تراجع المنظمة عن مواقفها ازاء كامب ديفيد
وغيرها . وهكذا بدأ يتجمع الفريق الذى يعارض عودة مصر
للمنظمة ويتحدى نداء الرئيس سيكوتورى لرفع تعليق عضويتها .

ومن ناحية اخرى كان ولى عهد الأردن ورئيس وفده أول
المتحدثين فى الاتجاه المضاد الداعم لنداء الرئيس الفينى ولكن فى
إشارة عابرة (٦) .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ٣٠ - ٣٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٨ - ٤٤ .

(٥) انظر المرجع السابق ، ص ٤٥ - ٤٦ .

(٦) المرجع السابق ص ٥٥ حيث وردت الإشارة الى « عدم جواز بقاء
مصر خارج مألها العربى والاسلامى بعد ان هيا العدو الى انتزاعها من محيطها
لتحييد قوتها وتحقيق أهدافه » .

أما ملائيزيا فقد طلبت فقط أن يراجع المؤتمر ما إذا كان سبب تعليق عضوية مصر مازال قائما من عدمه (٧) .

ولكن اليمن الديمقراطي سجل ان الموضوع ليس واردا على جدول الأعمال وطلب تأجيل بحثه في مؤتمر لاحق انتظارا لظروف انسب .

ولكن تونس عارضت بحث الموضوع أصلا نظرا لاستمرار أسباب التعليق فضلا عن عدم إدراجه في جدول الأعمال . وبعد أن أكد الرئيس سيكوتوري ندائه للمؤتمر للمرة الثانية بشكل مطول لكي يعيد مصر الى عضويته طلبت سوريا من جديد ضرورة الالتزام ببنود جدول الأعمال . ولكن الرئيس الباكستاني طلب الكلمة وانضم الى الرئيس الفيني مؤيدا مثله على ضرورة الفصل بين موقف العرب من مصر في الجامعة العربية وموقف المسلمين منها في منظمة المؤتمر الاسلامي مشيدا باسهامات مصر للقضية الفلسطينية وانتصاراتها عام ١٩٧٣ .

وقد أوضح الملك الحسن رئيس المؤتمر ردا على المطالبة بالالتزام بجدول الأعمال ان الحوار بين المعارضين والمؤيدين لعودة مصر جعل الموضوع غير وارد ، فضلا عن انه لا يمكن الزام القمة بنفس الأصول الخاصة بجدول الأعمال التي تتبع عادة على المستوى الوزاري .

وهكذا تناوب المعارضون والمؤيدون الحديث بحرية كاملة فكان العراق والسودان في مقدمة المؤكدين للتغيير الذي طرأ على ظروف تعليق عضوية مصر ، والمؤكدين على اسهامات مصر

(٧) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

الفلسطينية رغم هذا التعليق وايدت بنجلاديش هذا الخط ثم تبعتها اندونيسيا .

وبينما اكدت الجزائر موقفها عدة مرات من معارضتها لعودة مصر ولكن بشكل معتدل لم تحدد دول أخرى مثل بنين موقفها من القضية المطروحة بل لم تشر تركيا اليها ، كما رأت المالديف انه لم يعد هناك مبرر لاستمرار وقف عضوية مصر بعد تغير الظروف . أما الجابون فقد طالبت بالعفو عن مصر ، وكان واضحا ان الجابون كانت موزعة بين تأييدها للنداء الفينى استنادا الى اعجابها بشخصية سيكوتورى وبين حرصها على عدم اغضاب ليبيا اذا اتخذ النقاش طابع الصراع الحاد بين غينيا وباكستان من جهة (بالاضافة الى السودان) وبين ليبيا وسوريا (تؤيدهما الجزائر وتونس) .

وعند هذه المرحلة من المناقشات تدخل الملك الحسن (٨) ووضع لأول مرة الخطوط الأولى لقرار المؤتمر حيث طلب مناقشة ما اذا كان التزام مصر بقرارات الطائف والدار البيضاء يكفي لعودتها للمنظمة من عدمه ، ثم أوضح الملك الحسن « انه اذا كانت مصر ستحضر في كل مؤتمر وتقول بانها متحفظة او دائمة التحفظ فما هو سبب وجودها معنا » (٩) ولكن السودان أكد ان التحفظ حق لجميع الدول ولا يمكن أن يكون عدم التحفظ شرطا في هذا السياق . غير ان سوريا التقطت اشارة الملك الحسن وأكدت انه اذا التزمت الحكومة المصرية بأن تتخذ الاجراءات القانونية والدستورية اللازمة لتنفيذ التزامات قرارات الطائف فان ذلك كاف لمشاركتها .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٩) نفس المرجع ص ١٢٦ .

وبينما سارت المناقشة سجلاً بين المؤيدين والمعارضين لعودة مصر كان السيد ياسر عرفات - عاملاً حاسماً لترجيح كفة المؤيدين (١٠) حيث شرح بالتفصيل استجابة مصر الفورية لطلبه تقديم الحماية اللازمة لقواته للخروج من طرابلس عندما حاصرت القوات الاسرائيلية والمنشقون عليه بمساندة سوريا . وفى تدخلاته اللاحقة أوضح عرفات أن القمة الثالثة لم تتخذ أى قرار لتعليق عضوية مصر أو تأكيد القرار الوزارى فى هذا الشأن .

وقد انصرف المؤتمر الى بعض القضايا الأخرى المدرجة على جدول الأعمال .

وقد كان واضحاً أمام المؤتمر عناصر القرار وهى بشكل خاص مبادئ الالتزام المصرى التى طرحها الملك الحسن من ناحية ، والنداء الفينى الذى تحول الى اقتراح محدد ثم الى مشروع قرار فى مرحلة لاحقة ، وذلك وسط موجة عارمة من التأييد من قبل الأغلبية وإن عبر عنها عدد قليل من الدول مقابل المعارضة المسعورة من الدول الأربع المشار إليها بالترتيب (ليبيا - سوريا الجزائر - تونس) رغم أن الجميع لم ينكر ثقل مصر وأهميتها ، وضرورة عودتها الى العالمين العربى والإسلامى .

ويمكن القول ان هذه المرحلة من المناقشات هى التى تحددت على ضوءها المواقف وتبلورت الخطوط العامة ، بحيث أمكن أن يدخل المؤتمر المرحلة الثانية وهو يضع هذه المواقف فى صيغ محددة ، حتى اذا تثبت كل بموقفه داخل المؤتمر المرحلة الثالثة وهى تحديد الفريق الراجح فى هذه القضية الساخنة ، حيث

(١٠) انظر كلمته المشار إليها فى نفس المرجع ص ١٥٩ - ١٧١ .

تم اللجوء الى التصويت السرى ، وهى المرة الأولى التى تلجأ فيها المؤتمرات الاسلامية الى التصويت ، حيث كانت القرارات تتخذ بتوافق الآراء .

وكان مشروع القرار الذى قدمه الرئيس سيكوتورى للمؤتمر ينص على ما يلى (١١) .

— ان المؤتمر اذ يأخذ فى الاعتبار الضرورة الملحة التى تقتضى وحدة عمل جميع الدول الاسلامية من أجل استعادة القدس والمسجد الأقصى الشريف وكل الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل بالقوة .

— ان المؤتمر اذ يأخذ فى الاعتبار ان بعض الدول الأعضاء اعربت عن مخاوفها الشديدة من الا تحترم الحكومة المصرية قرارات منظمة المؤتمر الاسلامى .

— واذ يأخذ فى الاعتبار ان الأمة الاسلامية تؤيد بالاجماع منظمة التحرير الفلسطينية التى تظل الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

— واذ يأخذ فى الاعتبار حقوق الشعب الفلسطينى المقدسة وغير القابلة للتصرف فى أن يعيش حرا ومستقلا ومتمتعاً بالسيادة على ترابه الوطنى .

— واذ يلاحظ ان اتفاقا كبيرا فى الراى قد تحقق فى المؤتمر .

— يقرر مؤتمر القمة الرابع لمنظمة المؤتمر الاسلامى رفع تعليق عضوية الدولة المصرية .

(١١) نفس المرجع ، ص ٢٥٧ .

— ويطلب من الدولة المصرية أن تحترم كل قرارات منظمة المؤتمر الاسلامى احتراماً دقيقاً وكاملاً .

ولما كان هذا المشروع قد قدم بعد ساعات من موافقة المؤتمر على قرار يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى ويؤكد على قرارات المنظمة السابقة بعدم انفراد أى طرف بالحل ومقاومة نهج كامب ديفيد وآثاره ... الخ .

وقد احتج المندوب السورى مشيراً الى أن هناك تناقضاً بين طرح المشروع وبين هذا القرار واقترح بدلاً من ذلك تشكيل لجنة تكون مهمتها ما يلى (١٢) :

١ - متابعة تنفيذ هذا القرار .

٢ - دراسة سياسة الحكومة المصرية ومدى تطبيقها لهذه الفقرة ، ومدى التزام الحكومة المصرية بها وموافقتها على العمل بموجبها .

٣ - تقدم اللجنة تقريرها الى المؤتمر العام لوزراء الخارجية .
وفى مرحلة لاحقة عدلت سوريا اقتراحها على أساس أن تقوم اللجنة بالاتصال بالحكومة المصرية (وذلك بدلاً من أن تقوم اللجنة بتنفيذ قرار المؤتمر) لمعرفة أو بهدف الحصول منها على الالتزام بمبادئ وقواعد وقرارات منظمة المؤتمر الاسلامى لاتخاذ الاجراءات لتحقيق ذلك . وتقدم اللجنة تقريرها الى أول مؤتمر لوزراء الخارجية للبت فى الموضوع .

(١٢) انظر نص الاقتراح السورى فى نفس المرجع ص ٢٦٠ - ٢٦١ .
وقد أيدته على الفور ليبيا . انظر أيضاً نفس المرجع ، ص ٢٧٦ . وانظر تعديل الاقتراح السورى ص ٣١٢ .

وكانت الدول المعارضة لعودة مصر قد اتهمت الدول المؤيدة لتلك العودة (وهى دول افريقية وآسيوية) بانها ترغب فى تمزيق الصفوف العربية والتآمر على القضية العربية .

ومن ناحية أخرى فقد علقت الجزائر (١٢) عقب مشروع القرار الفينى السالف ايراده فأوضحت انها كانت تتمنى أن يسبق انهاء التعليق ، التأكد من احترام مصر والتزامها الكامل بجميع قرارات المنظمة . ولكن يبدو أن الجزائر بعد ايضاحات السيد ياسر عرفات لم تشأ أن تفهم معارضتها لعودة مصر ، رغم توضيحاتها التى اشار عرفات اليها ، عملا مناهضا للقضية الفلسطينية . وهذا ما أوضحه مندوبها بطريقة أخرى (١٤) .

وقد أعربت سيراليون عن انضمامها للفريق المؤيد لمصر بعد « التقديم المثير والمؤثر الذى لقيه عرفات » على حد تعبير وفددها.

اقتراح اليمن الشمالى : (١٥)

اشار الوفد اليمنى بالامتنان الى مناصرة مصر لثورته ولل قضايا العربية ، ثم اقترح أن تشكل لجنة برئاسة المغرب ، وعضوية كل من باكستان والسنغال ومنظمة التحرير الفلسطينية والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا لدراسة اعداد قرار

(١٢) نفس المرجع ، ص ٢٦٢ . وكان لليمن الجنوبي تعليق مماثل .
(١٤) حيث أوضح انه « بعد الاستماع الى بيان ياسر عرفات
استطيع أن اقول ان الجزائر لا يمكن لها أن تقف حجر عثرة أمام المقاومة الفلسطينية فى استخدام أى وسيلة تراها هى أساسية للقضية الفلسطينية ،
هذه القضية التى تبنتها الجزائر منذ البداية وسوف تتبناها دون هوادة ودون
أن تنتظر جزاء ولا شكورا » المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .
(١٥) نفس المرجع ، ص ٢٨٢ .

يوضح الاجراءات التى اتخذتها مصر للتخلى عن كامب ديفيد ،
ومدى استعدادها والتزامها بكل قرارات القمة .

التعديل الباكستانى على المشروع الفينى : (١٦)

يدعو المؤتمر جمهورية مصر العربية الى استئناف عضويتها
فى منظمة المؤتمر الاسلامى وذلك فى الاطار التالى :

أولاً - « تشكيل لجنة تضم ثلاثة من أعضاء منظمة المؤتمر
الاسلامى بالإضافة الى الأمين العام للمنظمة تقوم بالاتصال
بالحكومة المصرية بغية الحصول على خطاب تتعهد مصر بمقتضاه
بالالتزام بمبادئ ونظم ومقررات منظمة المؤتمر الاسلامى وتقديم
هذه اللجنة تقريراً عن مهمتها فى مصر الى هيئة مكتب مؤتمر
القمة الاسلامى الرابع ، الذى يقوم لدى التوصل الى نتيجة
ايجابية بدعوة مصر الى استئناف عضويتها بعد اخطار جميع
الدول الأعضاء » .

(١٦) المرجع السابق ، ص ٣١٢ . أبدى الرئيس الباكستانى تفهماً
واضحاً لدوافع مصر نحو السلام مع اسرائيل مذكراً باستمرار تضحيات
مصر ودورها .

المبحث الثانى

الآثار القانونية لقرار القمة الإسلامية الرابعة

ترتب على صدور قرار القمة الإسلامية بدعوة مصر لاستئناف عضويتها فى المنظمة نوعان من الآثار ، أحدهما تنظيمى ، والآخر يتعلق بالتزامات مصر المالية خلال فترة التعليق .

النوع الأول – تنظيمى :

إذا كان القرار الوزارى الصادر فى الدورة العاشرة عام ١٩٧٩ قد أحدث أثرا فوريا يتمثل فى حرمان مصر من حضور اجتماعات المنظمة والمشاركة فى أنشطتها ، فإن قرار القمة برفع التعليق لم يحدث أثره فورا . ذلك أن قرار القمة تطلب – كما ذكرنا – بعض الاجراءات والترتيبات للحصول على التزام الحكومة المصرية باحترام قرارات المنظمة . فقد ابلغ الملك الحسن رئيس القمة الرابعة تقرير لجنة الاتصال الى أعضاء المنظمة ، كما وجه على ضوءه الدعوة لمصر للمشاركة فى أنشطة المنظمة ، بالإضافة الى ايعازه لأمين عام المنظمة لاعتماد ممثل مصر لدى الأمانة ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لدى كافة الأجهزة والمنظمات والمؤسسات والمراكز المنبثقة عن المنظمة لتمكين مصر من المشاركة الفعلية فى أنشطتها ، وتمثل ذلك فى التعميم الذى وجهته الأمانة بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٤ لتلك المنظمات .

ويمكن التمييز – فى صدد الآثار التنظيمية لقرار القمة – بين ثلاث مجالات :

المجال الأول - وهو الأمانة العامة - وأجهزتها حيث بدأ فيها سريان القرار ، وهى التى نقلت آثاره الى المنظمات الأخرى ، ويتمثل أثر القرار فى الأمانة العامة فى قبول أوراق تعيين ممثل مصر فيها ورفع علم مصر بين أعلام بقية الأعضاء على مبناها ، وموافاة مصر بكافة المطبوعات الصادرة منها أو عن اجتماعات المنظمات الأخرى ، ودعوة مصر الى كافة الاجتماعات التى تدعو الأمانة الى عقدها فى مقرها ، حتى لو كانت هذه الاجتماعات تتعلق بأنشطة منظمات أخرى الا اذا طلبت هذه المنظمات صراحة من الأمانة اغفال مصر من كشوف الدعوات .

ويدخل فى نطاق الأمانة العامة عدد من المؤسسات والمراكز ، رغم ان لها ميزانيات وأوضاع مستقلة وهى : مركز تنمية التجارة فى الدار البيضاء ، ومراكز انقرة واسطنبول ودكا ، ولجنة التراث الإسلامى ، والمؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية .

وقد استأنفت مصر عضويتها بشكل تلقائى فى هذه المؤسسات والمراكز ضمن سريان قرار رفع التعليق فى الأمانة العامة .

المجال الثانى - مجموعة المنظمات المستقلة عن الأمانة العامة، لكنها نشأت فى نطاق المنظمة ونعنى بها - عند صدور قرار القمة - أربعة وهى منظمة اذاعات الدول الإسلامية ، وكالة الأنباء الإسلامية ، البنك الإسلامى للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع :

(1) بالنسبة لمنظمة اذاعات الدول الإسلامية ، فعلى اثر تلقيها تعميم الأمانة العامة للمنظمة ، أرسل أمينها العام الى الدول الأعضاء والى وزارة الاعلام المصرية ومندوب مصر الدائم

لدى المنظمة يخطرهم بدعوة مصر لاستئناف عضويتها ومساهمتها
في أنشطة المنظمة .

(ب) وأما وكالة الأنباء الإسلامية فقد وجهت دعوة من
خلال رسالة الأمين العام للوكالة الى مندوب مصر الدائم كي
تستأنف مصر عضويتها فيها مشيرا الى تعميم الأمانة العامة
 للمنظمة .

(ج) الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع :
كانت الغرفة قد امتنعت عن دعوة اتحاد الغرف التجارية المصرية
الى اجتماعاتها منذ تعليق عضوية مصر في مايو ١٩٧٩ . وخلال
اجتماعات الدورة الخامسة للجمعية العمومية للغرفة في جدة في
الفترة من ٧ - ١٢ نوفمبر ١٩٨٤ كان موضوع عضوية مصر على
جدول أعمالها . ولذلك اتخذت الجمعية قرارا في تلك الدورة
بإعادة مصر الى الغرفة بناء على قرار القمة الإسلامية الرابعة
بعد مناقشة الموضوع في الجمعية واعتراض ممثلى سوريا وليبيا
وايران واليمن الجنوبي .

ومن الواضح ان مسائل العضوية بشكل عام سواء كان
طلبها أو الانسحاب منها أو إنهاؤها (ويسرى على التعليق احكام
الإنهاء) وفقا لدستور الغرفة (المواد الرابعة والخامسة
والسادسة) يتخذ القرار فيها في اللجنة التنفيذية التى توصى
بما تراه للجمعية العمومية أو هى صاحبة القرار النهائى .

ومن الواضح أيضا ان تعليق عضوية مصر في الغرفة لم
يشر أى نص في دستورها خاصة المادة السادسة اذ كان
استجابة تلقائية لتعليق عضوية مصر في المنظمة وعلى أساس
ان العضوية في الغرفة لاتحادات غرف الدول الأعضاء في منظمة

المؤتمر الاسلامى ، ويتوقف على وقف عضوية احدى هذه الدول فى المنظمة وقف اتحاداتها عن الاشتراك فى نشاط الغرفة ، على الأرجح على أن يتم ذلك بقرار من الغرفة ذاتها . وتطبيقا للقواعد العامة للمنظمات الدولية لم تكن الغرفة ملزمة قانونا بالتجاوب مع قرار المنظمة بتعليق عضوية مصر . ولذلك كان قرار الجمعية العمومية الخاصة برفع التعليق قرارا اجرائيا لن تتطرق المناقشة فيه الى صلب الموضوعات التى ادت الى تعليق العضوية .

(د) البنك الاسلامى للتنمية : اتخذ مجلس محافظى البنك فى اجتماعه السنوى الرابع المنعقد فى جدة فى يومى ١١ و ١٢ مارس ١٩٨٠ (١) القرار رقم م م ٥ - ٥٠ . « بشأن تعليق عضوية جمهورية مصر العربية بالبنك » بناء على قرار وزراء خارجية الدول الاسلامية بتعليق عضوية مصر . وقد اشار القرار الى المادة ٢٩ من اتفاقية انشاء البنك التى تحدد سلطات مجلس المحافظين ومن بينها ايقاف العضوية (م ٣/٣٩) . ولم توضح الاتفاقية حالات ايقاف العضوية ولذلك نعتقد ان الاشارة اليها فى القرار هى من قبيل تأسيس سلطة المجلس فى اتخاذ القرارات بوصفه أعلى سلطة فى البنك . ومن الواضح أن تعليق العضوية على هذا النحو ليست بسبب انتهاك مصر لاتفاقية البنك وانما تجاوبا مع قرار تعليق العضوية على المستوى السياسى .

ثم أصدر مجلس المحافظين فى اجتماعه السنوى الخامس فى

(١) انظر موجز وقائع الاجتماع السنوى الرابع لمجلس المحافظين

الخرطوم بتاريخ ٣ مارس ١٩٨١ (٢) القرار رقم م م ٢ - ٤٠١ الذى « يبقى قرار تعليق عضوية جمهورية مصر العربية فى البنك الاسلامى للتنمية نافذا الى ان يلغى او يعدل بقرار من مجلس المحافظين » .

وقد تلقى البنك - ضمن غيره من المنظمات والمؤسسات والأجهزة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الاسلامى - تعميم الأمانة العامة للمنظمة بتاريخ ١٢ مارس ١٩٨٤ الذى يطلب اليه رفع تعليق عضوية مصر فيه . ولكن البنك ابلغ الأمانة العامة (كما ابلغ مندوب مصر الدائم فى المنظمة) ان البنك منظمة مستقلة وانه ينبغى لرفع التعليق صدور قرار من مجلس المحافظين الذى أصدر قرار التعليق . ولما كان مجلس المحافظين قد عقد اجتماعه السنوى لعام ١٩٨٤ فى جدة فى فبراير ، فقد كان يتعين الانتظار الى الاجتماع السنوى التاسع المقرر عقده فى دكا فى ٢ فبراير ١٩٨٥ .

ولنا على موقف البنك ثلاث ملاحظات :

الملاحظة الأولى - انه اذا كان من حق البنك ان يصدر قرار برفع التعليق مثلما قرر التعليق نفسه ، فانه لا يجوز ان تحرم مصر من استئناف عضويتها فيه عاما كاملا لمجرد اصدار قرار اجرائى ليس له علاقة بظروف التعليق او ظروف رفع التعليق ولذلك كان فى مقدور مجلس المديرين - لو توفرت الظروف السياسية الملائمة - الذى عقد اجتماعاته فى جدة فى يونيو ١٩٨٤ ان يحصل على تصويت المحافظين فى هذه المسألة دون حاجة الى

(٢) انظر موجز وقائع الاجتماع السنوى الخامس لمجلس المحافظين ،

دعوة المجلس لعقد اجتماع خاص ، أو الانتظار لحين عقد اجتماعه السنوى (٣) .

ومن هذا التفسير لسلطة مجلس المديرين التنفيذيين خلو سلطات المخولة له في الاتفاقية (٤) من النظر في مسائل العضوية ، اذ ان من سلطات هذا المجلس « اعداد ما يعرض على مجلس المحافظين » (٥) .

ومن المعلوم ان قرار مجلس المحافظين بتطبيق التعليق أو رفعه قرار تبعي وليس قرارا اصليا .

الملاحظة الثانية - واما القول بان البنك منظمة مستقلة عن منظمة المؤتمر الاسلامي ، فهو قول لا يستقيم مع موقف البنك في حالتى التعليق ورفع التعليق اذ ان البنك قد سارع في اول اجتماع لمجلس المحافظين الى التجاوب مع قرار التعليق علما بان اتفاقية انشائه لا تنص على التعليق وانما على ايقاف العضوية مؤقتا (٦) وهى عقوبة للعضو الذى لا يفى بالتزاماته قبل البنك . ومن الواضح ان قرار البنك بتعليق عضوية مصر لا يدخل فيها هذا الاطار ، وانما طبقت على مصر احكام انتهاء العضوية وهى - بصرف النظر عن ظروفها - تخرم من امتيازات العضوية ، ولذلك كان يتعين على البنك ان يسارع الى التجاوب مع قرار القمة برفع التعليق فى الوقت الذى ابدى فيه تجاوبا مع القرار الوزارى الخاص بالتعليق .

(٣) المادة ٣٠/٣ من اتفاقية انشاء البنك .

(٤) المادة ٣٢ من الاتفاقية .

(٥) المادة ١/٣٢ من الاتفاقية .

وأما الملاحظة الثالثة - فتتعلق بتفسير الأحكام الخاصة بحظر النشاط السياسي للبنك .

فإذا كان البنك قد علق عضوية مصر تجاوبا مع قرار سياسي دون أن يكون ملزما بذلك بحكم اتفاقية انشائه يكون بذلك قد انتهك أحكام اتفاقية الانشاء إذ تنص الاتفاقية (٧) على أنه « لا ينبغي (للبنك) ورئيسه ونائب الرئيس والمديرين التنفيذيين (. . . .) أن يتأثروا في قراراتهم بالصيغة السياسية للعضو المعنى بالقرار ويجب أن تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها هي التي تحكم قراراتهم ، وينبغي أن يكون تقدير هذه الاعتبارات بدون أي تحيز لتحقيق أهداف البنك وحسن قيامه بوظائفه » .

صحيح أن هذا النص قصد به تقييد سلطة البنك في صدد تقرير سياساته وعملياته وأنشطته (٨) ، وهو أمر مألوف في نطاق المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية وبشكل خاص البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي حيث ثار الجدل حول مدى التزامهما للقرارات السياسية الصادرة عن الأجهزة السياسية للأمم المتحدة (٩) .

(٦) المادة ٤٤ من اتفاقية انشاء البنك .

(٧) المادة ٢/٣٧ من الاتفاقية .

(٨) انظر في تفسير النص المشار اليه د. ماجد ابراهيم على ، البنك الاسلامي للتنمية ، دار النهضة العربية ١٩٨٢ ، ص ٢٨٦ - وما بعدها .

(٩) راجع تفصيل ذلك في رسالتنا « الجزاءات غير العسكرية في الامم المتحدة » رسالة غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٦ ، وانظر ايضا المرجع السابق ص ٢٨٨ - ٢٩٠ .

ولكننا نعتقد أن حظر النشاط السياسي للبنك لا يقتصر فقط على المعايير التي يسترشد بها في عملياته وإنما يمتد هذا الحظر أيضا إلى التأثير في قراراته وبصفة خاصة تلك المتعلقة بمسائل العضوية بشكل عام حتى يظل للبنك استقلاله وطابعه الدولي إلا إذا رأى البنك أن سياسات دولة معينة تعوقه عن تنفيذ أهدافه ووظائفه وتعرقل سياساته ، ومن ثم لا يعتبر مثل هذا القرار - من وجهة نظرنا - تدخلا من البنك في السياسات الخارجية للدول الأعضاء .

غير أنه تجب الإشارة من ناحية أخرى إلى أن تفسيرنا للأحكام الخاصة بحظر النشاط السياسي للبنك ، وما ترتب على هذا التفسير من نتائج يحكمه في حالة البنك أحكام الفصل السادس من الاتفاقية (١٠) .

ويبدو أنه لم يكن أمام مجلس المحافظين سوى تحديد التاريخ الذي توقفت فيه العضوية ، ولكن عدم إشارة قرارى مجلس المحافظين بشأن وقف عضوية مصر في البنك إلى هذه الأحكام قد يدفع إلى الاعتقاد بأن هذا النص لم يقصد به إلزام البنك باتخاذ موقف من الدولة المنتهية عضويتها في المنظمة ، بقدر ما قصد به تحديد الوضع القانونى لتلك الدولة في البنك رغم أن المادة ٥ من اتفاقية إنشاء البنك قد تضمنت تفصيلا لتسوية الحسابات عند انتهاء العضوية . ولذلك نعتقد أن التكييف الصحيح لوضع مصر في البنك خلال فترة وقف عضويتها هو أنها في حكم الدولة المنسحبة .

(١٠) المادة ٤٣/هـ من اتفاقية إنشاء البنك .

كما يبدو لنا انه اذا كان البنك قد قصد من الاشارة في قرار الوقف الى سلطات مجلس المحافظين (خاصة فيما يتعلق بوقف العضوية) ابراز الأساس القانوني لسلطة المجلس في إيقاف العضوية ، فان هذا الوقف يتحول الى انتهاء للعضوية تلقائيا بعد مرور عام من تاريخ الايقاف (١١) . ومؤدى هذا ان مصر قد انتهت عضويتها في البنك بناء على قرار الوقف المؤقت ، كما يجوز القول ان قرار الوقف الصادر من مجلس المحافظين قد اضيف على مصر صفة الدولة المنسحبة طالما انه قد صدر بعد انتهاء عضويتها في المؤتمر الاسلامي ، وهو الأقرب الى الصواب - على ما قدمنا - خاصة وان النص على وقف العضوية المؤقت قصد به ان يكون عقوبة للدولة العضو التي لا تفي بالتزاماتها .

ورغم عدم قانونية موقف البنك من رفض الاستجابة لقرار القمة برفع الوقف فلم تتمكن مصر من ممارسة عضويتها في البنك لعدة أشهر حتى انعقد في دكا في فبراير ١٩٨٥ الاجتماع السنوي التاسع لمجلس محافظي البنك وحيث كان المناخ السياسي مهياً لكي يصدر القرار رقم م م ١ - ٤٠٥ بشأن الغاء قرارى مجلس المحافظين رقم م م / ٥ - ٤٠٠ و م م / ٢ - ٤٠١ ودعوة جمهورية مصر العربية لاستئناف نشاطها في البنك الاسلامي للتنمية ، وجاء في هذا القرار « ان مجلس المحافظين ، وبعد الاطلاع على المادة ٢٩ من اتفاقية التأسيس ومع أخذ العلم بالقرار رقم ٤ / ١ - ١ س (ق ١٠) الصادر عن مؤتمر القمة الاسلامي الرابع المنعقد بالدار البيضاء بالملكة المغربية من ١٣ - ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ ، الموافق ١٦ - ١٩ يناير ١٩٨٤ م ،

(١١) المادة ٢/٣٣ من الاتفاقية .

بشأن رفع تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في منظمة المؤتمر الاسلامي والرسالة التي وجهها الملك الحسن الثاني ملك المغرب بوصفه رئيس مؤتمر القمة الاسلامي الرابع الى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي والذي يدعو فيها الى اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة جمهورية مصر العربية نشاطها في منظمة المؤتمر الاسلامي ومنشور المؤتمر الاسلامي رقم ١/٥٥ س/١ م - ٨٤ الذي دعا المؤسسات والهيئات والمراكز المنبثقة والمتفرعة عن منظمة المؤتمر الاسلامي الى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تمكين جمهورية مصر العربية من استعادة نشاطها :

يقرر :

١ - إلغاء قراري مجلس المحافظين رقم ٥/م - ٤٠٠ و ٢/م - ٤٠١ .

٢ - دعوة جمهورية مصر العربية لاستئناف نشاطها في البنك الاسلامي للتنمية من تاريخ هذا القرار (١٢) .

(١٢) انظر كتابنا « اصول التنظيم الاسلامي الدولي » ، مرجع سابق ،

ص ١٥٣ - ١٥٤ .

المبحث الثالث

مرحلة تحدى قرارات الوقف

(١٩٨٤ - ١٩٨٧)

لم يكن قرار القمة الاسلامية الرابعة عام ١٩٨٤ بانتهاء وقف عضوية مصر ولا قيام مصر باستئناف نشاطها في المنظمة وأجهزتها نهاية المطاف أو خاتمة هذا الفصل في تاريخ مصر المعاصر ، وإنما ظلت سوريا وليبيا وإيران وأحيانا الجزائر واليمن الجنوبي تتحدى عودة مصر الى المنظمة . فعندما انعقد مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي الخامس عشر في صنعاء في ديسمبر عام ١٩٨٤ والذي حضرته مصر لأول مرة منذ المؤتمر التاسع الذي انعقد في دكا عام ١٩٧٨ ، لم يكن الأمر قد استقر لمصر في المنظمة ولكن نغمة التحدى لعودتها لم تكن قد اشتدت ربما لأنها المناسبة الأولى بعد انتهاء الوقف أو لأن الأردن كان قد أعاد لتوه علاقاته الدبلوماسية المقطوعة مع مصر ، أو اكراما لليمن الشمالي الذي كان يستضيف المؤتمر .

غير انه عندما انعقد المؤتمر الوزاري السادس عشر في فاس بالمغرب في يناير ١٩٨٦ ظهر التحدى واضحا مرة أخرى لعودة مصر وتزعمت سوريا هذه الحملة وساندها ليبيا وإيران ، وكان سبب هذه الحملة ضد مصر واضحا وهو ظلال الحرب العراقية الإيرانية حيث ساندت مصر العراق بينما أبدت سوريا وليبيا إيران ، وكان هدف الحملة هو وقف عضوية مصر مرة أخرى . حيث أوضح الوفد السوري ان القمة الاسلامية الرابعة قد

قررت انهاء وقف عضوية مصر بشرط احترامها لميثاق المنظمة وقراراتها ، ولما كانت سوريا ترى ان سلوك مصر يثبت انها لم تحترم هذا التعهد فان قرار القمة المشروط يتطلب مراجعة بما ينطوي عليه ذلك من تقييم واضح لموقف مصر وما يؤدي الى وقف عضويتها مرة اخرى .

ولقد استمعت الوفود الى هذه الحجة ذاهلة صامتة ، ويبدو ان المغرب الذي يدرك جيدا ان فصول المأساة قد تمت على ارضه حيث تم وقف العضوية في مؤتمر فاس العاشر ١٩٧٩ ، وانهى الوقف في قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٤ - قد توحى مما يفضي اليه التحليل السوري فسعى الى حل لا يتضمن تحديا او دحضا لهذا التحليل ، وانما انتهى ببساطة بانه لو سلمنا بان قرار انهاء الوقف كان مشروطا باحترام مصر للميثاق والقرارات فان هذا القرار صدر عن القمة وهي وحدها التي تملك مراجعة قراراتها وتحديد مدى استيفاء مصر لهذا الشرط من عدمه . وهكذا كان موقف المؤتمر هو ان يوضع على جدول اعمال القمة الاسلامية الخامسة المقرر عقدها في الكويت في يناير ١٩٨٧ بند يتضمن هذا المعنى ، وانفض المؤتمر على وعد من هذه الدول باللقاء في الكويت .

وانعقدت القمة الاسلامية الخامسة في الكويت في اواخر يناير ١٩٨٧ في ظروف صعبة حيث قاطعت ايران المؤتمر وهددت بنسف مقره انتقاما من مساندة الكويت للعراق ضدها . ولكن المؤتمر كان فرصة للقاءات عديدة بين القادة المسلمين لتنقية الأجواء بينها وان لم تظهر نتائجها في الحال ، واتجه المؤتمر في ظل الظروف المتغيرة الى التركيز على مذابح المخيمات في لبنان ضد الفلسطينيين ومتابعة مناخ تنقية الأجواء العربية الذي بداته

القمة العربية في الدار البيضاء عام ١٩٨٥ والذي استأنفته قمة عمان في نوفمبر ١٩٨٧ ، حيث كان بداية تطبيع العلاقات العربية المصرية والذي ألغى عمليا قرارات المقاطعة العربية ضد مصر ، في منظمة المؤتمر الاسلامي ، وتلك المحاولات التي كانت تشتد انعكاسا لتوتر العلاقات العربية المصرية ، فلما اتجهت هذه العلاقات نحو التطبيع كان ذلك سببا ونتيجة سجلها المؤتمر الاسلامي في الكويت .

ومن ناحية اخرى شهد مؤتمر الكويت مواجهات حادة بين سوريا ومصر (١) ، كما ان قضية قرار القمة القاضي بانهاء عضوية مصر والذي اعتبرته سوريا قرارا مشروطا ، كانت بحاجة الى مناقشة وايضاح من الناحية القانونية .

وقد اتجه مؤتمر الكويت منذ البداية الى تشكيل لجنة صياغة تتولى التوصل الى صيغة موحدة لمشروعات القرارات في المسائل الخلافية وأبرزها القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط . وانضمت مصر الى هذه اللجنة مما أدى الى ابتعاد سوريا عنها ولذلك عرضت لجنة الصياغة على الجلسة الوزارية العامة مشروع قرار خلا لأول مرة من التعريض بمصر ، فأوضحت سوريا انه لا يجوز للمؤتمر ان يعتمد مشروع قرار حول الشرق الأوسط دون ان تشترك سوريا في صياغته ، وطالبت بأحد امرين: اما ان تعاد مناقشة القضية برمتها في الاجتماع الوزاري التمهيدي للقمة ، او يناقش الاجتماع نفسه مشروع القرار السوري بجانب مشروع القرار الذي توصلت اليه لجنة الصياغة .

(١) امب السفير عمرو موسى ، وزير الخارجية الحالي ، دورا بارزا في هذه المواجهات ، حيث كان يقوم بتمثيل مصر في هذه اللجنة واعداد مواقفها في المناقشات السياسية .

ولما رفض الاقتراح السوري الأول ، الذى كان هو نفس قرار القمة الاسلامية الثالثة لعام ١٩٨١ ، وهو يختلف كثيرا عن مشروع قرار لجنة الصياغة ، فقد طلب الوفد السوري من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامى ان تجيب على السؤال التالى :

هل يجوز لمؤتمر وزداء الخارجية أن يتخذ قرارا فى نفس الموضوع يخالف قرار قمة سابقة ؟

فأجاب المستشار القانونى للمنظمة (٢) بما يلى :

١ - لا يجوز من حيث المبدأ أن يتخذ المؤتمر الوزارى قرارا فى نفس الموضوع يناقض قرار قمة سابقة ، كما لا يستحسن ذلك .

٢ - ومع ذلك لابد من تحديد معنى التناقض وحدوده اخذا فى الاعتبار ان الوزراء يعبرون عن مواقف دولهم وان التحولات والعوامل المتغيرة قد تجعل من الحكمة اتخاذ قرار وزارى يختلف عن قرار القمة السابقة ، حيث لكل منطقه وظروفه .

٣ - انه لا يجوز المقارنة بين مؤتمر وزارى تحضيرى لقمة تبدأ بعد ساعات ، وبين قمة سابقة ، وهذا يقودنا للبحث فى القيمة القانونية لأعمال المؤتمرات الوزارية التى تسبق القمة ،

(٢) المستشار القانونى للمنظمة حينذاك هو كاتب هذه السطور ، وقد داخله حرج شديد لأن السؤال فى حقيقته صراع بين الموقفين المصرى والسورى ، وهو حريص على المحافظة على نزاهته وتجرده كموظف دولى دون الاضرار بطرفى القضية المطروحة .

فقراراتها توصيات للرؤساء ان أرادوا اقروها وأن شاءوا أغلقوها
واتخذوا قرارات مختلفة .

٤ - ولذلك فان الصحيح هو المقارنة بين قمة سابقة والقمة
الحالية ومع ذلك لا يجوز أن تكون أعمال القمم السابقة قيда
على القمم اللاحقة فكل قمة حرة فيما تراه وتقرره .

ولما وافقت القمة الخامسة على مشروع قرار المؤتمر
الوزارى التحضيرى حول الشرق الأوسط حاول الوفد السورى
ارفاق مشروع القرار السودانى ضمن جملة أعمال وقرارات
المؤتمر ، ولكن رأى ان ذلك يخالف ما استقر عليه عمل المنظمات
الدولية وهو ان قرار المؤتمر هو الذى يحظى بموافقة اغلبية
اعضائه ، ومعنى ارفاق المشروع السورى جنبا الى جنب مع
هذا القرار وضع المؤتمر فى كفة ودولة عضو واحدة
فى كفة اخرى .

الطبيعة القانونية لقرار القمة الرابعة بانهاء وقف عضوية مصر :

علقت العضوية فى المؤتمر الوزارى العاشر ١٩٧٩ ورفع
التعليق بقرار القمة الرابعة ١٩٨٤ . لكن سوريا وايران وليبيا
ترى ان قرار عودة مصر للمنظمة كان مشروطا باحترام مصر
لقرارات المنظمة وميثاقها . ولما كان ذلك لم يتحقق - فى
نظرهم - فان عضوية مصر حاليا غير مشروعة .

والمسألة على هذا النحو تثير تساؤلين هما :

١ - هل كان قرار العودة مشروطا ؟

٢ - اذا كانت الاجابة بالايجاب فينبغى على القمة أن تحدد
مدى استيفاء مصر للشروط . وتضيف هذه الدول ان الظروف
التي استوجبت صدور قرار التعليق لا تزال قائمة .

الرأى القانونى :

أولا - فكرة تعليق العودة بشروط :

١ - لا يجوز الاشتراط لتناقضه مع فكرة السيادة والطبيعة القانونية للمنظمات الدولية اذ هى مجرد هيئات بين دول inter-states وليست فوق الدول Supranational

٢ - ليس فى نص قرار العودة أى اشارة تحمل معنى الشرط .

٣ - صدور القرار بصيغته المعروفة كان يستهدف التوفيق بين الأغلبية المؤيدة والأقلية المعارضة او المترددة ، ولم يكن عمل اللجنة فى إطار القرار سوى تعبيرا عن هذه الصياغة حتى يكون مقبولا ، ولم تكن مهمة اللجنة اخذ تعهد على مصر بالتوبة عما اقترفه من آثام .

ثانيا - الطبيعة القانونية لقرار عودة مصر :

هذه النقطة تتطلب العودة الى قرار التعليق :

(١) كان قرار العودة تحقيقا لمطالب قانونية اكتنفت صدور قرار التعليق من حيث :

١ - صدر قرار التعليق عن مؤتمر وزارى ، ودون نص فى الميثاق . ونظرا لخطورة عقوبة التعليق ، فكان واجبا أن يصدر قرارها عن القمة ، مهما اتسع نطاق اختصاصات المؤتمر الوزارى .

(ب) صدر القرار دون أن تشترك فيه مصر . وطبقا للقواعد العامة تحرم الدولة موضوع الجزاء من التصويت على قرار الجزاء ، ولكن حقها ثابت فى الاشتراك فى المناقشة التى

تسبق القرار . ولما كان التعليق عقوبة ، فقد بدأت العقوبة في واقع الأمر قبل اتخاذ القرار في شأنها .

(ج) لم تؤكد القمة الثالثة ١٩٨١ القرار الوزاري بالتعليق لعام ١٩٧٩ ، ولا يمكن الاحتجاج في ذلك بان ادانة القمة الثالثة في قرارات مطولة لموقف مصر ، يرقى الى درجة الاقرار بقرار التعليق ، اذ تظل هذه القرارات في حدود التعبير عن الموقف السياسي للمنظمة وليس الموقف القانوني . كذلك لا يمكن تفسير سكوت الأعضاء على تعليق عضوية مصر طوال المدة من ١٩٧٩ - ١٩٨٤ على انه اقرار acquiescence بصحة القرار لأن السكوت يبنى على جهل بالحقائق ولم يتوفر فيه أهم الأركان اللازمة لانتاج آثار قانونية وهو انصراف النية الى ترتيب آثار قانونية صحيحة على أساس صحيح ، وهو ما يسمى بالركن المعنوي في التصرف القانوني . والدليل على غياب هذا الركن الحيوي وقوع الاعتقاد الواهم لدى الكثيرين بان القمة الثالثة عززت القرار الوزاري لعام ١٩٧٩ .

(د) صدور قرار التعليق اكتنفه عيب واضح حيث طفت دكتاتورية الأقلية المناهضة لمصر في ظروف محمومة على الأكثرية التي اعتصمت بالصمت لقصور في الادراك ، او جزعا من الارهاب والتنكيل الاعلامي بها .

(هـ) لم يصدر القرار بتوافق الآراء لأن بعض الدول عارضته ، كما لم يصدر بالتصويت ، ولذلك كان معيبا من الناحية الاجرائية .

٢ - كان قرار العود تصحيحا لوضع سياسي أحدثه قرار التعليق من حيث :

(١) الاعتراف خلال مؤتمر القمة الرابعة بسلامة توجهات الحكومة المصرية .

(ب) الاعتراف بثقل مصر والاضرار التي اصابته العمل الاسلامي المشترك من جراء قرار التعليق وابعاد مصر ، وان كان قرار التعليق لم يؤثر على علاقات مصر الثنائية المزدهرة ووزنها الاسلامي .

(ج) الاعتراف بان قرار التعليق خلق تناقضا حقيقيا بين شطر من المجموعة العربية والمجموعة الاسلامية غير العربية التي رأت في قرار التعليق انتهاكا صارخا لحقوقها في تقدير مصالحها دون أن تكون الصراعات العربية هي الموجه الأكبر لاهتمامات المنظمة الاسلامية ، وكأنها امتداد للجامعة العربية ، كما ان هذا القرار مكن من انفخون في التناقض المصطنع بين العروبة والاسلام . وتنضج هذه الحقيقة اذا علمنا ان عامل التضامن الافريقي مثلا صار يطفئ على عامل التضامن الاسلامي القائم على أسس ومصالح تخص الدول العربية .

٣ - لما كان قرار العودة بمثابة اعتذار لمصر ، ويشكل موقفا تلقائيا من القمة الرابعة لم تطلبه مصر ولم تسغ رسميا اليه ، ولما كان انشاء اللجنة الثلاثية حول استطلاع رأي الحكومة في قرارات المنظمة وميثاقها جاء لاعتبارات سياسية قصد بها توازن القرار وقبوله من الكافة رغم تحفظ دول ثلاثة ، فان منطوق القرار في فقرته الأولى « رفع تعليق العضوية » يخلق اثرا فوريا برفع التعليق ، وان كانت ممارسة حقوق العضوية قد استغرقت بعض الوقت بين صدور القرار وتنفيذه لأسباب اجرائية . ولذلك لا تشير الأعمال التحضيرية لقرار القمة الرابعة بأية حال

الى انه كان قرارا مشروطا . كما ليس بقرار اللجنة الثلاثية
اشارة الى معنى الاشتراط .

وعلى ضوء ذلك ، اتضح ان أساس رفع التعليق هو قرار
القمة الرابعة وهو قرار ذو اثر فوري تماما كقرار التعليق (الذى
بدأ اثره قبل صدوره) وليس عمل اللجنة وقرار رئيس القمة
الرابعة وتكليفه للأمين العام للمنظمة بتمكين مصر من ممارسة
حقوق العضوية ، الا من قبيل اجراءات تنفيذ قرار القمة .
ويجب الا يختلط لدينا القرار الاصلى واجراءات تنفيذه .

الخلاصة :

قرار عودة مصر فى القمة الرابعة ليس مشروطا بأية شروط،
ولا يجوز للدول الأعضاء فى المنظمة على أى مستوى (وزارى
أو قمة) أن تنصب نفسها حكما على تصرفات دولة أخرى ،
لأن ذلك يخل بحق السيادة ومبدأ المساواة فى السيادة . وهى
مبادئ ثابتة فى الميثاق . ولذلك لم تقبل مصر أصلا طرح الموضوع
لعدم وجاهته قانونيا لخطورته سياسيا .

المبحث الرابع

مصر ودور الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى

فى تعيين الأمناء المساعدين

رشحت مصر أحد دبلوماسيها لشغل منصب الأمين العام
المساعد مرتين عام ٨٥ ، ١٩٨٩ .

١ - الترشيح عام ١٩٨٥ :

انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الخامس عشر
فى صنعاء فى النصف الثانى من ديسمبر ١٩٨٤ ، وضمن بنود
جدول أعماله انتخاب أمين عام جديد وثلاثة أمناء مساعدين
لشغور هذه المناصب الأربعة فى وقت واحد . وقد اختار المؤتمر
السيد/ شريف الدين بيرزادة من باكستان لمنصب الأمين العام
الخامس للمنظمة (١) ، ولكنه قرر « تأجيل تعيين الأمناء المساعدين
لمدة لا تتجاوز شهرين ليتيح للأمين العام الجديد الالتقاء
بالمرشحين والقيام بمزيد من المشاورات من أجل التوصل الى
اتفاق فى الآراء فى هذا الشأن . وأوصى بعقد اجتماع للمندوبين
الدائمين للدول الأعضاء بمقر الأمانة بجدة ، فى الوقت المناسب

(١) تناوب على هذا المنصب على التوالى الشخصيات الآتية :

تنكو هيد الرحمن (ماليزيا) ، حسن التهامى (مصر) ، كريم جاى (السنغال) ،
الحبيب الشطى (تونس) ، شريف الدين بيرزادة (باكستان) ، حامد الجاببد
(النيجر) الحالى .

للحصول على اعتماد المؤتمر لهذه التعيينات (٢) . وقد انعقد المؤتمر المشار اليه يوم ٢٣ فبراير ١٩٨٥ لهذا الغرض .

وكان واضحا ان المجموعتين العربية والآسيوية لم تتمكننا من تقديم مرشح واحد (٣) ، يقدمه الأمين العام في قائمته ، بينما كانت المجموعة الافريقية قد اختارت عن طريق القرعة مرشحها (٤) خلال مؤتمر صنعاء ، ولذلك قدم الأمين العام قائمة تضم المرشح الافريقي ، الى جانب مرشحين عن المجموعتين العربية والآسيوية ، وهما من موريتانيا وماليزيا .

ونظرا لتحدى المندوب الليبي ورفضه لقائمة الأمين العام ومطالبة بعض المندوبين اجراء الاقتراع السري على تلك القائمة ، وهو ما ينطوي على أية حال على عدم التسليم باختيار الأمين العام ، كما ينطوي على الرغبة في التثبت من خلال هذا الاقتراع من صحة هذا الاختيار ، فقد ثار التساؤل حول دور الأمين العام في عملية اختيار الأمناء المساعدين ، وبات من الملح أن يصير الأمر الى تفسير أحكام الميثاق ولوائح المنظمة في هذا الشأن ، لأول مرة . ثم كان الأمين العام نفسه هو الذي تصدى لتقديم تفسير لهذه الأحكام . لذلك بدا من الأهمية دراسة هاتين النقطتين ، وهما مدى سلطة الأمين العام في تفسير أحكام ميثاق المنظمة في

(٢) انظر البند ٢٦ من بيان صنعاء الختامي ، ص ١٠ .

(٣) تقدم في المجموعة العربية خمسة مرشحين من مصر والسودان والعراق وموريتانيا وليبيا . أما المجموعة الآسيوية فقد تنافس فيها مرشحان من ماليزيا وتركيا . وقد جرت مشاورات داخل المجموعتين ومعهما للخروج بمرشح واحد دون جدوى .

(٤) أجرت المجموعة الافريقية خلال مؤتمر صنعاء قرعة أسفرت عن فوز مرشح فينيا بيساو .

حال الخلاف أو المنازعة في سلوك ينطوى على تفسير معين ،
كما أسلفنا .

ومما يجعل تقديم التكييف الملائم في هذين الموضوعين أمرا
في متناول التحليل ، يحسن أن يكون منهجنا في تناول الموضوعين ،
منطلقا من لقاء الضوء على فلسفة المنظمة نفسها بصدد وظيفة
الأمين العام ، من خلال دراسة الأعمال التحضيرية ، حتى لا تكون
الدراسة النصية للأحكام القانونية أكثر جدوى في الانحاطة بجوانب
موضوعنا .

اولا - مركز الأمين العام وسلطاته في الأعمال التحضيرية :

عندما انعقد مؤتمر الرباط للقمة الإسلامية الأولى يوم
٢٥ سبتمبر ١٩٦٩ لبحث الرد الإسلامي على جريمة احراق
المسجد الأقصى في ٢١ اغسطس ١٩٦٩ (٥) ، قرر ذلك المؤتمر (٦)
« بحث موضوع اقامة امانة دائمة يكون من جملة واجباتها الاتصال
مع الحكومات الممثلة في المؤتمر والتنسيق بين اعمالها » .

وفي مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول في جدة
(فبراير - مارس ١٩٧٠) تقرر (٧) انشاء امانة يرأسها أمين
عام ، بمقرها جدة الى أن تتحرر القدس ، لتكون حلقة اتصال
بين الدول الأعضاء ، ولتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر .

(٥) انظر في ظروف انعقاد المؤتمر ايضاحات الملك الحسن في قمة
الدار البيضاء الرابعة يناير ١٩٨٤ ، المحاضر الحرفية .

(٦) انظر اعلان الرباط في بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء
الخارجية ٦٦ - ١٩٨١ ، ص ٧ .

(٧) البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الأول ، المرجع السابق ، ص ١١ .

وخلال المؤتمر الثانى لوزراء الخارجية فى كراتشى فى ديسمبر ١٩٧٠ عين السيد تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا الأسبق اول امين عام للمنظمة ، كما قرر المؤتمر تنظيم أنشطة الأمانة وتمويلها . واذ اتفق فى مؤتمر عقد فى جدة من ٢١ - ٣٣ يونيو ١٩٧١ على الخطوط الأساسية لمشروع ميثاق المنظمة ، فقد وافق مؤتمر جدة الثالث لوزراء الخارجية (فبراير - مارس ١٩٧٢) على ذلك المشروع بعد مناقشة مفصلة له .

والواقع أن تعيين رئيس وزراء ماليزيا أمينا عاما للمنظمة قبل تحديد وضع الأمين العام فى الميثاق كان احد الأسباب التى دفعت الى الاعلاء من مركزه الأمر الذى اتضح بصدده دوره فى تعيين الأمناء المساعدين . كما كان لهذا السبب اثر فى توسيع سلطات الأمين العام ، بل طالب البعض بأن يكون تعيينه من قبل مؤتمر القمة الاسلامى اجلالا لقدره (٨) ، وتقديرا لخط الأمانة العامة وأهميتها فى عمل المنظمة وأدائها (٩) . كذلك كان لهذا السبب ظلال واضحة على المناقشات حول تحديد دور الأمين العام فى تعيين الأمناء المساعدين كما سنرى .

ويتضح دور الأمانة العامة ، أيضا فى صدد العلاقة بينها وبين المنظمات والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة ، حيث كان الاتجاه واضحا نحو ربط هذه المنظمات بها بأوثق روابط (١٠) .

(٨) انظر وجهة نظر المندوب المصرى خلال مناقشة المادة الخامسة من مشروع الميثاق ، المضابط الحرفية لمؤتمر جدة الوزارى الثالث ، النسخة الفرنسية .

(٩) وجهة نظر تونس فى المرجع السابق ، فى نفس الخصوص .
(١٠) راجع فى ذلك دراستنا حول العلاقة بين المنظمة والمؤسسات والمنظمات المتفرمة منها .

ولقد كان للجامعة العربية تجربة مماثلة حيث عين أول أمين عام لها وهو السيد/ عبد الرحمن عزام في أحد ملاحق الميثاق . ونظرا لمكانة الأمين العام الشخصية ودوره في فصول التاريخ العربي المعاصر السابق على قيام الجامعة ، فقد تأثر واضعو الأحكام الخاصة بالأمين العام بهذه الظروف (١١) .

ولذلك لم يكن غريبا أن يتماثل أثر هذه الظروف ، مع الوضع الذي نحن بصددده ، على دور الأمين العام في تعيين الأمناء المساعدين .

أما الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، فوضعهما يختلف إلى أبعد الحدود إذ يكون دور الأمين العام في الأمم المتحدة هامشيا بجوار مجلس الأمن والجمعية العامة حيث يكمن الثقل السياسي الرئيسى للمنظمة العالمية ، وإن كان ذلك لم يحجر على ما قد توفره شخصية الأمين العام والظروف الدولية من فرص للقيام بأدوار بارزة على المسرح الدولي فاق أحيانا أدوار الأجهزة السياسية وأثر بشدة على أعمالها (١٢) . وهذا هو السبب الذي يجعل معركة الترشيح لمنصب الأمين العام من القضايا الكبرى في المنظمة (١٣) .

(١١) انظر الملحق الخامس بتعيين السيد/ عبد الرحمن عزام ، حيث يشير إلى أن مجلس الجامعة يحدد بعد انتهاء مدته ، وهي عامان ، نظام الأمانة العامة للمستقبل .

(١٢) مثال ذلك دور داج همرشولد خاصة في أزمة الكونغو عام ١٩٦٠/١٩٦١ .

(١٣) على سبيل المثال المعركة الطاحنة بين مرشح تنزانيا السيد سالم أحمد سالم ومرشح بيرو السيد ديكيوار عام ١٩٨٦ .

أما في منظمة الوحدة الإفريقية ، فقد كان واضحا لدى واضعي ميثاقها أن ينحصر دور الأمين العام في المسائل الإدارية وأن يتقلص بشكل ظاهر ، ولذلك درجت الإشارة في الميثاق الى التأكيد على الصفة الإدارية للأمين العام كلما ورد ذكره (١٤) ، وأن كانت الانجازات السياسية والدبلوماسية للأمين العام تتوقف على مهارته ودوره أكثر من نصوص الميثاق .

ثانيا - دور الأمين العام في تعيين الأمناء المساعدين :

تنص المادة الخامسة فقرة (هـ) من الميثاق على ما يلي :

١ - يعين المؤتمر الأمين العام .

٢ - يقوم المؤتمر بتعيين الأمناء المساعدين . بناء على ترشيح الأمين العام .

٣ - يراعى الأمين العام في ترشيحه للأمناء المساعدين توفر الكفاءة والنزاهة والايمان بأهداف الميثاق والتوزيع الجغرافي العادل .

والواقع وأن هذه الأحكام المتعلقة بدور الأمين العام في تعيين الأمناء المساعدين قد استغرق العمل فيها وقتا طويلا ، اذ استغرقت جزءا كبيرا من عمل اللجنة المكلفة باعداد مشروع الميثاق في يونيو ١٩٧١ ، كما ارهقت لجنة خاصة كلفت خلال انعقاد مؤتمر جدة الوزاري الثالث بدراسة هذه المسألة ،

(١٤) انظر على سبيل المثال المواد ١٦ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .

وانظر أيضا دراسة شيقة لدور الأمين العام للمنظمة الإفريقية لحمد البيجاوى ، في الحولية الفرنسية للقانون الدولي عام ١٩٨١ .

ثم كان النقاش حولها الذي اتسم بجدل انفق فيه المؤتمر المذكور معظم وقته الذي خصصه للنظر في مشروع الميثاق وقراره .

ذلك أن الجدل قد استعر بين فريقين متصارعين ، احتواهما في النهاية تيار أوسع التقت عنده خطوط الصياغة وهذه الفرق الثلاث :

الفريق الأول :

يرى أن يسند للأمين العام « حق » تعيين الأمناء المساعدين واستند هذا الفريق في ذلك الى الحجج التالية :

(١) أن الأمين العام قد حاز ثقة المؤتمر ، ويجب أن تمتد هذه الثقة الى تصرفات الأمين العام ، ومنها اختياره للأمناء المساعدين .

(ب) أن الأمين العام هو المسئول الأخير عن عمل الأمانة ، ومن الانصاف أن يختار مساعديه حتى يتحقق الانسجام داخل الأمانة العامة بما ينعكس على المنظمة وأدائها .

(ج) أن الأمين العام هو الذي يوزع الأعباء داخل الأمانة وليس الأمناء المساعدين ، وله حق تعيين طائفة من كبار موظفي الأمانة الآخرين وفصلهم ، وهذا الاعتبار هو الذي اقتضى تخصيص وضع مستقل لهم بخلاف بقية موظفي الأمانة . ولكن هذا الفريق لم يمانع في أن ترد على سلطة الأمين العام في هذا التعيين تلك القيود المشار إليها مثل مراعاة التوزيع الجغرافي العادل ، وأن يختار المساعدين من بين مرشحي الدول ، وأن يتوفر فيمن يختاره لهذا المنصب الكفاية والنزاهة والایمان بأهداف الميثاق ورسالة المنظمة .

وأشار بعض هذا الفريق (١٥) الى أن الأمين العام يتم انتخابه بمعرفة مؤتمر وزراء الخارجية ، بينما يقوم الأمين العام بتعيين مساعديه . ومؤدى ذلك أن يكون هناك فرق جوهري في طبيعة منصب الأمين العام ومنصب الأمين المساعد ، حيث يكون الأول مسئولاً أمام مؤتمر وزراء الخارجية ، بينما يكون الأمين المساعد مسئولاً أمام الأمين العام .

أما الفريق الثانى (١٦) : فهو على العكس ، يرى أن منصب كل من الأمين العام والأمناء المساعدين له طبيعة واحدة ، وأن يختلف في الدرجة ، ولذلك يجب أن يتم اختيارهم جميعاً بنفس الطريقة بمعرفة مؤتمر وزراء الخارجية ، ويكونون مسئولين أمامه ، وهو الذى يقرر كل شيء بشأنهم على الا يؤثر ذلك على حق الأمين العام في تنظيم العمل بين مساعديه في الأمانة العامة على غرار ما هو معمول به في الأمم المتحدة ، وفي منظمة الوحدة الأفريقية (١٧) .

وأما الفريق الثالث : فهو الذى تبني النظرية التوفيقية التى سادت في النهاية . وهذه النظرية لا تجعل تعيين الأمناء

(١٥) يضم هذا الفريق أساساً الأمين العام آنذاك السيد/ تنكو عبد الرحمن ، وغينيا في البداية ، وإلى حد ما تونس . انظر في ذلك المحاضر الحرفية لمؤتمر جدة ١٩٧٢ ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٦ (النسخة الفرنسية) .

(١٦) هذا الفريق أوسع قبولاً من سابقه ، ويضم أساساً موريتانيا وسيراليون والجزائر والسودان وإلى حد ما مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة . ويبدو أن هذا الفريق ، ومعظمهم من الدول الأفريقية متأثر بالنظرية الأفريقية بشأن سلطات الأمين العام . المرجع السابق ، ص ٢٨٦ وما بعدها .

(١٧) راجع المادة ١٧ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية حيث يعين مؤتمر رؤساء الأمين العام والمساعدين .

المساعدين حكرا على الأمين العام وحده بوصفها إحدى سلطاته كما ذهب الفريق الأول ، كما نبذت منطق الفريق الثانى الذى يجعل هذا التعيين من صلاحيات المؤتمر وحده ، بحيث يستوى فى ذلك الأمين العام والأمناء المساعدین . ولذلك تذهب النظرية التوفيقية الى أن مهمة تعيين الأمناء المساعدین عمل يشترك فيه كل من الأمين العام ، ومؤتمر وزراء الخارجية . وهذه المهمة المشتركة كآى عمل مشترك يكتنفها الغموض حول توزيع السلطة بين الطرفين فى هذه المهمة ولذلك حرص انصار هذه النظرية على محاولة وضع الضوابط اللازمة لتجنب مصاعب التطبيق .

(١) فمن ناحية أقر هذا الفريق حق الأمين العام أن يختار العدد اللازم من الأمناء المساعدین فى قائمة ، ويراعى عند الاختيار الضوابط التالية :

١ - أن يتم اختيار من يراه من بين الاسماء التى ترشحها دولها للمنصب ، أى لا يختار أحدا من عنده هو ، ويمكن أن تشمل قائمة الأمين العام عددا أكبر من المناصب الشاغرة ، اذا تعدد المتنافسون على المناصب الشاغرة وما يقوم به الأمين العام هو الاقتراح أو الترشيح . والحق أن الاتجاه الذى ظهر بوضوح فى الأعمال التحضيرية لهذه النقطة والذى عبرت عنه معظم الدول منها مصر والامارات والسودان وغيرها ، يتطلب من الأمين العام أن يقوم بتصفية بين المرشحين لكى تشمل قائمته من تتوفر فيه الشروط المختلفة للمنصب حتى لو قدم للمنصب الواحد أكثر من مرشح ممن يتمتعون بالمواصفات المطلوبة .

٢ - أن يستيقن من خلال مشاوراته مع الأعضاء أن مرشحيه أوفر حظا من غيرهم بالقبول العام .

٣ - أن يراعى مبدأ التوزيع الجغرافى العادل .

٤ - أن يكون المرشحون في قائمته هم أكثر المتقدمين كفاءة ونزاهة وإيماناً بأهداف الميثاق .

(ب) ومن ناحية أخرى يعرض الأمين العام قائمته هذه على مؤتمر وزراء الخارجية ، أو من يمثلونهم ، لكي يقوم المؤتمر باختيار العدد المطلوب من الأمناء المساعدين من بين مرشحي الأمين العام . ويتم هذا الاختيار بواسطة الاقتراع السري في جلسة مغلقة ، وبأغلبية الثلثين ويراعى ذلك عند تجديد مدة خدمة هؤلاء الأمناء المساعدين ، أو عند إعفائهم من مناصبهم (١٨) .

ولا يجوز - في نظرنا - التعويل على التمييز الجامد بين مصطلح « يعين » وينتخب ، إذ أن اصطلاح « يعين » الذي يجرى على كل من الأمين العام ، والأمناء المساعدين يتم بالاقتراع السري . فإذا كان من حق الأمين العام أن « يرشح » أو يقترح أسماء الأمناء المساعدين ، فمن سلطة المؤتمر أن يعين من بينهم من يرى . ويبدو أن النية واضحة - في ضوء الأعمال التحضيرية والميثاق ولائحة الإجراءات إلى أن يظل اختيار المؤتمر قاصراً على الأسماء الواردة في قائمة الأمين العام . ويتفرع على ذلك أن اختيار المؤتمر لبعض المرشحين دون غيرهم ممن اقترحهم الأمين العام أمر طبيعي ، وأنه من المستبعد أن يشغل كافة مرشحي الأمين العام في الحصول على النصاب القانوني اللازم للفوز ، كما لا يبدو من السائغ أن نفترض أن المؤتمر يمكن أن يطعن في سلامة اختيار

(١٨) المادة ٢/١٨ من قواعد الإجراءات . والمقصود بأغلبية الثلثين اللازمة في اختيار الأمين والمساعدين ، هي أغلبية ثلثي الدول الأعضاء جميعاً ، وليس فقط أغلبية الحاضرين ، لأن تلك الأخيرة هي النصاب القانوني المطلوب لصحة انعقاد المؤتمر . (انظر الفقرتين ٣ ، ٤ من المادة الخامسة من الميثاق) .

الأمين العام ، ويختار المؤتمر بنفسه ممن استبعدهم الأمين العام ،
والا أدى ذلك الى انتفاء الحكمة من الصيغة ، التي تكفل التعاون
والتنسيق بين الأمين العام والمؤتمر في اختيار الأمناء المساعدين .

وواقع الأمر ان التقليد في منظمة المؤتمر الاسلامي قد
اثبت ان توزيع مهمة تعيين الأمناء المساعدين بين الأمين العام
والمؤتمر قضية نظرية ، فقد استقر الأمر ان المؤتمر « يوافق »
تلقائيا ودون حاجة الى اجراء الاقتراع السري على المرشحين
الذين يقدمهم الأمين العام (١٩) ، وبذلك يصبح من غير الضروري
ان تشمل قائمة الأمين العام عددا يفوق عدد المناصب الشاغرة ،
كما يصبح من غير الضروري أيضا ان يقترح المؤتمر على قائمة
الأمين العام ، ويتم ترتيب هذا الموضوع من خلال اتصالات
الأمين العام قبل انعقاد المؤتمر حيث تقدم المجموعات الثلاثة
المرشحين المطلوبين .

ورغم الاختلاف في الصياغة بين ميثاق منظمة المؤتمر
الاسلامي ، وميثاق الجامعة العربية ، فان دور الأمين العام في
المنظمتين ، يتشابه من الوجهة العملية - في صدد تعيين الأمناء
المساعدين وان بدا دور أمين الجامعة اقوى فينص ميثاق
الجامعة (٢٠) على ان « الأمين العام يعين - بموافقة مجلس
الجامعة - الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة »

(١٩) انظر على سبيل المثال البند ٥٩ من البيان الختامي لمؤتمر وزراء
الخارجية السابع (اسطنبول ، مايو ١٩٧٦) في بيانات وقرارات مؤتمرات
القمة ووزراء الخارجية ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ . وانظر أيضا البند ٤٨
من البيان الختامي للمؤتمر الحادي عشر في اسلام اباد ، مايو ١٩٨٠ في نفس
المرجع ، ص ٥٤٠ .

(٢٠) المادة ١٢ .

وليس في الأعمال التحضيرية ، ولا لوائح الأمانة العامة ما يشير الى طريق حصول الأمين العام على هذه الموافقة ، ولكن لوائح الجامعة تجعل الأمين العام الشخصية المحورية للأمانة في داخل الجامعة وفي الخارج ، وهو المسئول عن أعمال الجامعة وحده . أمام مجلس الجامعة (٢١) ، وإذا كان العمل قد جرى في منظمة المؤتمر الإسلامي على أن يتم التفاهم مسبقا على القائمة التي يقدمها الأمين العام ، فيتم اقرارها في مؤتمر وزراء الخارجية بتوافق الآراء دون ضرورة للاقتراع عليها ، فان انتفاء مثل هذا التفاهم واختلاف الرأي داخل المجموعات الاقليمية حول مرشح واحد يجعل من الصعب سياسيا وقانونيا - على الأمين العام أن يختار من يقدر هو انه أوسع من غيره قبولا - بأي معيار بين مرشحي المجموعة الواحدة ، بل يعد عمله هذا تدخلا في شئون المجموعات الاقليمية ليس له سند في القانون ، ولا هو مستحب من الوجهة السياسية ويكون الحل في هذه الحالة هو أرجاع الشيء الى أصله وتطبيق حرفية الأحكام القانونية السالف شرحها في صدد هذه المسألة .

ولما كانت المجموعتان العربية والآسيوية قد اظهرتا تشتا واضحا حول المرشحين فيهما رغم جهود المجموعتين للاتفاق على مرشح واحد ، فقد كان اجدر بالأمين العام أن يعمد الى تطبيق الميثاق ولائحة الاجراءات في ضوء الأعمال التحضيرية التي المحنا اليها ، ويصير بذلك اقدامه على تقديم قائمة بمرشحين من وحي تقديره الشخصي خطأ سياسيا وقانونيا ظاهرا .

(٢١) انظر المادتين ١ ، ٣ من النظام الداخلي للأمانة العامة ، وكذلك المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٣ من النظام الداخلي لمجلس الجامعة . وانظر ايضا محمد عبد الوهاب الساكت ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ٧٣/٧٤ .

ثالثاً - مدى سلطة الأمين العام للمنظمة في تفسير أحكام الميثاق :

إذا جاز القول أن سلوك الأمين العام في تقديم مرشح يعينه من اختياره هو لكل من المجموعتين العربية والآسيوية يعد تجاوزاً لسلطاته في حدود تعيين الأمناء المساعدين حسبما رسم ميثاق المنظمة ، فإن قيام الأمين العام بتقديم تفسير لأحكام الميثاق حول سلطته في هذا الشأن يثير التساؤل حول الأساس القانوني لحقه في التفسير . ذلك أن المنازعة في مسلكه قد أبرزت وجود خلاف حول تفسير بعض أحكام الميثاق ، فما هو الاجراء القانوني في حال نشوب الخلاف ، وما هو الجهاز المخول بالبت في تلك الحالة ؟

أتى ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي بحل غامض لهذه المسألة إذ ينص (٢٢) على أن « أي خلاف قد ينجم بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ أية مادة من مواد هذا الميثاق يسوى ودياً وفي جميع الحالات عن طريق المشاورات أو المفاوضات أو التوفيق أو التحكيم » . والغريب أن هذا النص الغامض لم يشر أي نقاش في الأعمال التحضيرية مما ابقى على غموضه . والراجح أن الخلاف في التفسير أو التطبيق أو التنفيذ يقصد به ذلك الخلاف الذي قد يثور بين الدول الأعضاء ، أو بين الأعضاء والمنظمة ذاتها وبذلك ينطبق هذا النص على الخلاف الذي نشأ بين الأمين العام وبعض الدول الأعضاء حول طريقة تعيين الأمناء المساعدين .

والوضع في منظمة الوحدة الافريقية أكثر وضوحاً منه في

(٢٢) انظر المادة ١٢ من الميثاق .

منظمة المؤتمر الاسلامي ، اذ ينص الميثاق الافريقي (٢٣) على ان
يفصل في أية مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق بأغلبية
ثلثي أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، أما ميثاق
الجامعة العربية ولوائحها فقد خلت تماما من أى نص في هذا
الشان ، ويتضح مما تقدم انه ليس للأمين العام لمنظمة المؤتمر
الاسلامي دور محدود في صدد تفسير الخلاف حول الميثاق ،
غير انه يمكن تفهم قيامه بهذا التفسير الذي يظل غير ملزم ، تطبيقا
للقواعد العامة للمنظمات الدولية ، طالما تعلق الأمر بالأمانة
العامة كجهاز من أجهزة المنظمة ، وقد استقرت هذه القواعد
بوجه خاص عند اعداد ميثاق الأمم المتحدة ، وفيما جرى عليه
عمل الأمانة العامة لمنظمة العمل الدولية ، أما النقطة الثانية
فهى أساس التفسير الذي قدمه الأمين العام الذى أكد بموجبه
حقه في تقديم قائمة من اعدادته هو وبعد اجراء المشاورات اللازمة
فقد استند الأمين العام الى نص الميثاق ولوائح الاجراءات ،
وما جرى عليه العمل في المنظمة ، وهذه المصادر في استقرار
التكييف القانوني لسلطته لا غبار عليها ، وانما يثور الشك حول
سلامتها اذا قررنا ان ذلك كله رهن بنجاح الأمين العام في
تقديم شخصيات لا خلاف حواها في مجموعاتها أما وقد استحكم
الشقاق ، وتوزع التأييد بين مرشحي المجموعة العربية الخمسة ،
فان اغفال الأعمال التحضيرية في هذه الحالة ، وهى الحاسمة
حيث عجز النص ولوائح الاجراءات عن تقديم المعنى الواضح
الصريح ، يصبح منهجا معيبا في التفسير أدى الى نتائج معيبة .

(٢٣) انظر المادة ٢٧ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وكانت النية
تجه في البداية الى ان تقوم محكمة العدل الدولية بهذه المهمة . انظر
في ذلك :

T. Elias, The Charter of the O.A.U. AJIL 59 (1965), P. 67.

ونخلص مما تقدم الى أن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى
قد ارتكب خطئين :

الأول - خطأ فى تطبيق القانون على النحو الموضح فى البند
هـ/٢ من المادة الخامسة اذ انفرد - دون المؤتمر - بسلطة
« تعيين » المساعدين ، وهو تجاوز واضح للسلطة .

والثانى - خطأ فى تفسير القانون على النحو الموضح فى
« ثالثا » ، اذا ترخصنا فى صدد التسليم جدلا بحق الأمين العام
فى تفسير بعض احكام الميثاق .

٢ - الترشيح عام ١٩٨٩ :

تولى الأمين العام الجديد وهو السيد حامد الجبابد من
النيجر منصبه فى اول يناير ١٩٨٩ فى وقت انتهت فيه ولاية الأمناء
المساعدين الأربعة فى وقت واحد . وطلب الأمين العام من
المندوبين الدائمين سفراء الدول الأعضاء لدى السعودية مساعدته
فى الاختيار - بين المرشحين من كل من مصر ، السعودية ، فلسطين ،
بنجلاديش ، جمبيا فاخترأوا مرشحي السعودية وفلسطين عن
المجموعة العربية ، ومرشح بنجلاديش عن المجموعة الآسيوية ،
ومرشح جامبيا عن المجموعة الافريقية ، وبذلك استبعد المرشح
المصرى للمرة الثانية .

ولاشك أن قيام المندوبين الدائمين بمهمة اختيار الأمناء
المساعدين لا سند له فى الميثاق ولكن يمكنهم مساعدة الأمين
العام فى استيضاح الاتجاهات العامة حول المرشحين . والسبب
فى عدم فوز المرشح المصرى هو أن الأمين العام اعتقد أن
لفلسطين أمين عام مساعد خاص بشئونها وفق تعديل الميثاق

عام ١٩٨١ الذى استحدث منصب أمين عام مساعد رابع ، وبذلك صارت المجموعات الثلاثة الى جانب فلسطين وحدات أربعة يجب أن يمثلها أربعة مرشحين ، وبذلك وضع المرشحان المصرى والسعودى فى سلة واحدة ويتعين الاختيار بينهما لفوز الممثل للمجموعة العربية ، وبالطبع اختير المرشح السعودى ، فقد ذلك هزيمة لمصر ولمرشحها الذى جانبه التوفيق مرتين الأولى عام ١٩٨٥ ابان فترة شريف الدين بيرزادة الباكستانى ، والثانية فى عهد حامد الجايد النيجرى .

المبحث الخامس

الوضع القانونى لمثل مصر فى المنظمة بعد انتهاء الوقف

جرى العمل على أن يكون سفراء الدول الإسلامية لدى المملكة العربية السعودية مندوبين دائمين بحكم مناصبهم فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، فليس هناك نظام مستقل للمندوبين الدائمين كما هو الحال فى الأمم المتحدة ، والوضع فى المنظمة الإسلامية هو ذات الوضع فى المنظمات الإقليمية جميعا مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وإن كانت تجربة العلاقات الدبلوماسية المصرية العربية قد أقنعت بعض الدول العربية على الفصل بين منصب المندوب الدائم فى الجامعة وبين سفيرها فى القاهرة حتى لا يؤدى قطع العلاقات مع مصر إلى انقطاع الصلة بينها وبين الجامعة التى تقوم العلاقات معها بشكل مستقل عن العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء ودولة المقر وفق ما استقر عليه العرف فى كافة المنظمات الدولية وهو ما تم تصنيفه أيضا فى اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٥ بشأن وضع ممثلى الدول لدى المنظمات الدولية العالمية .

وعندما قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر فى إبريل عام ١٩٧٩ تنفيذا لقرارات قمة بغداد انقطع الاتصال الفعلى بين مصر والمؤتمر الإسلامى وإن كان الاتصال الرسمى ظل قائما حتى صدور قرار فاس بوقف العضوية فى ١٢ مايو ١٩٧٩ . وقد اختير السودان للقيام بمهمة رعاية المصالح المصرية فى

السعودية من خلال بعثة لرعاية المصالح هي نفسها طاقم السفارة المصرية القديمة في جدة حينذاك قبل ان تنقل البعثات الدبلوماسية من جدة الى الرياض عام ١٩٨٥ .

وعندما تقرر انهاء وقف عضوية مصر من الناحية القانونية بقرار القمة الاسلامية الرابعة في ١٥ يناير ١٩٨٤ ومن الناحية الاجرائية في منتصف مارس ١٩٨٤ ثار البحث حول الصيغة المناسبة لتطبيع العلاقات المصرية مع المنظمة في الوقت الذي كانت فيه العلاقات المصرية السعودية مقطوعة منذ ١٩٧٩ . واتجه الراى في البداية الى تعيين مندوب دائم لمصر لا صلة له بعلاقات مصر الثنائية مع السعودية ومهمته الوحيدة تمثيل لدى المنظمة . . ولكن هذا الراى كان يعنى استحداث منصب المندوب الدائم المستقل عن التمثيل الثنائى بين الدول الأعضاء ودولة المقر واغلب الظن انه لو كان طرح لرفضته دولة المقر ، اذ انه في ظرف مماثل - مع ظاهر الاختلاف بين الموقفين في التفاصيل رفضت السعودية اقتراحا ايرانيا ابان قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٨٩ بانشاء منصب المندوب الايرانى الدائم في جدة لدى المؤتمر الاسلامى ، ما دامت العلاقات مقطوعة ، وما دام الفصل مفهوما بين التمثيل لدى المنظمة ، والتمثيل مع السعودية بوصفها دولة المقر .

وكان البديل عن تعيين مندوب دائم لمصر ان كلف رئيس بعثة رعاية المصالح المصرية (١) في جدة بمهمة المندوب الدائم ، ولما كان وضعه كرئيس لبعثة رعاية المصالح يضعه في المرتبة

(١) كان الكاتب وقتها نائبا له وممثلا لمصر في المنظمة ومسئولا عن شئونها في قسم رعاية المصالح ٨٤ - ١٩٨٥ قبل ان يعين مستشارا قانونيا للمنظمة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠ .

التالية وفق احكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأخرى في ذات الوقت ممثلون لدولهم في المؤتمر الاسلامى مما يضعه في مرتبة تالية أيضا لهم في المؤتمر الاسلامى ، فقد تقرر منحه لقب السفير اسوة بزملائه المندوبين الدائمين (٢) وبذلك جمع بين منصبى رئيس بعثة رعاية المصالح في اطار العلاقات الثنائية المصرية السعودية ، ومهمة المندوب الدائم لدى المؤتمر الاسلامى وهى مهمة لا تخضع للقواعد التى تحكم عملية رعاية المصالح تحت اشراف السفارة السودانية في جدة والتي تختص فقط بالعلاقات الثنائية السعودية المصرية .

وقد تم تطبيع العلاقات الدبلوماسية المصرية السعودية في اوائل ١٩٨٨ وبذلك صار السفير المصرى هو المندوب الدائم في المنظمة .

(٢) يجيز قانون الخدمة الدبلوماسية المصرى رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ لوزير الخارجية أن يقترح على رئيس الجمهورية منح لقب السفير لرئيس بعثة رعاية المصالح ان لم تكن درجته الوظيفية كذلك وذلك لاعتبارات يراها ضرورية لصالح البلاد وتنتهى بانتهاء المهمة .

المبحث السادس

التزامات مصر المالية خلال فترة الوقف

تبلغ نسبة مساهمة مصر في ميزانية المؤتمر الاسلامى ومنظماته العديد ٢٥٪ أى حوالى ٧٠ ألف دولار للأمانة العامة للمؤتمر الاسلامى وحدها .

وتتحدد حصص الدول الأعضاء حسب الدخل القومى بقرارات من مؤتمر وزراء الخارجية . ورفضت معايير العدالة وحصصها في الأمم المتحدة وغيرها في مشروع الميثاق (٣) .

وعندما انتهى وقف عضوية مصر طالبتها الأمانة العامة وبقيّة المنظمات الاسلامية يدفع حصتها كاملة مقررة على أساس ٢٪ وطوال فترة الوقف من ١٢ مايو ١٩٧٩ حتى ١٩ يناير ١٩٨٤ وقدر ما طولبت مصر بدفعه بحوالى مليون دولار اضافة الى متأخرات تراكمت من ١٩٧٢ - ١٩٧٩ . وظلت الأمانة العامة والمنظمات الأخرى تلح في طلب هذه المستحقات في كافة الاجتماعات اللاحقة على انتهاء الوقف بحيث صدرت قرارات تسجل هذا الموقف على مصر . وقد دفعت مصر بانها ليست ملزمة بدفع حصتها خلال فترة الوقف ما دام الموقف قد تم بغير رضاها وبشكل غير قانونى ، كما ان رفع نسبة حصة مصر خلال غيابها

(٣) انظر التفاصيل في كتابنا اصول التنظيم الاسلامى الدولى ، مرجع

سابق ، ص ٩٩ .

لا سند له في قانون المنظمة . وقد تغير موقف الأمانة العامة منذ يناير ١٩٨٦ (٤) فاقتنعت بموقف مصر وتم اصدار قرار باعفاء مصر مما اعتبر مستحقات عليها ، خلال المؤتمر الاسلامي السابع عشر في عمان في مارس ١٩٨٨ .

وقد استند موقف الأمانة الجديد الى ان حالة الوقف لم تكن متصورة في الميثاق ولم يرد لتنظيمها نص في لوائح المنظمة ، ولذلك لا بد من اللجوء الى القياس على اقرب الأوضاع المقررة من أجل تكييف هذا الموقف المستجد ، واقرب الأوضاع الى الوقف وانهاؤه هو الانسحاب والعضوية الجديدة ، مع التحفظ على الفارق بين آثار الانسحاب الارادي والوقف الذي تقررره المنظمة نفسها .

فوقف عضوية مصر يعد تجاوزا من المنظمة لميثاقها .

ثم نتيجة حركة سياسية لا تستند الى اساس قانوني ، إقهي اذن عقوبة تستند الى تقدير معين لطبيعة التصرف المصري وتقدير معين لآثار الوقف على صانع القرار السياسي المصري تختلف عن الواقع ، كما انها عقوبة لا تقوم على سند من قانون المنظمة او تقوى المنظمة وفلسفتها التي اشرنا اليها فيما سبق على احتمالها ، ومن ثم لا يجوز مطالبة مصر بقيمة اشتراكات عن فترة الوقف ، ما دام الوقف من ناحية ثالثة - اضافة الى عدم قانونيته - يحرم الدولة الموقوفة من الانتفاع بمزايا العضوية ، والتي بسببها تدفع الدولة اشتراكاتها ، ولو صحت مطالبة مصر بدفع هذه الاشتراكات خلال مرحلة الوقف لكان

(٤) بعد شغل الكاتب لمنصب المستشار القانوني تبنت الأمانة وجهة نظر مصر بحق ، وتم اسقاط هذه المطالبات المالية .

تبريرها الوحيد هو انها غرامة تدفعها الدولة الى جانب وقف عضويتها ، وهو تبرير وتفسير لا يقبلهما فقه المنظمات الدولية القائمة على فكرة السيادة والمصلحة المشتركة في العضوية .

وما دام الوقف من عوارض العضوية واقربها اليه هو الانسحاب فلابد من الاشارة الى ان الوقف عمل قسرى يمارس ضد الدولة العضو ، او هو انسحاب قسرى ، بينما الانسحاب عمل ارادى تمارسه الدولة بإرادتها وهو مقرر للدول الأعضاء كقاعدة عرفية حتى لو لم يتضمن ميثاق المنظمة نصا عليه ، وهو في هذا يختلف ايضا عن الوقف الذى يتخذ طابع الجزاء والذى لا يجوز توقيعه بغير نص ، اذ ان توقيعه بغير نص عليه ينطوى على اخلال واضح بشروط قيام المنظمة وشروط العضوية فيها ، فقد لا تقرر الدولة العضو الانضمام لو كان الميثاق يتضمن نصا على الوقف . وقد اشرنا الى ان اللجنة التحضيرية ومناقشات المؤتمر الوزارى الثالث لعام ١٩٧٢ لمشروع الميثاق وقد رفض صراحة ادخال اى نوع من الجزاءات .

وقد نص الميثاق الاسلامى صراحة على الحق فى الانسحاب فى المادة العاشرة حيث اُلزم الدولة المنسحبة بدفع حصتها المالية حتى نهاية السنة المقدم عنها طلب الانسحاب .

أما ما هى اللحظة التى يبدأ منها التزام مصر بدفع حصتها فى المنظمة ، فقد اشرنا الى انه بسبب غياب النص على جزاء الوقف وانهاؤه فاننا نلجأ للقياس على حالة العضوية الجديدة التى تعالجها الفقرة الثانية من المادة الرابعة من النظام الأساسى المالى لمنظمة المؤتمر الاسلامى على النحو التالى :

« اذا تم انضمام دولة جديدة الى المنظمة بعد بدء السنة المالية تلتزم الدولة بدفع نصيبها كاملا عن هذه السنة بشرط ان

تكون المدة الباقية من السنة المالية لا تقل عن نصف سنة ويقتد
المبلغ في حساب الدخول المتنوعة » .

والمعروف ان القمة الاسلامية الرابعة في ١٩ يناير ١٩٨٤
قد قررت انتهاء وقف عضوية مصر ولكن هذا القرار لم يتخذ
طريقه الى التطبيق الفوري والآلى مثلما حدث لقرار الوقف ،
وانما تطلب تطبيقه مشاورات مع مصر أجرتها اللجنة الثلاثية
التي أشرنا اليها وبذلك امكن مصر ان تبدأ رسميا ممارسة
حقوق العضوية منذ يوم ١٢ مارس ١٩٨٤ وهو اليوم الذي ابلغ
فيه الأمين العام ممثل مصر في جدة ببدء سريان قرار القمة من
الناحية التنفيذية ، وهو ذات اليوم الذي ارتفع فيه علم مصر
على سارية اعلام الدول الأعضاء في المنظمة ، والذي أرسل فيه
الأمين العام للمنظمة منشورا دوريا لكافة المنظمات والهيئات
الفرعية والمنبثقة عن المنظمة يخطر بها فيها بتمكين مصر من ممارسة
عضويتها في هذه المنظمات .

ولما كانت السنة المالية للمنظمة بعد تعديل النظام
المالى الأساسى تنتهى في ٣٠ يونيو (١) فان مصر تكون قد بدأت
تمارس عضويتها قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر ونصف
تقريبا أى اقل من الستة أشهر المشار اليها في النص المتقدم ،
مما يستدعى اسقاط أى التزام مالى عليها خلال عام انتهاء وقفها
وهو ٨٣ - ١٩٨٤ .

(١) تنص الفقرة ا/ب/١ من المادة الثالثة من النظام المالى الأساسى
للمنظمة على أن السنة المالية هي السنة الميلادية (من يناير - ديسمبر) .

الفصل الرابع

_____ مصر والقضايا الإسلامية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي

سوف نقدم في هذا الفصل مواقف مصر بإيجاز من عدد من القضايا الإسلامية التي تهم منظمة المؤتمر الإسلامي وأبرزها : أمن الدول الإسلامية وتضامنها ، الحرب العراقية الإيرانية ، الأقلية الإسلامية في بلغاريا من أصل تركي ، المشكلة الأفغانية ، مشكلة أريتريا ، قضية مسلمي الفلبين ، المشكلة القبرصية ، مشكلة الغزو العراقي للكويت .

المبحث الأول

مصر والأمن القومي الاسلامى

حدد ميثاق المنظمة التضامن بين الدول الاسلامية في جميع المجالات هدفا من أهدافه الأساسية كما أن اعلان مؤتمر القمة الاسلامى الأول قد أكد على المساعدة المتبادلة في مختلف المجالات وقد جسدت قرارات المنظمة طوال العشرين عاما الماضية فكرة الأمن القومى الاسلامى وان لم يستخدم المصطلح بشكل واضح في هذه القرارات . ويعنى الأمن القومى الاسلامى الشعور المتبادل بان أمن الدول الاسلامية يهم كل عضو في المنظمة وانه لا بد من التضامن لصيانة هذا الأمن وان تحقيق هذا الهدف يتطلب تسوية المنازعات سلميا بين الدول الأعضاء والتضامن بينها ضد أى اعتداء يقع من الخارج . وتطبيقا لذلك قرر مؤتمر وزراء الخارجية الأول في جدة في مارس ١٩٧٠ التضامن بين الدول الأعضاء لمساندة الشعوب العربية في كفاحها لاستعادة أراضيها من اسرائيل ، كما أكد المؤتمر الثانى في كراتشى في ديسمبر ١٩٧٠ تعاطفه مع شعب غينيا بيساو ضد البرتغال ، وعبر المؤتمر الثالث في مارس ١٩٧٢ عن مساندته التامة لباكستان وسلامة أراضيها بمناسبة الحرب الهندية الباكستانية في ١٩٧١ كما قرر ارسال وفد للمصالحة بين باكستان وبنجلاديش ، وعبرت المؤتمرات الاسلامية المتعاقبة عن تضامنها ضد الدول الاستعمارية والعدوان الخارجى على الأعضاء (قضايا زيمبابوى وناميبيا وجزر القمر وجيبوتى واريتريا وغيرها) .

تنبه المؤتمر الوزارى الثامن عام ١٩٧٧ الى خطر الأسلحة النووية على الدول الاسلامية فطالب بقراره رقم ٨/١٢ س بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا ، وقرر عددا من الاجراءات لتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

واصدر المؤتمر قراره رقم ٨/١٩ س حول التضامن الاسلامى يدعو فيه الدول الأعضاء الى أن تسمو فوق خلافاتها الثنائية وتقوية علاقاتها الأخوية ، وإنشاء جهاز متخصص دائم لمعالجة الخلافات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية ، وطلب من الأمين العام اعداد دراسة قانونية حول اقامة هذا الجهاز . وقرر المؤتمر العاشر (القرار ١٠/٢٣ - س) إنشاء لجنة للتوفيق لذات الغرض .

وفى المؤتمر الوزارى غير العادى فى يناير ١٩٨٠ قررت الدول الأعضاء التضامن فى وجه الضغوط الأجنبية على بعض الدول الاسلامية وأدانت الضغوط الأمريكية ضد ايران وذلك بمناسبة المحاولة الفاشلة لاطلاق سراح الرهائن الأمريكين المحتجزين منذ نوفمبر ١٩٧٩ .

غير انه خلال المؤتمر الوزارى الحادى عشر فى اسلام آباد فى مايو ١٩٨٠ بدأت الدول الاسلامية تتحدث مباشرة عن أمن الدول الاسلامية وتضامنهما وأصدرت لهذا الغرض القرار رقم ١١/١٦ - س الذى تبنى المفهوم الباكستانى الذى عبر عنه الرئيس الباكستانى فى خطبة افتتاح المؤتمر من أن الأمن لا يعتمد على التحالفات والمعاهدات وإنما يعتمد على التعاون الاقتصادى والثقافى الوثيق بين البلدان الاسلامية . وتضمن القرار المبادئ التالية :

١ - ان أمن أى دولة عضو يهم كل البلدان الاسلامية .

٢ - ان تعزيز الأمن الاسلامى يتم بمزيد من التضامن ومبادئ عدم الانحياز ، وتأكيد السيادة الدائمة للدول الاسلامية على مواردها الطبيعية .

٣ - الحفاظ على القيم الاسلامية الروحية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة للأمة الاسلامية .

وقرر المؤتمر تشكيل فريق خبراء حكومى مهمته التوصية باتخاذ اجراءات محددة فى نطاق ميثاق المؤتمر الاسلامى فى تعزيز أمن البلدان الاسلامية من خلال تطوير التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى بينها .

ومن ناحية اخرى حذر المؤتمر من اقامة قواعد عسكرية اجنبية او منح تسهيلات عسكرية فى اراضى الدول الاسلامية او اقامة تعاون امنى بين بعض هذه الدول والدول الأجنبية (القرار ١١/١٧ - س) كذلك ادان المؤتمر العدوان الأمريكى على ايران خلال المحاولة العسكرية الفاشلة لاطلاق سراح الرهائن .

وقد اجمل مؤتمر القمة الثالث عام ١٩٨١ مجموعة هذه المفاهيم فى بيان مكة والطائف وكذلك فى قراره رقم (٣/٤ - س) حول التضامن الاسلامى .

ولما كانت مصر من الدول المؤسسة لمنظمة المؤتمر الاسلامى والمشاركة فى صياغة ميثاقها فقد اهتمت بفكرة الأمن القومى الاسلامى الذى يتجاوز مع فكرة الأمن القومى العربى خاصة اذا ازيلت الخلافات بين بعض الدول العربية والدول الاسلامية غير

العربية والتي تعتبر ان الامى القومى العربى يتناقض بطبيعته مع
الامن القومى الاسلامى .

ولذلك اقترح الرئيس المصرى حسنى مبارك خلال القمة
الاسلامية الخامسة تشكيل فريق من الخبراء لدراسة نظام الامن
القومى الاسلامى . ومن الواضح ان هذه الفكرة هى نفسها التى سبق
ان قررها مؤتمر الخارجية الحادى عشر فى مايو ١٩٨٠ ، ولكن
هذه الفكرة لم تجد سبيلها الى التنفيذ ولم تؤخذ بالجدية الواجبة
لأسباب متعددة لعل اولها هو الحاجة الى تحديد مفهوم الامن
القومى الاسلامى بشكل واقعى اخذا فى الاعتبار ان الدول
الاسلامية تنتشر عبر ثلاث قارات هى آسيا وافريقيا وأوروبا
وليست فى كل الأحوال متجاورة ومن ثم فان أولى عناصر تحديد
الامن القومى غائبة وهى الامتداد الجغرافى المتصل .

المبحث الثانى

مصر والحرب العراقية الايرانية

استمرت الحرب العراقية الايرانية من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ ومن المفيد أن نذكر بأن موقف مصر من هذه الحرب قد مر بمرحلتين . المرحلة الأولى منذ بدء الحرب وحتى ١٩٨٢ حيث أدانت مصر عدوان العراق على ايران رغم ان عداء ايران والعراق لمصر كان واضحاً ولسنا بحاجة الى المزيد من ايضاح أسباب العداء العراقى والايرانى لمصر بالتفصيل ولكن كان موقف مصر من قضية السلام مع اسرائيل هو ظاهرياً القاسم المشترك في عداء البلدين لمصر رغم أن دور مصر في القضية الفلسطينية لا يمكن أن يقاربه أو يشابهه أى دور للعراق أو ايران ان كان لهما دور أصلاً .

أما المرحلة الثانية فهي التى بدأت فيها تناهض ايران بسبب استرداد ايران لأراضيها ومحاولاتها غزو العراق ووضع شروط لانتهاء الحرب تعد تدخلا واضحاً في شئون العراق الداخلية . ولذلك كان رفض مصر للغزو واستخدام القوة للحصول على مكاسب اقليمية واضحاً ضد العراق أولاً ثم ضد ايران بعد ذلك .

ولما كانت مصر قد أوقفت عضويتها في المؤتمر الاسلامى قبل بدء الحرب العراقية الايرانية بأكثر من عام فلم تتمكن من التعبير عن موقفها من الحرب داخل المنظمة حتى عام ١٩٨٤ حين أنهى هذا الوقف وحيث كانت المنظمة تحاول بالفعل من

خلال لجنة المساعي الحميدة الاسلامية ان تضع حدا لهذه الحرب (١) .

ويلاحظ ان موقف مصر من الحرب رغم مساندتها للعراق كان ينسجم مع موقف منظمة المؤتمر الاسلامي وعلى سبيل المثال فان المؤتمر الوزاري الخامس عشر في ديسمبر ١٩٨٤ الذي حضرته مصر لأول مرة قد أبدى ارتياحه لقبول العراق التعاون مع لجنة المساعي الحميدة الاسلامية ودعا الطرفين الى التعاون المخلص والكامل مع اللجنة للتوصل الى وقف فوري للحرب وتسوية النزاع وناشد المؤتمر الطرفين مراعاة احكام الشريعة الاسلامية والاتفاقات الدولية حول الأسرى . وخلال القمة الاسلامية الخامسة في الكويت عام ١٩٨٧ اشتركت مصر في محاولات التوصل الى تسوية للحرب ، وشاركت المؤتمر أسفه لاستمرار الحرب وخسائرها في الأرواح وتهديدها للسلم والأمن الدوليين ومطالبته بوقفها بشروط قررها مجلس الأمن هي الانسحاب الى الحدود الدولية وتبادل أسرى الحرب فور انتهاء العمليات الحربية بالتفاوض لحل النزاع سلميا وفق مبادئ القانون الدولي ، وبينما أعرب المؤتمر عن ارتياحه لقبول العراق لقرارات المؤتمر الاسلامي ومجلس الأمن دعا ايران الى اعلان قبول هذه القرارات .

كذلك كان موقف مصر هو نفسه موقف المؤتمر الوزاري السابع عشر في مارس ١٩٨٨ في عمان حيث طلب من مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار ٥٩٨ .

(١) انظر في تفصيل موقف المنظمة من الحرب العراقية الايرانية كتابنا « أصول التنظيم الاسلامي الدولي » ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ وما بعدها .

وإذا كنا قد لاحظنا في دراستنا السابقة (٢) اختلاف التناول للحرب العراقية الإيرانية بين المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية والأمم المتحدة لاعتبارات مفهومة فإننا يمكن أن نقرر أن موقف مصر من الحرب العراقية الإيرانية كان أقرب الى موقف الجامعة العربية منه الى موقف المؤتمر الإسلامي علما بأن التفاوت بين الموقفين في السنوات الأخيرة من الحرب لم يكن مثيرا للخلاف بين أعضاء المنظمتين . فإذا كان هذا الصراع مهددا لسلم الدولة من وجهة نظر الأمم المتحدة ، ومهددا بالتدخل الأجنبي في الخليج من وجهة نظر مجلس التعاون الخليجي فإنه صراع مؤسف بين عضوين هامين في المؤتمر الإسلامي وتبديد في غير طائل للطاقت الإسلامية من وجهة النظر الإسلامية بينما هو من وجهة النظر العربية صراع بين دولة عربية تستحق المساندة ودولة أجنبية .

(٢) كتابنا « أصول التنظيم الإسلامي الدولي » ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ - ٣٠٦ ، وحول تطور موقف مجلس التعاون الخليجي من الحرب كتابنا « العلاقات الدولية لمجلس التعاون » الكويت ، ١٩٩٠ .

المبحث الثالث

مصر والمشكلة الأفغانية

مرت المشكلة الأفغانية بمرحلتين من زاوية الغزو السوفيتي
لأفغانستان :

المرحلة الأولى :

بدأت بالغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان بتواطؤ
رئيسها في منتصف ديسمبر ١٩٧٩ ، في ظروف مواتية سواء في
إطار صراع الحرب الباردة ، أو في إطار تطور السلوك السياسي
والعسكري السوفيتي ، أو بسبب انشغال الولايات المتحدة
والعالم باحتدام قضية الرهائن الأمريكيين المحتجزين في طهران ،
وقبل ذلك كله عبر جهد مكثف ومتعمد منذ منتصف السبعينات
على الأقل لتهيئة الظروف الأفغانية والعلاقات السوفيتية
الإيرانية .

خلال هذه المرحلة ظهرت المقاومة الأفغانية لهذا الغزو
الساحق برعاية المجاهدين الأفغان ، وتحددت القضية الأفغانية
في الجهاد ضد قوة عظمى ملحدة لبلد صغير غير منحاز مسلم
يتعرض إسلامه على يدي القوى العظمى إلى الطمس والفناء حيث
شرعت موسكو في برنامج يحقق هذا الغرض .

هكذا طرحت القضية منذ اللحظة الأولى (١) على الجمعية

(١) راجع التفاصيل « أصول التنظيم الإسلامي الدولي » ، مرجع

سابق ، ص ٢١١ وما بعدها .

العامّة للأمم المتحدة وساندها الدول الإسلاميّة ، ثم انعقدت دورة طارئة في ٢٩ يناير ١٩٨٠ حيث أداّن المؤتمر الغزو السوفييتي وطالب موسكو بالانسحاب الفوري ، وقرر « تجميد عضوية أفغانستان في المنظمة حتى يتمّ الجلاء التام للقوات السوفييتية من أفغانستان » كما قرر المؤتمر تضامنه مع الشعب الأفغاني ومساعدة اللاجئين ، وتضامنه مع الدول الإسلاميّة المجاورة لأفغانستان (يعني بذلك باكستان) وقرر رفض الاعتراف بالنظام غير الشرعي في كابول وقطع العلاقات الدبلوماسية معه ، وقد تصدرت القضية الأفغانيّة أعمال المؤتمرات الإسلاميّة اللاحقة واتخذت مواقف مماثلة لما سبق ، كما أنها شكلت لجنة وزارية لمتابعة تطور المشكلة والمساعدة في حلها بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة .

ولما بدأت المحادثات غير المباشرة بين النظام الأفغاني وباكستان في جنيف تحت رعاية ممثل الأمين العام للأمم المتحدة قرر المؤتمر الوزاري السادس عشر في فاس في يناير ١٩٨٦ مسانده لموقف باكستان في المفاوضات ولأول مرة تسجل قرارات المنظمة ظهور المقاومة الأفغانيّة ومساندها من أجل تحرير وطنهم واستقلاله وتعزيز هويته الإسلاميّة ، وإن كانت وفود المقاومة التي ظهرت منذ الغزو في المؤتمرات الإسلاميّة ، حضرت هذه المؤتمرات بصفة منتظمة .

المرحلة الثانية :

بدأت عام ١٩٨٨ بالمبادرة السوفييتية بالانسحاب طبقاً لاتفاقات جنيف فأيدت المؤتمرات الإسلاميّة هذه المبادرة وهذه الاتفاقات ، كما أيدت تشكيل المجاهدين حكومة مؤقتة دون الاعتراف بها ، وإن كانت هذه الحكومة قد سعت إلى هذا

الاعتراف لدى الجميع بما في ذلك الولايات المتحدة لتحل محل حكومة كابول في العلاقات الدولية . فقد أوضح قرار المؤتمر الاسلامي السابع عشر في عمان في مارس ١٩٨٨ ان الانسحاب السوفيتي من أفغانستان سوف يزيل عقبة كبرى في سبيل تحسين العلاقات الاسلامية السوفيتية التي تدهورت بسبب الغزو .

وخلال المؤتمر الوزاري الثامن عشر في الرياض في مارس عام ١٩٨٩ قرر المؤتمر احلال حكومة المجاهدين المؤقتة محل حكومة كابول في مقعد افغانستان في المنظمة . ومعنى هذا القرار انتهاء وقف عضوية دولة افغانستان في المنظمة ، والاعتراف بحكومة المجاهدين بوصفها الحكومة الشرعية الصالحة لتمثيل دولة افغانستان في المؤتمر الاسلامي .

ويبدو ان هذا القرار قد صدر والقضية الأفغانية تشهد تحولا جديدا غير في معطياتها ووضعيتها ، فبعد الانسحاب السوفيتي لم تعد القضية مقاومة غزو شيوعي لبلد مسلم ، وانما صارت القضية صراعا بين فصائل المجاهدين الموالين لايران ودول اسلامية اخرى كالسعودية وباكستان للوصول الى الحكم واقامة نظام حكم اسلامي ، وبين نظام حكم كابول ، استمرارا للعداء القديم .

ولما كان الانسحاب السوفيتي ومضاعفات البروسترويكا وتطبيع العلاقات السوفيتية الأمريكية في عصر ما بعد الحرب الباردة ، جعل المشكلة الأفغانية في نظر الولايات المتحدة مجرد حرب اهلية بين فصائل الشعب ، فقد رأى ان تسوية المشكلة يتأتى بالحل السياسي الذي يكفل للجميع مكانا متكافئا بفرصة

مساوية في حكم البلاد ، وليس من أهداف الولايات المتحدة بالطبع استمرار مساندة المجاهدين حتى يشكوا حكومة اسلامية في كابول ويقضوا على الحكم الحالي في العاصمة .

مصر والمشكلة الأفغانية :

هناك صفة مشتركة لكافة القضايا الاسلامية وهي ان المواقف الرسمية للحكومات تحيط بها اعتبارات تجعلها اقل حرية وحركة على خلاف المواقف الشعبية ومواقف المنظمات الأهلية الدينية التي تعكس بشكل تلقائي الجوانب العاطفية بلا قيود .

ولقد كان الموقف المصرى الرسمى متمشياً مع الموقف الشعبى مع الأخذ في الاعتبار القيود التقليدية التي تحيط بالمواقف الرسمية . فعلى المستوى الشعبى لا يزال الدعاة في المساجد يدعون على المنابر بنصر المجاهدين في افغانستان وباعلاء شأن الاسلام والمسلمين ونصرة كلمة الحق والدين ، كما ان تبرعات الشعب المصرى لنصرة اخوانهم في افغانستان بل والتطوع في صفوف المجاهدين وقد بدأ منذ اللحظة الأولى للمشكلة ، وظل الأزهر الشريف يولى القضية عناية .

ومن ناحية أخرى اعتبرت مصر الغزو السوفيتى عدواناً على شعب وبلد تجمعنا به أوثق الأواصر فهو بلد مسلم عريق ويهمنا الحفاظ على هويته الاسلامية الراسخة ضد المادية الالحادية التي تعرض لها ، وهو بلد صغير مسالم غير منحاز ، أخل الغزو بحقه في تقرير مصيره والحفاظ على وضعه غير المنحاز . وقد اتهمت مصر عدة مرات بمساندة المجاهدين ، وايدت مصر بالفعل القرارات الدولية والاسلامية المؤيدة لحق الشعب الأفغانى في تقرير

مصريه ، ولكن مصر كانت تفضل أن تبتعد عن مظاهر الحرب الباردة في هذه المشكلة ، حتى لا تمس علاقاتها مع موسكو بسبب هذا الجانب .

ولاشك ان هذا الجانب المتصل بالحرب الباردة كان له اثر كبير على مواقف بعض الدول الاسلامية من القضية الأفغانية فتؤيد بعضها المجاهدين مادام الدعم الأمريكى لهم مستمرا ، ويتحفظ بعضها الآخر على ما يشير للاتحاد السوفيتى او يمس وضعه السياسى او المعنوى في المشكلة حرصا على علاقاتها مع موسكو . ولقد اثرت الحرب العراقية الايرانية كثيرا على مواقف طرفيها من المشكلة الأفغانية الى حد بعيد حسب تدلبب المواقف السوفيتية والأمريكية من هذين الطرفين ، مثلما اثر الموقف السوفيتى في قضية الصراع العربى الإسرائيلى على مواقف بعض أطرافه . ولقد كانت مصر ضمن الدول التى بادرت الى تخفيض مستوى بعثتها الدبلوماسية مع حكومة كابول الى مستوى القائم بالأعمال ، ودأبت على حل المشكلة وفقا للقرارات الدولية . وعندما تغير وجه المشكلة سايرت مصر الاتجاه الدولى الداعى الى البحث عن حل سياسى للمشكلة يضمن مشاركة فعالة لكافة فصائل وجماعات الشعب الأفغانى الشقيق وفتح صفحة جديدة في حياة أفغانستان المتحررة المستقلة ، خاصة وأن موسكو وواشنطن تتعاونان حاليا في تسوية كافة القضايا الاقليمية ومن ضمنها ارث الحكومة السوفيتية من سالفاتها المتعاقبات في أفغانستان .

عضوية أفغانستان ومصر في المنظمة :

الحديث عن موقف مصر من المشكلة الأفغانية يثير التعليق على وضع عضوية مصر وأفغانستان . فقد أوقفت عضوية مصر

بسبب اتفاقات كامب ديفيد والسلام في محاولة لإخراج الحكومة المصرية والضغط عليها لعلها تفكر في الرجوع عن هذا الطريق ، ولكن قرار الوقف أشار الى تحريض المؤتمر الاسلامي للشعب المصري ضد حكومته ، كما أشار الى أن هذا الوقف ينتهي اذا انتهت الظروف والأسباب المؤدية اليها . وقد أشرنا الى ظروف انتهاء وقف عضوية مصر والى أن الفصل في قرار الوقف بين الشعب وحكومته مخالفة قانونية أخرى وقع فيها مؤتمر فاس .

ومن ناحية أخرى فإن وقف عضوية أفغانستان في المنظمة احتجاجا على موقف حكومة كابول الذي اتهم بالتواطىء مع الغزو السوفيتي كان يهدف الى أن يؤدي الوقف الى إخراج حكومة كابول وربما ألغى ذلك بضغط إسلامي على موسكو فتنتهي غزوها . وعلق قرار الوقف واستمرار الوقف على استمرار الغزو السوفيتي أو إنهائه .

ومن الناحية القانونية فإننا مع تفهمنا لموقف المؤتمر الاسلامي المناهض للغزو السوفيتي ، لا يجوز استخدام جزاء لا أثر له في تحقيق الهدف من توقيعه ، كذلك فما دام الوقف هنا بجلاء القوات السوفيتية فمن الواجب إنهاء الوقف في اللحظة التي يقرر فيها المؤتمر جلاء هذه القوات ، أما إحلال المجاهدين في مقعد أفغانستان محل حكومة كابول فينطوي على اعتراف واضح بالمجاهدين بوصفهم حكومة خاصة وإن حكومة كابول قد سحب منها الاعتراف ولم تعد هي الحكومة الشرعية في نظر البعض لإدارة البلاد وتمثيلها ، ومن ثم لا يجوز قبول دولة بلا حكومة معترف بها . وكان الأجدى تجميد مقعد أفغانستان فيما يتعلق بمن يحق له شغله لحين تصفية المشكلة الأفغانية بشكلها الجديد بعد الانسحاب السوفيتي وتغير وضعيتها .

المبحث الرابع

مصر والغزو العراقي للكويت

ارتبط موقف مصر من الغزو العراقي للكويت بموقف المؤتمر الاسلامي من عدة وجوه لعدة أسباب . من ذلك ان الغزو العراقي للكويت وقع في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ خلال انعقاد المؤتمر الاسلامي الوزاري التاسع عشر الذي يعقد في مصر لأول مرة ، كما ان الكويت هي رئيس القمة الاسلامية منذ قمة الكويت في يناير ١٩٨٧ والى ان يعقد المؤتمر السادس في دكا فتتسلم رئاسة المؤتمر من الكويت . ومن ناحية ثالثة فان موقف المؤتمر الاسلامي الذي ادان الغزو وطالب بانسحاب العراق الفوري بلا شروط من الكويت هو ذاته موقف الأمم المتحدة والجامعة العربية وكافة المنظمات الدولية الأخرى . ولذلك فانه يمكن القول ان موقف المؤتمر الاسلامي هو ذاته الموقف المصري ، كما انه دعم لهذا الموقف لأن الغزو اخلال جسيم بميثاق المؤتمر الاسلامي ومبادئه وقراراته ، ولذلك فان ادانة المؤتمر الاسلامي دون التطرق الى جزاءات أخرى ضد العراق ربما يفسر بان جزاءات الأمم المتحدة وتولى مجلس الأمن ادارة الأزمة جعل مساندة المؤتمر الاسلامي لقرارات مجلس الأمن موقفا كافيا .

وخلال مرحلة الأزمة التي بدأت في ٢/٨/١٩٩٠ وانتهت في أواسط مارس ١٩٩١ بازاحة القوات الغازية بالقوة .

اصدر المؤتمر الوزاري التاسع عشر فور الغزو بيانا وقرارا في هذا الشأن ، وصدر قرار مماثل عن الاجتماع الوزاري

التنسيقى فى نيويورك فى أكتوبر ١٩٩٠ ، كما صدرت بيانات من الأمين العام والأمانة العامة طوال مرحلة الأزمة .

وقد أحدث اعلام الأزمة العراقى باستخدام الرموز الاسلاميه انقساماً بين المواقف الاسلاميه الرسميه ضد العراق وبين بعض قطاعات الراى العام الاسلامى التى أظهرت تعاطفاً مع الدعاية العراقية التى صورت الأمر على غير حقيقته وزعمت ان القوات الصليبيه القادمه لضرب دولة اسلاميه مستغلة أزمة بين دول اسلاميه شقيقه يمكن احتواؤها وتسويتها ، وان هذه القوات جاءت لضرب قوة اسلاميه تهدد اسرائيل والحركة الصهيونية ، وهى لذلك جاءت لمساندة اسرائيل وانهاء القضية الفلسطينيه والتذرع بالخطر العراقى لابقاء قواتها فى المنطقة وفرض الهيمنة عليها ونهب ثرواتها والسيطرة الكاملة على مقدراتها ، وان مساندة موقف هذه القوات انما هو نصره لغير المسلم على الأخ المسلم وازدافت الحجة العراقية ان القوات الصليبيه تتمركز فى الأماكن المقدسة فى السعوديه وفى هذا امتهان للمقدسات الاسلاميه التى يحظر على غير المسلمين دخولها .

وواضح ما فى هذا الاعلام من خلل ، فلم يقل العراق انه غزا جارا صغيرا مسلما غدرا وغيلة وانه ارتكب فى الكويت فظائع انكى مما ارتكبه المغول والتتار فى عاصمة العباسيين ، وانه كان يستحيل تسوية الأزمة وديا واقناع العراق بالانسحاب ما دام قد أصر على ضم الكويت وانكر علمه بوجود دولة بهذا الاسم ، وانه حتى لو كانت الدول الأجنبية لديها كل المخططات الشريرة التى يتحدث عنها الاعلام العراقى ، فقد منحهم العراق كما منح اسرائيل فرصة بالغة الندرة لضياح الحقوق العربيه كما ان ما أحدثه العراق بعمله هذا من ضرر فى العقل العربى والصف

العربي سيظل اثره لعقود قادمة ، فضلا عما جره الحكم في العراق من دمار لشعبه وبلده .

واخيرا فان اثارة الدعاوى الاسلامية لمساندة قضية واضحة البهتان اساءة بالغة للاسلام ، ولا يجوز الا لمن عرف عنه التمسك بهذا الدين ، ولذلك وجب امعان النظر في الرموز الاسلامية العراقية لقبول الصحيح واهدار الفاسد حتى يستقيم العقل المسلم في تقييمه لهذا العمل .

المبحث الخامس

مصر وقضايا الأقليات الإسلامية

تمهيد :

يبلغ عدد الأقليات الإسلامية في البلاد غير الإسلامية حوالى ثلث مليار نسمة حسب التقديرات المعتدلة ، وتختلف ظروف تواجد مختلف الأقليات وتطورها ، وانتماءاتها وعلاقاتها بالدول الإسلامية، كما تختلف ظروف هذه الأقليات نفسها وتوزيعها الجغرافى فى بلادها وأوضاعها الاجتماعية والوظيفية ، وتوزيعها العمرى والجنسى (ذكور وإناث) . كذلك تختلف مشاكل الأقليات الإسلامية واحتياجاتها ومطالبها من بلد لآخر ، اذ يشكو بعضها من المشاكل الثقافية والاجتماعية ، بينما يشكو بعضها الآخر من الاضطهاد السياسى العرقى ويطالب بالاستقلال أو على الأقل باعتبار أوضاعه المتميزة فى إطار الدولة التى تعيش فيها هذه الأقليات .

والأقليات قد تكبر أو تصغر داخل الدولة الواحدة لكنها فى كل الأحوال أقل من الأغلبية التى تنتمى الى ديانة مخالفة ، ولو كانت الجماعات الإسلامية تشكل أغلبية سكان دولة معينة لكان احتمال تحول هذه الدولة الى دولة إسلامية احتمالاً كبيراً ، حيث أن معايير اعتبار الدولة دولة إسلامية هو تغلب نسبة المسلمين فيها على غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى ، كما أن هناك معايير أخرى من بينها النص على الديانة الإسلامية فى دستور الدولة ، أو الديانة الإسلامية لرئيس الدولة .

وقد نص ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامى على تعزيز التضامن الاسلامى بين الدول الأعضاء وعلى دعم كفاح جميع الشعوب الاسلامية فى سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية .

وعبارة الشعوب الاسلامية تنصرف الى الاقليات الاسلامية . واهتمام الميثاق بقضاياهم مصدره ان الأمة الاسلامية تضم كل المسلمين فى كل مكان وان التضامن بينهم جميعا واجب دينى .

وقد بدا اهتمام المنظمة بقضايا الاقليات منذ المؤتمر الوزارى الثالث عام ١٩٧٢ وظلت القضية على جدول أعمال مؤتمراتها تحت عنوان الاقليات والجماعات المسلمة فى الدول غير الأعضاء كما عنت المنظمة بالتنسيق بين انشطتها وغيرها من المنظمات الاهلية غير الحكومية التى تعنى بشئون الاقليات فى العالم . ومصر فى مقدمة الدول التى تهتم بقضايا الاقليات الاسلامية على المستويين الرسمى وغير الرسمى حيث يقوم الأزهر ووزارت الأوقاف بدور هام فى هذا الصدد ، ولكننا نلاحظ ان هناك فرقا بين الموقف الرسمى والمواقف الأخرى ازاء القضايا السياسية لبعض الاقليات . فالموقف الرسمى يتسم بالحذر ومراعاة قواعد القانون الدولى والعلاقات الدولية السائدة ، بينما تنظر المواقف غير الرسمية الى المسلمين كافة بوصفهم اخوة فى جسد واحد وسوف نعالج فى ايجاز موقف مصر فى اطار المؤتمر الاسلامى من بعض قضايا الاقليات الاسلامية (١)

(١) راجع التفاصيل حول هذه القضايا وتطور موقف المؤتمر الاسلامى من هذه القضايا فى كتابنا « اصول التنظيم الاسلامى الدولى » مرجع سابق ، الفصل الثامن ، ص ٣٣٣ وما بعدها .

ومع مشكلة مسلمى الفلبين ، ومشكلة اريتريا ، الاقلية للمسلمة
البلغارية من اصل تركى ، والمشكلة القبرصية .

المطلب الأول - مصر والمشكلة القبرصية :

مرت المشكلة القبرصية بمرحلتين الاولى بدأت باستقلال
قبرص عام ١٩٦٠ حيث سادتها الاضطرابات الطائفية بين القبارصة
الأتراك والقبارصة اليونانيين وتطلب ذلك تدخل الأمم المتحدة
ووضع قوات بين مناطق الفريقين لحفظ السلام . والمرحلة الثانية
بدأت عام ١٩٧٤ بالفزو التركى لقبرص وحتى الآن . وقد عملت
تركيا جاهدة على عرض المشكلة القبرصية على المؤتمر الاسلامى
بعد الاعلان عن قيام دولة تركية فيدرالية فى شمال قبرص بزعامة
ردؤف دنكتاش وكان انعقاد المؤتمر الوزارى السابع للمنظمة فى
أسطنبول فى مايو ١٩٧٦ فرصته لعرض المشكلة وحيث سمح
للسيد دنكتاش زعيم طائفة القبارصة الأتراك بالحديث امام المؤتمر
فأمر المؤتمر بحق الطائفة التركية فى المساواة مع الطائفة اليونانية
ولكن فى اطار جمهورية قبرص المستقلة الموحدة غير المنحازة ،
وحق هذه الطائفة فى اسماع صوتها الى كافة المحافل الدولية ،
ووافق على دعوة ممثلها لحضور الاجتماعات الاسلامية اللاحقة .

وقد حاولت تركيا الاستفادة من التعاطف الاسلامى العام
مع مسلمى قبرص لدفع القضية قدما فى المؤتمرات الاسلامية
حتى تعترف هذه المؤتمرات بدولة قبرص الاسلامية التركية
المعلنة عام ١٩٨٣ . مثلما فعلت تركيا نفسها فور اعلانها ، الا ان
حرص الدولة الاسلامية على اتخاذ موقف يساعد على تسوية
المشكلة القبرصية ككل وعدم الزج بنفسها فى النزاع التركى
اليونانى ، والعمل وفق قرارات الأمم المتحدة بشأن محاولات
تسوية المشكلة وخاصة قرار مجلس الأمن عام ١٩٨٣ الخاص

بعدم الاعتراف بحكومة قبرص الشمالية الاسلامية وعدم تبادل العلاقات معها ، كل ذلك دفع المؤتمرات الاسلامية المتعاقبة الى الحرص على الاشارة الى المشكلة القبرصية تحت عناوين متعددة مثل القبارصة الأتراك ونحوها ، كما انها شددت على أن التضامن مع القبارصة الأتراك يعنى مساندتهم في اطار تسوية شاملة للمشكلة تأخذ في اعتبارها وحدة قبرص وسلامة اراضيها وطابعها غير المنحاز ورفع الجور عن هذه الطائفة وتحقيق التكافؤ بينها وبين الطائفة اليونانية الغالبة في حدود التركيب السكاني للجزيرة .

اما موقف المؤتمرات الاسلامية من المشكلة القبرصية فيمكن تفسيره بعدة اعتبارات اولها ان تجزئة الجزيرة سيؤدي الى الاضطرابات في المنطقة وربما الى تكريس سابقة تؤثر على بعض الدول الاسلامية ذات الظروف المشابهة ، وثانيها حرص الدول الاسلامية على عدم اغصاب اليونان والانحياز لتركيا لاعتبارات دينية قد يساء فهمها في العلاقات الدولية خاصة وأن منظمة المؤتمر الاسلامي قد اتهمت منذ البداية بأنها تكرس الانقسام الديني في العالم وتؤثر بذلك على مبدأ التسامح الديني الواجب احترامه في العلاقات الدولية .

واخيرا يمكن تفسير موقف المؤتمرات الاسلامية بأنه موقف وسط بين تركيا واليونان تقديرا لدور اليونان ومواقفها المعروفة من القضية الفلسطينية التي يعنى المؤتمر عناية خاصة واولى بها .

ويتطابق موقف مصر تماما مع موقف المؤتمرات الاسلامية ، كما ينطبق التفسير العام لهذا الموقف على موقف مصر . فمصر لها علاقة اسلامية تاريخية بتركيا وبنشأة المسلمين في قبرص ابان

فترة الحروب الصليبية التي لعبت فيها مصر دورا مشهورا وكان هذا العامل حربا بدفع مصر الى التعاطف والميل نحو موقف تركيا في الأزمة القبرصية . ولكن مصر من ناحية اخرى تؤمن بضرورة مراعاة الاستقرار السياسى وعدم الخلط بين الاعتبارات السياسية والدينية ومراعاة عامل التسامح الدينى فى حساب الاعتبارات السياسية . كما ان لمصر علاقة تاريخية قديمة وحديثة حميمة باليونان ولعل هذه العلاقة هى احد مرتكزات السياسة اليونانية ازاء العالم العربى وقضاياها ، ولاشك ان مصر حريصة على هذا الرصيد الممتاز . ومن ناحية ثالثة ترى مصر ان الغزو التركى لقبرص بصرف النظر عن ظروفه ودواعيه وملابساته لا يجوز ان يؤدى الى المساس بوحدة الجزيرة وطابعها غير المنحاز احتراماً لمبادئ حركة عدم الانحياز التى كانت مصر اولى مؤسسيها . ولاشك ان مصر تدرك فى هذا السياق ان تناقض المواقف التركية واليونانية من المشكلة القبرصية ، قد تآثر بظروف الحرب الباردة حيث كانت الدولتان تنتميان الى المعسكرين المتصارعين ، وموقفها المشار اليه فى القضية هو تطبيق صحيح لسياسة عدم الانحياز .

واخيرا فان موقف مصر ينسجم مع موقف الأمم المتحدة التى تحرص مصر على دعم دورها واحترام قراراتها فى المنازعات الدولية .

المطلب الثانى - مصر وقضية مسلمين القلبيين :

يتركز المسلمون فى القلبيين فى الجزر الجنوبية خاصة جزيرة ماندا ناو ويبلغ عددهم حوالى ٥ مليون نسبة او يزيد قليلا أى ما يعادل حوالى ١٠٪ من سكان القلبيين .

وخلال التاريخ السياسى للبلاد كانت للمسلمين وضع

مختلف عن بقية طوائف الشعب الفلبيني عرقيا ولغويا وثقافيا وسياسيا . وقد بدأت المشكلة تظهر في المحافل الدولية دون أن يكون لها صدى كبير منذ أوائل الستينات بسبب السياسات العميقة لحكومة مانيلا في عهد ماركوس فتكونت جبهة تحرير مورو التي تتراوح مطالبها بين الاستقلال التام والحكم الذاتي . أما في المؤتمر الاسلامي فقد كان لليبيا دور هام في طرح هذه المشكلة بشكل واضح عام ١٩٧٣ خلال المؤتمر الوزاري الرابع في بنغازي ثم توالى القرارات والمساعى الاسلامية مع حكومة مانيلا لاقناعها بتسوية المشكلة وشدد المؤتمر الاسلامي على أن مبادئ التسوية يجب أن تتم في اطار احترام وحدة الأراضي وسيادة البلاد وتوصلت جبهة مورو بمساعدة المؤتمر الاسلامي وأربع دول أخرى هي ليبيا والسعودية والصومال والسنغال الى ابرام اتفاق طرابلس عام ١٩٧٧ لاقامة الحكم الذاتي لمسلمي الفلبين في مناطق محددة في جنوب البلاد ولكن حكومة الفلبين سواء أيام ماركوس أو بعدها لم تنفذ هذا الاتفاق ولم تستكمل مراحل اقامة نظام الحكم الذاتي كما أن القضية قد عانت من تطورات الأحداث الدولية التي جعلت من الضروري تسوية المشاكل بالطرق السياسية فضلا عن أن هذه المشكلة لا تلقى الاعلام الكافي عنها لاعتبارات متعددة .

وقد اتسم موقف المؤتمرات الاسلامية من هذه القضية بالاهتمام والسعى نحو تسويتها ومساندة الموقف السياسى لجبهة مورو بل ومحاولة الاستفادة في هذا السبيل بعلاقات ماليزيا واندونيسيا بالفلبين بوصفها جميعا أعضاء في رابطة الآسيان . ولا تزال المشكلة ضمن اهتمامات المنظمة الاسلامية من الناحية السياسية ، ولم تشأ المنظمة أن تتجاوب مع مطالب الجبهة بمنحها صفة العضو الكامل واكتفت بمنحها صفة المراقب الدائم

فى كافة اجتماعاتها استثناءا على موقف المنظمة من مسألة المراقبين وذلك اظهارا للاهتمام الخاص بهذه القضية .

وقد اهتمت مصر بمسلمى الفلبين وحاولت جهودها مع حكومة مانيلا لتسوية المشكلة كما انها ايدت القرارات الاسلامية المختلفة الهادئة الرامية الى حل المشكلة دون المساس بدولة الفلبين كما تولى الهيئات الاسلامية فى مصر اهتماما ملحوظا بقضايا اخوانهم فى الفلبين ويدعو الدعاة على المنابر لهم بالنصر .

المطلب الثالث - مصر وقضية اريتريا :

تقع اريتريا على الساحل الغربى للبحر الاحمر وتبلغ مساحتها ٥٠٠ ألف ميل مربع تقريبا ، وتطل من الشمال والغرب على السودان ومن الغرب والجنوب على اثيوبيا وجيبوتى ومن الشرق على البحر الاحمر بامتداد بحرى يبلغ ألف كيلو واهم موانئها مصوع فى الشمال وعصب فى الجنوب ، وبدون اريتريا تصبح اثيوبيا دولة حبيسة بلا شواطئ . يبلغ سكان اريتريا الآن حوالى ٣ ملايين نسمة معظمهم مسلمون وبعضهم وثنيون ومسيحيون على مذهب الكنيسة المصرية ، ويتحدث السكان اللغة العربية اساسا الى جانب ثمانى لغات اخرى خاصة لغة التيجرينيا والتجرى . وتنقسم اريتريا الى ثمانى محافظات ادارية ولمصر من الناحية التاريخية وجود ظاهر فى تاريخ اريتريا على الأقل منذ اواسط القرن التاسع عشر .

ودون الدخول فى تفاصيل المشكلة ، نشير الى ان هذه المشكلة من مخلفات الاستعمار الغربى الايطالى والبريطانى لكل من اثيوبيا والصومال . فقد ظلت اثيوبيا تعتبر اريتريا جزءا منها تاريخيا . وعقب الحرب العالمية الثانية نصت المادة ٢٣ من

معاهدة السلام بين الحلفاء بإيطاليا عام ١٩٤٧ على تخطي إيطاليا عن كل حق أو ادعاء في أراضي الممتلكات الإيطالية في إفريقيا وهي ليبيا وإريتريا والصومال وأثيوبيا ، ثم عهد إلى الحكومات الأربع السوفيتية والأمريكية والبريطانية والفرنسية تقرير مصير هذه الممتلكات . ويتم تقرير مصير هذه الأقاليم على هدى من رغبات سكانها وما فيه خيرهم ومصالح السلام والأمن ومراعاة آراء الحكومات المعنية الأخرى . وقد نص الملحق رقم (١١) لمعاهدة السلام أنه إذ لم تتمكن هذه الدول الأربع خلال عام من تقرير مصير هذه الأقاليم تحال للجمعية العامة للأمم المتحدة للتوصية بما تراه بشأنها وتوافق عليها الدول الأربع وتتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها .

وقد أرسلت الجمعية العامة عام ١٩٤٩ لجنة من ممثلي خمس دول للتعرف على رغبات السكان في إريتريا ، وانقسمت آراء أعضاء اللجنة حول مستقبل إريتريا وتراوحت الآراء حول الاستقلال بعد فترة وصاية ، أو تقسيم الإقليم بين السودان وأثيوبيا على أساس ديني ، أو دمجها في أثيوبيا أو إقامة اتحاد فيدرالي بينهما . وبالفعل وافقت الجمعية العامة في ٢ ديسمبر عام ١٩٥٠ على مشروع قرار أمريكي (القرار ١٢٩٠/أ) بوضع إريتريا في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا بحيث يتم وضع الدستور بترتيب يشترك فيه ممثل الأمم المتحدة وبريطانيا . ولكن الحكومة الأثيوبية ضمت الإقليم بالقوة دون مراعاة لقرار الأمم المتحدة ودمجته فيها في ١٤/١١/١٩٦٢ ملا أدى إلى قيام الثورة ضدها في الإقليم .

والغريب أن الأمم المتحدة قد أغفلت هذه المشكلة تماما بعد ذلك ، كما أغفلتها الجامعة العربية رغم أهميتها للأمن القومي العربي ، مثلما أغفلتها منظمة الوحدة الإفريقية التي ربما اعتبرتها

قضية داخلية لأثيوبيا مقر المنظمة وان ميثاق المنظمة يحرم التدخل في الشؤون الداخلية أو ما يمس السلامة الإقليمية للأعضاء .

ويلاحظ ان ليبيا - والى حد ما تونس - هي التي دفعت بالمشكلة الاريترية الى المؤتمرات الاسلامية لأول مرة عام ١٩٧٣ عندما توترت العلاقات الليبية الاثيوبية . وقد اختلف الأساس الذي نظرت فيه القضية في المؤتمرات الاسلامية وطبيعة التسوية المطلوبة ، فهي تارة قضية تحرر وطني وبقايا تصفية الاستعمار وتقرير المصير ، وهي تارة اخرى قضية « مسلمين » ولكنها في كل الأحوال تدور في الاطار الافريقي ولا بد من التعاون مع المنظمة الافريقية وأعضائها للتوصل الى تسوية للقضية في اطار « الاخوة الافريقية » . ثم اضاف مؤتمر القمة الثالث في مكة المكرمة عام ١٩٨١ سببا استراتيجيا لاهتمام العالم الاسلامي بالقضية ، في ضوء استمرار الصراع في الاقليم وما يحمله من احتمال تورط قوى خارجية تؤثر بالخطر على العالم الاسلامي ولكن القمة الثالثة لم تستجب لطلب ممثلي ثوار اريتريا لمنحهم صفة المراقب اسوة بثوار مورو في الفلبين ، على اساس ان قواعد منح هذه الصفة كانت محل دراسة ، ثم اختفت القضية نهائيا منذ عام ١٩٨١ .

وهكذا وخلال المناسبات الثلاث التي اثيرت فيها المشكلة الاريترية اتضح العزوف العام عن مناقشتها مثلما اختلفت أسس بحثها وشكل التسوية المطلوبة واسسها والسبيل اليها ، ولكن المضمون العام يتجه الى منح الحكم الذاتي لاريتريا في اطار اثيوبيا تنفيذا لقرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ .

أما موقف مصر من المشكلة في اطار المؤتمر الاسلامي فيمكن القول ان مصر لم تشترك في صياغة مواقف المؤتمرات الاسلامية

الثلاثة ٧٣ ، ٧٧ ، ٨١ ، التي اثيرت فيها المشكلة حيث لم تحضر الأول والثانى المعقودين في ليبيا بسبب توتر العلاقات المصرية الليبية ، ولم تحضر قمة ١٩٨١ حيث كانت عضويتها قد اوقفت منذ عام ١٩٧٩ . ولذلك لا يمكن النظر الى المشكلة في مصر من زاوية اسلامية سواء في اطار المؤتمر الاسلامي او في غيره نظرا لاعتبارات عديدة تتعلق بحساسية العامل الديني والعلاقات المصرية الاثيوبية ؛ فضلا عن التزام مصر بالتوجه الافريقي في النظر الى مثل هذه القضايا . ولكن موقف مصر العام من القضية كان يتلخص في ضرورة تسوية المشكلة سياسيا دون المساس بوحدة الاراضي الاثيوبية ؛ وضرورة احترام الحدود القائمة ، وان استمرار الصراع يعرض امن المنطقة للخطر . اما بقية عناصر المشكلة مثل حركة تحرير اريتريا ومطالبها ومساعى التسوية بين اثيوبيا والحركة ودور القوتين العظميين ، فلا نعتقد ان لمصر موقفا واضحا في كل هذه الأمور الشائكة ، لكن الثابت على أية حال وبمناسبة تناول القضية في الاطار الاسلامي يبدو ان مصر لا تنظر اليها من هذه الزاوية .

وعلى أية حال فقد انتهت الأحداث في اثيوبيا في صيف ١٩٩١ الى تولى السلطة في أديس ابابا حكومة ثورية جديدة في الوقت الذي كان فيه ثوار اريتريا يسيطرون على معظم الاقليم ، مما اتاح لاريتريا ان تظهر كوحدة سياسية لها وضعية خاصة ، فكانت مصر من الدول التي اعترفت بوضعها الجديد وطورت علاقاتها على المستوى الدبلوماسي ، وصار لمصر منذ بدايات ١٩٩٢ بعثة دبلوماسية في اسمره ، وبذلك أصبح بحث المشكلة من قبيل الدراسة التاريخية ، حيث استقلت اريتريا في اوائل ١٩٩٣ عقب اجراء استفتاء عام تحت اشراف الأمم المتحدة تقرر فيه استقلال البلاد .

المطلب الرابع - مصر وقضية مسلمى بلغاريا :

تتلخص المشكلة التى انتهت بعد تحول بلغاريا نحو التعددية السياسية والتخلص من الحكم الشيوعى فى أعقاب حركة البريسترويكا فى ان حوالى مليوناً من المسلمين البلغار من اصل تركى كانوا يتعرضون طوال الثمانينات لصنوف من الاضطهاد وأبرزها ارغامهم على تغيير اسمائهم التركية الاسلامية الى اسماء بلغارية شيوعية ، والتضييق عليهم فى ممارسة الشعائر الاسلامية والتحدث بلغتهم التركية . وقد لاقت هذه الحركة احتجاجاً من تركيا والأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية باعتباره تحدياً على حقوق الانسان .

وقد عرضت تركيا المشكلة على المؤتمرات الاسلامية ابتداء من عام ١٩٨٥ حيث اكدت حقوقها الثقافية والاجتماعية والدينية، وسعت لدى بلغاريا لتسوية المشكلة . ولما كان المسعى الاسلامى يختلط بقضايا العلاقات التركية البلغارية التى تعاني من اختلاف انتمائها الأيديولوجى فى سياق الحرب الباردة ، فقد نظرت موسكو الى هذا المسعى على أنه مناصرة لعضو فى الناتو ضد احد حلفائها ، بينما أيدت واشنطن هذا المسعى ضمن جهودها فى مجال حقوق الانسان لتقويض دعائم السياسات والممارسات فى المعسكر الاشتراكى . ولذلك كان موقف مصر وغيرها من الدول الاسلامية يتسم بالحذر والحرص على تسوية المشكلة بأقل من الانعكاسات غير المرغوبة .

خاتمة

حاولت في هذه الدراسة ان اركز على المحطات الثلاث الرئيسية التى صاحبت ازمة العلاقة بين مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى وهى : السنوات ١٩٧٩ حيث اوقفت عضوية مصر بمدينة فاس بالمغرب ، ثم عام ١٩٨٤ حيث اعيدت مصر لتمارس دورها فى المنظمة خلال القمة الاسلامية الرابعة فى الدار البيضاء بالمغرب ايضا ، فكان الفصلين الاولين من هذه الأزمة بداية ونهاية قد كتبنا فى المغرب . ولا يجب ان يظن القارىء ان المغرب هو صاحب اليد الطولى فى السياسات الاسلامية ، او ان المغرب قد تقلب حسب علاقاته مع مصر بين المناهض ثم المؤيد لها ، فنحن نعتقد ان العلاقات الثنائية المصرية المغربية كانت دائما بمنأى عن ازمة العلاقات المصرية مع المؤتمر الاسلامى ، وان كان دور الملك الحسن الثانى وبلاده لا يخفى خلال القمة الرابعة ، ومهارته القانونية وحكمته السياسية فى التمكن لهذه القمة من ان تنتهى الى رفع تعليق عضوية مصر واعادتها بهدوء الى اروقة المنظمة .

غير أن المحطة الثالثة والأخيرة التي انتهت تماما ذلك التراجع في وضع مصر في المنظمة ، كانت مدينة الكويت على شواطئ الخليج عام ١٩٨٧ . وبذلك كتبت قصة العلاقة العاصفة بين مصر والمؤتمر الاسلامي على شاطئ الأطلسي والخليج العربي في وقت كان العالم العربي يتوق الى الدور المصري ، ولذلك لم يكن صدفة أن تكون الكويت هي المحطة التي أوصلت الى القمة العربية في عمان في نهاية عام ١٩٨٧ حيث بدأت عملية الالتئام بين مصر والأمة العربية في المشرق والمغرب .

واذا كنا قد عينا بابرار الجوانب القانونية لهذه الأمة فلم تكن بذلك تصدر عن نزعة وطنية ضد منظماتنا الاسلامية وانما قصدنا أن نضع الأمور في نصابها وأن نقدم تحليلا لهذه الجوانب اثرها للدراسات الخاصة بالمنظمة الاسلامية التي بدأنا خلال أعمالنا بها بكتابنا حول اصول التنظيم الاسلامي الدولي الصادر عام ١٩٨٨ وما أعقبه من دراسات وقد طرحت الدراسة سؤالا أحسب أن الدراسين يجب أن يتوقفوا عنده للتأمل والبحث وهو :

لماذا اقتضت الأزمة على العلاقة بين مصر والمنظمة دون أن تمتد الى العلاقة بين مصر وأعضاء المنظمة ؟

ولماذا انقسمت المنظمة الاسلامية الى مجموعة عربية تناهض مصر ومجموعة اسلامية غير عربية تدافع عن عودة مصر ؟ حتى أن زعيما افريقيا مسلما وهو أحمد سيكوتوري قد أعلن عن أن مصر ليست دولة عربية وانما دولة افريقية وأن الدول العربية لم تقدر مصر ودورها ، وأنه آن الأوان لأن يتوقف تعطيل المصالح الافريقية بسبب المنازعات العربية ، وهو موقف أحدث

شرخا في العلاقات الافريقية العربية والعلاقات بين المنظمات العربية والافريقية .

واذا كان الكاتب تمسك بنظرية مؤداها أن عروبة مصر لا تقل عن اسلاميتها وافريقيته ووجهتها الأوروبية والآسيوية واصالتها الفرعونية وأن التاريخ المصري كما قال المؤرخ الكبير الدكتور محمد غربال طبقات تثرى الشخصية المصرية ولا تتناثر أو تتناقض عبر عصور التاريخ المصري العريق ، فإنه لا يوافق الشعوبيين الجدد والمتنطعين هواة اصطناع التناقضات بين الهوية الاسلامية والعربية والافريقية والأوروبية والفرعونية . كما أن اثبات المواقف خلال مرحلة تاريخية معينة لبعض الدول العربية الشقيقة هو تسجيل لحقائق تاريخية ضرورية في مثل هذه الدراسة ولا تقل بأي حال من اعتزازنا بهذه الدول ولشعوبها وحرصنا على مودتها وصداقتها ، فنحن جميعا أجزاء في أمة واحدة وجسم واحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .

ولعلني أشير الى أحد الدروس المستخلصة من مثل هذه الدراسة وهو أن تكلفه الصراع بين مصر وشقيقاتها في العالم العربي وامتداد هذا الصراع الى الاطار الاسلامي بسبب انتهاج مصر لحظر التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي ، كان يمكن ادخاره للصالح العام خاصة وأنه بعد الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني والمقارنة بينه وبين تسويات كامب ديفيد التي حورت مصر من أجلها ، استشعر الجميع الندم تجاه مصر ولذلك فإن صدور هذه الدراسة يتناسب مع المناخ العام الذي صاحب هذه التطورات . وكشف عن بعد القطر المصري في تقدير الأمور وحرصها على مسؤولياتها الاسلامية العربية .

وأخيراً نأمل أن يلمس قارئ هذه الصفحة من تاريخ مصر
أنها كانت ضرورية في رسم صورة العلاقات المصرية الإسلامية
التي ازدهرت رغم أزمة العلاقات المصرية مع المنظمة « مما يقطع
بوجود علاقة عضوية لا تنفصم بين مصر وأمتها الإسلامية مصداقاً
لقوله تعالى : « وأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس
فيمكث في الأرض ، والله غالب على أمره واليه العاد » .

الفهرس

الصفحة	
٥ - ٦	تقديم
٧ - ٨	تقديم
٩ - ١٢	مقدمة
	الفصل الأول - مصر وجهود اقامة التنظيم
١٣ - ٣٦	الاسلامى الدولى
	المبحث الأول - مصر وظاهرة المؤتمرات
١٦ - ٢١	الاسلامية
٢٢ - ٢٨	المبحث الثانى - أسرة المنظمات الاسلامية
	المبحث الثالث - مصر ونشأة المنظمات
٢٩ - ٣٦	الاسلامية
	الفصل الثانى - وقف عضوية مصر فى منظمة
٣٧ - ٦٠	المؤتمر الاسلامى (١٩٧٩ - ١٩٨٤)
	المبحث الأول - مؤتمر فاس العاشر
٤١ - ٤٧	ووقف عضوية مصر

الصفحة

٥٢ - ٤٨	المبحث الثانى - ظروف العقاد مؤتمر فاس وموقفه من مصر
٦٠ - ٥٣	المبحث الثالث - التكييف القانونى لقرار وقف عضوية مصر
الفصل الثالث - استئناف مصر لعضويتها فى	
١١٦ - ٦١	منظمة المؤتمر الاسلامى
٧٤ - ٦٦	المبحث الأول - القمة الرابعة ودعوة مصر لاستئناف عضويتها
٨٤ - ٧٥	المبحث الثانى - الآثار القانونية لقرار القمة الاسلامية الرابعة
٩٣ - ٨٥	المبحث الثالث - مرحلة تحدى قرارات الوقف (١٩٨٤ - ١٩٨٧)
١٠٩ - ٩٤	المبحث الرابع - مصر ودور الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى
١١٢ - ١١٠	المبحث الخامس - الوضع القانونى لمثل مصر فى المنظمة بعد انتهاء الوقف
١١٦ - ١١٣	المبحث السادس - التزامات مصر المالية خلال فترة الوقف

١١٧ - ١٤٦	الفصل الرابع - مصر والقضايا الإسلامية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي
١٢٠ - ١٢٣	المبحث الأول - مصر والأمن القومي الإسلامي
١٢٤ - ١٢٦	المبحث الثاني - مصر والحرب العراقية الإيرانية
١٢٧ - ١٣٢	المبحث الثالث - مصر والمشكلة الأفغانية
١٣٣ - ١٣٥	المبحث الرابع - مصر والغزو العراقي للكويت
١٣٦ - ١٤٦	المبحث الخامس - مصر وقضايا الأقليات الإسلامية
١٤٧ - ١٥٠	خاتمة

صدر فى هذه السلسلة

- ١ - الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية .
د . يونان لبيب رزق .
- ٢ - مجمع اللغة العربية - دراسة تاريخية .
د . عبد المنعم الدسوقي الجميلى .
- ٣ - التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين -
دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده .
د . زكريا سليمان بيومى .
- ٤ - الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث
د . محمد كمال يحيى .
- ٥ - رؤية فى تحديث الفكر المصرى - « الشيخ حسن المرصفى
وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب » .
د . احمد زكريا الشلق .
- ٦ - صياغة التعليم المصرى الحديث - دور القوى السياسية
والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، .
د . سليمان نسيم .
- ٧ - دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .
د . شوقى عطا الله الجمل .
- ٨ - التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٩ - المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .
د . لطيفة محمد سالم .

- ١٠ - الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان -
دراسة في العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ -
١٨٤٨ ، د . نسيم مقار .
- ١١ - حول الفكرة العربية في مصر - « دراسة في تاريخ الفكر
السياسي المصري المعاصر »
د . فؤاد المرسى خاطر .
- ١٢ - صحافة الحزب الوطني ١٩٠٧ - ١٩١٢ - « دراسة
تاريخية »
د . يواقيم رزق مرقص .
- ١٣ - الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .
د . سامية حسن إبراهيم .
- ١٤ - العلاقات المصرية السودانية ١٩١٠ - ١٩٢٤ -
د . أحمد دياب .
- ١٥ - حركة الترجمة في مصر في القرن العشرين .
أحمد عصام الدين .
- ١٦ - مصر وحركات التحرر الوطني في شمال أفريقيا .
د . عبد الله عبد الرازق إبراهيم .
- ١٧ - رؤية في تحديث الفكر المصري - « دراسة في فكر أحمد
فتحي زغلول »
د . أحمد زكريا الشلق .
- ١٨ - صناعة تاريخ مصر الحديث - « دراسة في فكر عبد الرحمن
الرافعي »
د . حمادة محمود اسماعيل .
- ١٩ - الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - من
ملفات الخارجية البريطانية .
د . لطيفة محمد سالم .

- ٢٠ - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .
 د . عادل حسين غنيم .
- ٢١ - الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ - « جمعية الانتقام » .
 د . زين العابدين شمس الدين نجم .
- ٢٢ - قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .
 د . زكريا سليمان بيومى .
- ٢٣ - فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .
 د . حلمى أحمد شلبى .
- ٢٤ - الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .
 د . شوقى الجمل .
- ٢٥ - تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال
 البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ .
 د . فاطمة علم الدين .
- ٢٦ - جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثيقية .
 د . على شلش .
- ٢٧ - السودان فى البرلمان المصرى - ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .
 د . يواقيم رزق مرقص .
- ٢٨ - عصر حكيان .
 د . ١ / أحمد عبد الرحيم مصطفى .
- ٢٩ - صغار ملاك الاراضى الزراعية فى مديرية المنوفية . ١٨٩١ -
 ١٩١٢ .
 د . حلمى أحمد شلبى .
- ٣٠ - المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .
 د . سعيدة محمد حسنى .

- ٣١ - دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ - ١٩٢٢ .
 د . عاصم محروس عبد المطلب .
- ٣٢ - الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
 د . اسماعيل محمد زين الدين .
- ٣٣ - دور الأقاليم فى تاريخ مصر السياسى .
 د . حمادة محمود اسماعيل .
- ٣٤ - المعتدلون فى السياسة المصرية .
 د . أحمد الشربينى السيد .
- ٣٥ - اليهود فى مصر .
 د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد .
- ٣٦ - مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .
 د . الهام محمد على ذهنى .
- ٣٧ - المعتدلون فى السياسة المصرية
 ماجدة محمد حمود
- ٣٨ - مصر والحركة الوطنية .
 د . ١ / محمد عبد الرحمن برج .
- ٣٩ - مصر وبناء السودان الحديث .
 د . نسيم مقار .
- ٤٠ - تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١
 د . محمد أبو الاسعاد
- ٤١ - الماسونية فى مصر
 د . على شلش

٤٢ - القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٨ - ١٩٤٢
د . عاصم محروس عبد المطلب

٤٣ - المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة .
د . محمد صابر عرب

٤٤ - السودان فى البرلمان المصرى
الجزء الثانى ١٩٣٦ - ١٩٥١ د . يواقيم رزق مرقص

٤٥ - طوائف الحرف فى مصر
د . عبد السلام عبد الحليم عامر

وبين يديك :

مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى
(١٩٧٩ - ١٩٨٧)
د . عبد الله الأشعل

رقم الايداع ١٠٧٥١/١٩٩٣

الترقيم الدولى 4 — 3598 — 01 — 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



054
97